الميزان AL-MIZAN

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الثاني - العدد الأول - تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٤
Vol. 2 No.1 October 1994

أسعار الموزعين

Algeria.........$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.........AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.........BF.50.	Oman.......Peza.300.
Cyprus.........C£.1.	Palestine.........$.1.
Egypt.........E£.1.	Qatar.........Rials.3.
France.........FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2,.5.	Spain.......Pts.225.
Greece.........DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq..........$.1.	Syria............L.S.15.
Ireland.........IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait......Fils.200.	USA......$.2.

اقبال كبير على السندات اللبنانية بالدولار الاوروبي

دينوا الحريري ولم يدينوا البنان!

لقي تسويق السندات اللبنانية بالدولار على يد رئيس الحكومة رفيق الحريري وحاكم البنك المركزي رياض سلامة، اقبالا كبيراً «فاق التوقعات». فقد كان من المقرر بيع سندات بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، لكن «الاقبال» السريع دفع باتجاه رفعها الى ٣٠٠ مليون دولار كما كان مقرراً في الاصل قبل التأجيل المتكرر، ثم قيل انها زيدت الى ٤٠٠ مليون دولار.

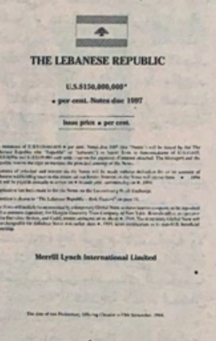
والمعروف ان الحكومة لا تستطيع بيع سندات خارجية باكثر مما يجيز مجلس النواب.

وهذا النجاح الباهر الذي حققه الحريري ما كان ليتم على النحو الحاصل لولا حضوره شخصياً الى لندن ليقوم بدور «البياع» في أسواق المال. وقد قال أحد كبار المصرفيين في لندن لـ«الميزان»: «لقد دينوا الحريري ولم يدينوا لبنان»!

وفي رأي بعض الاوساط المصرفية أن رئيس الحكومة اللبنانية لجأ الى ما وصفته تلك الاوساط بأنه «تكتيكات للاثارة» بغية تضخيم النجاح والثقة الدولية بشخصه، منها تأجيل طرح السندات اكثر من مرة، ثم خفضها الى النصف، ثم طرحها للبيع بحضوره، ثم اعلان النتيجة «التي فاقت التصورات».

وفي رأي تلك المصادر ان النجاح على هذا النحو كان مضموناً، اولا لأن الاصدار تولته «ميريل لينش» التي كان يعمل حاكم مصرف لبنان لديها قبل تعيينه في منصبه، ومنها كان يدير حسابات لرفيق الحريري. يكفي ان توصي «ميريل لينش» كبار زبائنها، ومنهم عدد غير قليل من اللبنانيين والعرب، بشراء السندات حتى «تنفق»، ولا سيما ان السندات تحمل فائدة عالية هي اكثر من ضعفي الفائدة التي تعطيها المصارف على الودائع السائلة.





«بيّاع السندات»: ممثل ناجح في مسرحية فاشلة

وقد وصفت المصادر المصرفية المذكورة رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في هذه العملية بقولها: «لقد كان الحريري ممثلا ناجحا وبارعا في مسرحية فاشلة على خشبة أسواق المال العالمية».

على انه ليست هناك اعتراضات على عملية بيع السندات الخارجية، انما عليها تحفظات معينة. ومن هذه التحفظات التي سمعناها تتردد في الاوساط المصرفية:

اولا، ان حضور رئيس الحكومة بشخصه الى لندن لتسويق السندات هو نوع من «الخفة» المضرة بلبنان على المدى البعيد.

ثانيا، ان الفائدة المعروضة على السندات وقد تجاوزت العشرة في المائة (٣.٥ فوق السندات الاميركية) هي فائدة عالية جدا بكل المقاييس، وخدمتها على هذا الاساس سوف تكون مكلفة، وبالتالي مضرة بلبنان على المدى البعيد ايضا.

ثالثا، ان تسويق السندات في لندن بحضور رئيس الحكومة اللبنانية يحمل في طياته «قطبة سياسية مخفية» بالغة الاهمية في هذا الوقت ولبنان مقبل على عهد جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. فقد استعمل الحريري وجوده على المسرح المالي العالمي استعمالا ذكيا، لكن فيه مغامرة. فهو بالاضافة الى انه جدد امكانية كونه ناخبا للرئيس الجديد بعدما فقدها في مرحلة ما بعد الاعتكاف، ربط العهد المقبل بشخصه من خلال الديون الخارجية التي اعطيت للبنان بظهور الحريري ككفيل لها . وهذا يفسر الى حد بعيد اصرار الحريري على الحضور شخصيا، لكي يقال ان الثقة الدولية محصورة بشخصه، وان اي تفكير بالاستغناء عنه في العهد الجديد سوف يعرض لبنان لمتاعب خارجية وخاصة مع الدائنين ومع اسواق المال. وقد يفسر هذا ايضا تأخير الحريري عملية تسويق السندات اكثر من مرة كي يختار الوقت المناسب سياسيا.

رابعا، ان مشتري السندات اللبنانية جرى في الحقيقة اختبارهم. فالسندات لم يكن تسويقها عملية حرة تماما، مما يعني ان هذا «اللوبي» المالي ذاته سوف يشكل «قوة الضغط» الاساسية من الخارج الى الداخل، وهو بالتالي الذي يقرر ان يمنح او يمنع في حال اقدام الدولة اللبنانية او المؤسسات اللبنانية العامة والخاصة على طرح سندات في اسواق المال العالمية.

والواقع ان مشروع الحريري او كما يقال «الحريري كمشروع خارجي»، لم يكن في اي وقت اوضح منه كما كان على خشبة مسرحية «بياع السندات». فقد صعد على المسرح في لندن ليعلن بالفم الملآن:

«لبنان هو الحريري والحريري هو لبنان»... عاش لبنان!

«حسنة» الحريري و«سيئة» السنيورة!

الآن، وبعدما نجح رفيق الحريري في كونه «بياعا» ماهراً للسندات اللبنانية في الاسواق الدولية، يمكن القول ان «بياع السندات» كان اكثر نجاحا في اختياره «البروكر» رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان منه في اختيار «المحاسب» فؤاد السنيورة وزيراً للدولة للشؤون المالية.

ومن سوء حظ السنيورة ليس فقط انه يتولى مالية دولة مفلسة نسبياً، وانما ايضا لأن البريق العالمي في هذه الايام هو من نصيب السياسات النقدية والبنوك المركزية، ازاء السياسات المالية البغيضة القائمة على ارهاق الناس بالرسوم والضرائب (واعفاء الشركات منها)!

وفوق ذلك، فان هناك دائما، وخاصة في وضع كوضع الحريري مع حواريه، نوعا من الجدلية بين «المعلم» و«المنفذ»، بما يشبه قانون العصابات الازلي: الحسنة من المعلم والسيئة من المنفذ!

هذا مع العلم ان السندات الخارجية التي يرعاها سلامة ليست افضل من السندات الداخلية التي يرعاها السنيورة، بل هي اقل سوءاً في الوقت الحاضر.

وخلافا لحاكم مصرف لبنان، فان وزير الشؤون المالية يقول في كثير من الاحيان كلاما غير صحيح او حتى غير مسؤول. فعندما كان يقضي اجازته في لندن اخيرا اعلن ان ميزان المدفوعات اللبناني قد فاض الى درجة انه غطى العجز التجاري كله وبقي منه في الخزائن ٧٠٠ مليون دولار. وحتى لو كان هذا صحيحا، فانه لم يقل كيف جاء هذا الفائض العجيب ومن أين جاء. اللهم الا اذا كان قد أعيد فتح الابواب امام تهريب «الذهب اللبناني» الحشيشي اللون!

وفي الوقت ذاته وزع حاكم مصرف لبنان على رجال المال والمصارف بعد ايام وفي العاصمة البريطانية ايضا اثناء حملة تسويق سندات الدولار الاوروبي، نشرة معلومات جاء فيها ان ميزان المدفوعات اللبناني اياه شهد عجزا اجماليا مقداره ٢٧.٢ مليون دولار (ازاء فائض السنيورة العجيب)، وان شركة «سوليدير»، ما غيرها، والتي اشتهرت حتى الآن بالتهبيط وردم البحر ويقال انها سوف تباشر التعمير قريبا، قد حولت الى الخارج وحدها مبلغ ١٣٥ مليون دولار فقط لا غير. ومع ان رياض سلامة في نشرته المذكورة وصف هذا التحويل العجيب من «سوليدير» الى الخارج بانه «تحويل استثنائي» وقال انه لولاه لكان ميزان المدفوعات قد حقق فائضا مقداره ١٠٧.٨ مليون دولار (اي حوالى ١٠ في المائة فقط من فائض السنيورة العجيب)، الا انه لم يقل لماذا حولت «سوليدير» هذا المبلغ الضخم الى الخارج ولأي غرض والى اي جهة. ربما تكون قد حولته لشراء «السندات الحريرية» في لندن فتتقاضى فائدة عالية من الدولة اللبنانية فوق تملكها البر والبحر! او هي ربما تريد ان تباشر التعمير في الخارج!

اما سندات السنيورة الداخلية فقصتها اكثر عجباً ولعلها تلقي ضوءا على الفائض العجيب في ميزان المدفوعات. فقد قال لنا أحد اللبنانيين الاثرياء في الخارج انه عاد ليقيم في بيروت على حساب الحكومة اللبنانية، وان آخرين يحذون حذوه. وقلنا له كيف كان ذلك؟ قال انه قدر مصروفه في بيروت وحول الى لبنان مبلغا من المال يكفي لشراء سندات خزينة بالليرات اللبنانية بفائدة تقارب العشرين في المائة. وان هذه الفائدة التي يتلقاها من سندات السنيورة تكفي مصروفه... والحمد لله. واكد لنا انه لم يحول سوى المبلغ اللازم لتوليد الفائدة المطلوبة ليس الا، والتي لا يمكن ان يحصل عليها في اي مكان في العالم! عندما يعيش الاغنياء على حساب الحكومة، وتقوم الحكومة بزيادة الرسوم والضرائب والفوائد على بقية المواطنين، فلا يمكن ان يقال في ذلك اقل من ان سندات السنيورة هي بمثابة «اخذ من الفقراء لاعطاء الاغنياء».

ويجب ان ننتظر قليلا لنعرف ما اذا كانت السندات الخارجية احسن حالاً عندما تتكشف الاشياء.

«الميزان»

اعادة لبنان الى الخريطة السياحية العالمية

مشروع اميركي لتأهيل كازينو المعاملتين

تقدمت المجموعة الاميركية «نونا موريلليس» التي تتخذ من «ايرفين» في ولاية كاليفورنيا مقرا لها بعرض رسمي الى المسؤولين اللبنانيين لتمويل ترميم كازينو لبنان في المعاملتين واعداده وتجهيزه وتأهيله للعمل مع مسرحيه والمطاعم التابعة له. ويقضي العرض المذكور ببناء فندق فخم (خمس نجوم) مؤلف من ٢٠٠ غرفة، على ان تتولى هي ادارة المشروع عن طريق احدى الشركات التابعة لها.

وقبل تقديم العرض المذكور جرت في بيروت محادثات أولية مع الادارة العامة للكازينو من قبل ممثلين عن المجموعة الاميركية التي تقوم الآن باستثمار مبلغ ١٨ مليون دولار في مرافق سياحية في تونس عن طريق شركة تابعة لها ومسجلة في ايرلندا باسم «كليوباترا بالاس» لادارة مشاريعها في اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا.

والمعروف ان المجموعة الاميركية هذه بدأت أعمالها في صناعة المعجنات والمواد الغذائية في منتصف الستينات، لكنها ما لبثت ان دخلت في صناعة التسلية والترفيه، فاشترت كازينوات في كولورادو (٢) وفي كاليفورنيا (١) وفي يوتاه (١) ، كما تدير خمس صالات لألعاب «البينغو» في لويزيانا. كذلك اشترت حصة في كازينو «علاء الدين» في لاس فيغاس، وافتتحت اخيرا في ماكاو اثنين من الكازينوهات بالاشتراك مع سلسلة فنادق «حياة ريجنسي».

وفي العرض الذي تقدمت به المجموعة الاميركية الى كازينو لبنان اقترحت ان تتولى «حياة ريجنسي» ادارة الفندق اللبناني المزمع الحاقه بالكازينو.

وينطوي العرض المذكور على استثمار مقداره ٨٥ مليون دولار سوف تتولى المجموعة الاميركية تدبير تمويلها. ومن الملفت للنظر ان رئيس مجلس ادارة «نونا موريلليس» فرد لوك أعلن في تصريح له نشرته جريدة «الحياة» اللندنية، ان مجموعته سوف تخصص ٢.٥ مليون دولار سنوياً لتسويق لبنان سياحياً في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا واليابان عن طريق الاعلانات والبرامج التلفزيونية، بغية اعادته الى الخريطة السياحية العالمية.

وأشار ايضا الى انه ينوي اقامة عدد من المكاتب الخاصة بالاتفاق مع الشركة العالمية للتسويق السياحي التي تتعامل مجموعته معها وهي شركة «سي. تي. غيت»، وذلك لتسويق لبنان لدى وكالات السفر وشركات الطيران في اميركا الشمالية.

ونقل عن لوك قوله: «ان اهتمامنا بلبنان ليس نابعاً من مصلحة تجارية فقط، وانما من رغبة في المساهمة في اعادة الحياة التي افتقدها هذا البلد الجميل بسبب حرب دمرت كل مرافقه».

مشروع ثانٍ باتجاه الهند

اشارة خضراء لخط الغاز القطري الى باكستان عبر ايران

أقرت لجنة التنسيق الاقتصادي في مجلس الوزراء الباكستاني خطة لاستيراد الغاز الطبيعي من قطر. ويقضي مشروع نقل الغاز الى باكستان بمد خط انابيب عبر ايران سوف تبلغ كلفته ٣.٢ مليار دولار.

وكان الرئيس الباكستاني فاروق ليغاري قد أعلن أثناء زيارة رسمية له الى طهران، ان حكومة الجمهورية الاسلامية في ايران قد وافقت على الانضمام الى مشروع خط الغاز القطري الذي يبلغ طوله في المرحلة الاولى ١٦٠٠ كيلومتر وتبلغ طاقته ١.٦ مليار متر مكعب في اليوم.

وذكر ان الخط سوف يوسع في مرحلة لاحقة بحيث يصل الى الهند.

وتقوم على المشروع المذكور شركة «كريسنت بتروليوم» ومقرها في امارة الشارقة. وذكرت الانباء انه سوف ينضم اليها عدد من الشركات العالمية مثل «شركة عبر كندا لخطوط الانابيب» و«شركة براون اند روت» الهندسية الاميركية. وتمول الخط الدول المعنية بالاضافة الى البنك الدولي.

وذكر في لندن ان الخط القطري سوف يمتد عبر الساحل الغربي لدولة الامارات العربية، ثم براً الى خليج عمان عبر شمال دولة الامارات، ثم على طول الساحل الايراني الى باكستان ليصب على مقربة من مدينة كراتشي.

وكان الرئيس الباكستاني قد اشار الى امكانية مد خط ثان لنقل الغاز من ايران الى الهند عبر باكستان بعد اتفاق تم مع ايران على انشاء مصفاة للنفط في باكستان وتصدير المنتوجات البترولية والغاز الطبيعي من ايران اليها.

وعلم من مصادر مطلعة في واشنطن ان هناك مشروعا لتسييل الغاز القطري سوف تتولاه شركة «إنرون» (ENRON) الاميركية، وانه يجري الآن اعداد «مذكرة تفاهم» بشأنه ذكر انها سوف تصدر خلال هذا الشهر أو أوائل الشهر المقبل.

بسبب اخفاق الوساطة في قضية «اولمبيك»

مجموعة أبيلا تلجأ الى المجلس الاوروبي

لم تحقق الوساطة التي تولاها محمد السيد امين عام غرفة التجارة العربية - الهلينية في اثينا بين مجموعة البير ابيلا، رجل الاعمال اللبناني المعروف، وبين شركة الطيران اليونانية «اولمبيك» اي تقدم. ونتيجة لذلك هدد ابيلا بنقل القضية الى المجلس الاوروبي.

ويقول مصدر في مجموعة ابيلا، ان مجموعته لن تكتفي بذلك، بل سوف تبدأ قريبا عددا من الاتصالات الرسمية مع بعض الحكومات لاطلاع المسؤولين فيها على الامر.

وكانت «الميزان» قد نشرت موضوعاً عن هذا الخلاف بين «ابيلا» و«اولمبيك» . (العدد الخامس من المجلد الاول، شباط/فبراير ١٩٩٤ بعنوان «شركة ابيلا تقاضي حكومة جورج باباندريو»)، تحدثت فيه عن أصل هذا الخلاف الذي استحكم بعد مجيء الحكومة الحالية الى الحكم.

وأصل الدعوى ان الحكومة اليونانية السابقة باعت «ابيلا» حصة ٤٩٪ من شركة التموين (كايترينغ) التابعة للخطوط الجوية اليونانية، «اولمبيك» مع اعطائها الحق في شراء نسبة اضافية منها مقدارها ١٧٪. لكن الحكومة الجديدة رفضت الالتزام بهذا الاتفاق المعقود في عهد الحكومة السابقة. ولم تكتف حكومة باباندريو بعدم الالتزام بالاتفاق المذكور، لكنها طردت ممثلي مجموعة «ابيلا» في مجلس ادارة الشركة اليونانية «اولمبيك كايترينغ» التي كان يفترض ان تؤول ملكيتها بكاملها الى «ابيلا» في صيف عام ١٩٩٦ بموجب الاتفاق المتنازع عليه.

لكن أمين الغرفة العربية - اليونانية محمد السيد ما زال متفائلاً بحل الخلاف ودياً اذا اعطي الامر وقتاً كافياً، نظرا لأن الحل الودي هو في مصلحة الطرفين، ولا سيما ان مستثمرين عديدين من العرب بدأوا يتساءلون عن جدوى الاستثمار في اليونان في المناخ الذي تشيعه الحكومة الاشتراكية باتجاه غير متجانس مع الاتجاهات الاوروبية والعالمية. ويخشى هؤلاء المستثمرون وغيرهم ان تكون الطريقة التي عاملت بها حكومة باباندريو مجموعة «ابيلا» مؤشراً على سياسة اقتصادية متشددة ومتزمتة وطويلة الأجل في اليونان مما يؤثر سلبا على مصالحهم هناك.

التخطيط وحده كفيل بانقاذ لبنان

تريدون بناء دولة عادلة وليس عندكم احصاء للسكان ولا للقوى العاملة والمنتجة

بقلم: الدكتور خير طبارة

علم التخطيط والانماء والاجهزة المختصة المتعلقة بهما. وعلى رأسها وزارة التخطيط او وزارة التصميم العام، هي المؤشرات الاولى لرغبة المجتمع والدولة في تحقيق الانتقال او التقدم من حالة الفقر والجهل والتخلف الى حالة التقدم والتطور والغنى والرفاهية واسعاد الفرد والمجتمع.

وما دام لبنان قد ترك هذه السياسة التي كان قد بدأها عند تأسيس وزارة التصميم العام في سنة ١٩٥٤ وارسل البعثات والموظفين اللبنانيين الى الخارج في عام ١٩٦١ وعادوا خبراء للتنمية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وعملوا في وزارة التصميم العام في مجال الابحاث والدراسات الانمائية ضمن الخطط الانمائية الخماسية (١٩٦٣ - ١٩٦٨) و(١٩٦٨ - ١٩٧٣) و(١٩٧٣ - ١٩٧٨) ولم تنفذ منها الدولة الا ما نسبته ١٠٪ فقط لقلة الموارد المالية. ثم قامت بحل وزارة التصميم العام وانشأت مجلس الانماء والاعمار، عام ١٩٧٧، في عهد حكومة الرئيس الدكتور سليم الحص الاولى.

وقد شعر العلماء والمفكرون والدارسون والخبراء الاقتصاديون وأساتذة الجامعات، بأن مجلس الانماء والاعمار، هو مؤسسة لدراسة وتنفيذ المشاريع العمرانية في لبنان. لأن عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي هي اعلى واكبر واوسع واشمل بكثير من القيام بالمشاريع المادية لوحدها. بل يجب بناء مجتمع لبناني يؤمن بعمليات وفلسفة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، حتى يحدث التغيير في عقول المواطنين ونفوسهم قبل ان ينتقلوا الى السلوك الانمائي. ولذلك فلا مناص للبنان من اعادة وزارة التصميم العام.

وفي هذا السياق، يذكر الخبراء في مجال «توقعات السكان في لبنان مع الرؤيا المستقبلية». وفي مجال «السياسة الحكومية والرؤيا المستقبلية، عدة عناصر مهمة نريد ابراز بعضها.

نريد قبل كل شيء، ان نحول المآسي التي حدثت خلال الحرب الى «ارقام ونسب»، حتى نعطي الفكرة الواضحة عن مدى «المأساة» أو«الحقيقة الفعلية» لعلها تدخل في عقول المسؤولين الكبار، فيعرفوا مدى الجهد الذي عليهم وعلى اللبنانيين ان يبذلوه، ليتمكنوا من تغيير «الصورة القاتمة» الى «حقيقة ناصعة ونافعة».

هل يعلم المسؤولون بأن ٢٠٠.٠٠٠ قتيل كانوا ضحية الحرب اللبنانية خلال ١٧ عاما ونسبتهم ٧٪ من السكان؟

وهل يعلمون بأن ٣٠٠.٠٠٠ جريح اي ١٠٪ من السكان كانوا من الجرحى ونصفهم اي ١٥٠.٠٠٠ نسمة اي ٥٪ من السكان اصبحوا من المعاقين؟

هل يعلم الحكام بأن ٩٠٠.٠٠٠ شخص لبناني هجروا خلال أوقات الحرب اي ٢٥٪ من اللبنانيين بالضبط كانوا مهجرين عند نهاية الحرب؟

وهل تعلم وزارة المغتربين بأن اللبنانيين المقيمين في الخارج قد بلغوا حوالى المليون لبناني اي حوالى ٢٣٪ من مجموع اللبنانيين المقيمين في لبنان؟ وقد اصبحوا شبه لاجئين في بلدان الاغتراب؟

وهل تعلم وزارة العمل بأن ٢٠٪ من القوى العاملة في لبنان هم من المتعطلين عن العمل؟ ويبحثون عن العمل في لبنان ولا يجدونه؟

وقد أدت الاحوال السيئة التي تعانيها الزراعة والصناعة بسبب الحرب وأثارها وكذلك التجارة الى هذه البطالة المخيفة؟

وقد خسرنا العدد الكبير من العمال الاختصاصيين، وانخفضت الانتاجية، وانحدرت الاجور الى مستويات دنيا لا يتصورها العقل حيث لم تعد الاجور تكفي العمال بعد انتقالهم من مساكنهم الى امكنة عملهم ولم تعد الاجور تكفي للغذاء فقط للعامل ولافراد عائلته! فأين الحد الادنى للاجور وللعيش بكرامة؟

ولماذا لا تقوم الدولة باحصاء دقيق وشامل للسكان ولماذا اكتفت بأخر احصاء عام ١٩٣٢ قبل الاستقلال؟ وكيف تريد ان نبني دولة عادلة وقوية ونامية من دون احصاء رسمي للسكان وللقوى المنتجة والعاملة وكيف تقوم الدولة بعمليات المشاريع الانمائية من دون التخطيط والاحصاء والدراسات المبنية على الارقام؟

يقول المسؤولون ان عدد سكان لبنان المقيمين فيه هو حوالى ثلاثة ملايين نسمة تقريبا، ويقولون ان عدد الفلسطينيين يتراوح بين ٣٠٠ الف و٥٠٠ الف نسمة، ولماذا هذا الرقم التقريبي؟ لماذا لا يقوم احصاء دقيق كما هو في سائر البلدان المتقدمة والمتخلفة؟

وهل يعلم المسؤولون بأن ٣٠٠.٠٠٠ لبناني هجروا بين ٧٥ - ٧٦؟ و١٥٠.٠٠٠ هجروا بين ٧٨-٧٩؟ و٢٠٠.٠٠٠ هجروا عام ١٩٨٢؟ ومئات الالوف هجروا بين ٨٩-٩٠-٩١ ولم يعرف العدد بالضبط. وان مجموع المهجرين بلغ حوالى ١.٠٠٠.٠٠٠ لبناني خلال الحرب؟ والمهجرون الحاليون فعليا يبلغ عددهم حوالى ٤٥٠.٠٠٠ لبناني وعدد اسرهم يبلغ ٩٠.٠٠٠ اسرة لبنانية بمعدل ٥ افراد للاسرة.

وكان التهجير محصوراً عام ١٩٩٢ في محافظات الجنوب وبيروت والجبل.

وتقول الاحصاءات بأن ٦٢٪ من المهجرين هم من القرى والمدن في محافظة جبل لبنان و٥٣٪ من هذا العدد أقام في المحافظة نفسها. اما مهجرو الجنوب فبلغوا ٢٤٪ والذين نزحوا الى الجنوب بلغوا ١٦٪ فقط. وقد تهجر من بيروت ٨٪ ولكنها استقبلت ٢٠٪ من المهجرين.

واذا أردنا معرفة بعض الارقام المذهلة فاننا نذكر على سبيل المثال انه قبل الاجتياح الاسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٢ كان هناك ٨٣ بلدة وقرية مدمرة كليا و٩١ قرية مدمرة جزئيا وبالضبط ١٩ الف منزل ومبنى مهدمة بالكامل و١٠.٠٠٠ مسكن ومبنى هدمت جزئيا و٧٠٠٠ مسكن مصنفة مساكن غير صحية. وخلف العدوان الاسرائيلي في تموز/يوليو ١٩٩٣ (١٥٠٠) مسكن هدمت بكاملها و١٠٠٠ مسكن دمرت جزئيا وتضرر ١٠.٠٠٠ مسكن.

وكذلك اصبح ٣٠.٠٠٠ مهجر يحتلون مساكن الآخرين. وانخفض الانتاج الزراعي في الريف بسبب التهجير وازدادت أحزمة البؤس حول العاصمة بيروت.

وقد هاجر حوالى ١.٠٠٠.٠٠٠ لبنان كما ذكرنا الى الخارج خلال الحرب منهم ٤٠٪ اي ٤٠٠.٠٠٠ لبنان الى الاميركيتين واستراليا ومنهم ٤٠٠.٠٠٠ الى الخليج العربي و٢٠٠.٠٠٠ الى دول اخرى في اوروبا وافريقيا الغربية وغيرها. ولم يعد منهم سوى ٤٠.٠٠٠ لبناني الى لبنان في ٩٢-١٩٩٣ وتتوقع الدولة عودة ٢٥.٠٠٠ مهاجر خلال السنوات المقبلة. ويبلغ عدد القوى العاملة عام ١٩٩٣ حوالى ٦١٠.٠٠٠ شخص منهم ٢٥٠.٠٠٠ لبناني في الخليج، ويتوقع المسؤولون عودة ٨٠٪ منهم للبنان اي ٢٠٠.٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس المقبلة، واكثر هؤلاء المهاجرين من المستويات العليا في التخصص والمهن. والمهاجرون الى الولايات المتحدة منهم ٤٨٪ اختصاصيون خلال ٧٥-١٩٨٠ وهم يمثلون سبعة أضعاف الاعداد الموجودة في لبنان من حيث التخصص و١٥٪ من مجموع المهندسين و٢٥٪ من الاطباء من المهاجرين خلال عامي ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

وفي مجال الخصوبة والوفيات والنمو الطبيعي للسكان يتبين بأن زيادة الوفيات الخام بنسبة ٤٠٪ واصبح معدل ١١٪ بدلا من ٨٪ كما في السابق. ونسبة المواليد الخام كانت ٣٣ في الالف أول الحرب وبلغت نسبة النمو الطبيعي ٢.٢٪ وهي نسبة معقولة وقد تصل بعد مدة الى نسبة ٢.٥٪. وقد ارتفعت نسبة الترمل بين النساء بسبب الحرب والقتلى من الرجال، وكانت ربات الاسر في بيروت عام ١٩٥٤ حسب دراسة ميدانية ٩.٢٪ وارتفعت حسب دراسات الامية في بيروت عام ١٩٨٤ الى ١٥.٣٪ والى ٢٠٪ عام ١٩٩٢. واضطرت النساء، وخصوصا الأرامل الى العمل بالاجور الزهيدة.

وقد قدر عدد المعاقين جسديا وعقليا حاليا بحدود ١٥٠.٠٠٠ شخص ونسبتهم ٦٪ من اللبنانيين وقد تكون الدراسات القادمة مبيتة حقائق مروعة وقد تصل النسبة الى ١٠٪، كما يقول بعض الخبراء.

وقد عاني الناس من المعارك وخصوصا الاطفال فاصابتهم الحالات العصبية والنفسية. واتبع الكثيرون من الشباب الادمان والعنف بسبب الحرب والفراغ والفقر والضياع!

ان الخبراء الاقتصاديين يحذرون في دراساتهم، بضرورة ادراك عمق المشاكل والمآسي التي يعانيها اللبنانيون. وبضرورة ان تأخذ الحكومة امور التنمية في اولوياتها، وحل قضية النازحين والمهجرين والمهاجرين اصبحت قضية ملحة وخطيرة جدا، وعلى الحكومة ان تضع خطة عمالية جديدة ومتطورة لتشغيل جميع اللبنانيين وتؤمن لهم الاجور الكافية للعيش الكريم كحد ادنى، لا ان تبقى الاجور اقل عشر مرات عن باقي الدول المتقدمة او خمس مرات عن الدول النامية، فلبنان الفقير لا يمكن ان يبني السلام او الاطمئنان، والغنى الفاحش عند الـ ٤٪ من اللبنانيين اصبح خطا احمر وخطيرا لقيام ثورة جديدة؟!

ويشير العلماء والدارسون ايضا الى ان سياسة تنظيم الاسرة، أصبحت ضرورة ملحة في لبنان، فلا يجوز بعد اليوم وبعد انخفاض الدخل العائلي الى مستوى متدن جدا يبلغ خمس أو عشر مرات اقل من السابق للعائلات الفقيرة والمتوسطة، يقول العلماء، بأن الاستمرار في الانجاب على الوتيرة السابقة نفسها، بانجاب ٧ اطفال او ١٠ اطفال في العائلة الواحدة، سوف يؤدي الى كارثة حقيقية في لبنان.

فبسبب نقص الدخل، يجب الحد من الانجاب بالطرق العلمية وبتنظيم الاسرة، من دون اللجوء الى الاجهاض الذي لا تقبل به الاديان السماوية ولا الروح الانسانية ولا القوانين المتمدنة. فالوعي والادراك والتربية من واجبات الحكومة الرشيدة المخططة لانماء لبنان وترقيته.

واما تحرير المرأة، فان القوانين اللبنانية تعتبر من القوانين المتقدمة في هذا المجال. ولكن العادات والتقاليد ما زالت تكبل المرأة عن العمل. فالكثيرات يحملن الشهادات وينتظرن في المنزل قدوم الخاطب او العريس بدلا من العمل المنتج لخير العائلة والوطن.

وهذه التقاليد البالية بحاجة لأن تعالجها السلطات الحكومية المختصة والى الوعي الجماهيري والنقابي والحزبي المنظم كسائر البلدان المتقدمة. لأن المرأة نصف المجتمع ويجب ان تقدم على العمل المنتج في كل قطاعات الدولة والقطاع الخاص بكل أجزائه.

وها هي قد اصابت النجاح في القضاء اللبناني، حيث وصل عدد القاضيات المتمرسات الى ٣٦ قاضية، ونصف طلاب معهد القضاة حاليا من الاناث.

ويجب ان تلجأ الدولة الى طلب المساعدات الدولية من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في معالجة مشاكل لبنان الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، وان تساهم في نشاطات كل الاجهزة قدر الامكان، من دون غياب او تغييب او تقصير. وكذلك، يجب ان يحصل تعديل في التمثيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالملاحظ حاليا ان طبقة الـ ٤٪ هي المحظوظة، واما الطبقات المتوسطة والفقيرة فهي منسية تماما في المراكز الحكومية رغم وجود الاختصاصيين من بينهم، فنجد الالاف من الاختصاصيين يفتشون عن العمل البسيط، بينما الاعمال الكبيرة والمهمة هي في يد طبقة السياسيين واقربائهم وازلامهم فقط!

فهل يجوز ان يستمر هذا التناسي والى هذه الدرجة؟ ان الثورة بدأت تشتعل في نفوس المثقفين والعمال والمتعطلين والمحرومين والمظلومين من موظفي الدولة والقطاع الخاص على حد سواء!

وهذا التنبيه ليس منا فقط، ولكنه يصدر ايضا وبأصوات مرتفعة في الكنائس والجوامع ومن السنة رؤساء الطوائف الدينية والمذهبية ومن كبار العلماء، واصحاب السلطات الدينية في لبنان ومن على منابر الجامعات والاحزاب والنقابات فماذا تنتظر الحكومة لاتخاذ الاجراءات الفعلية لمعالجة الحرمان والتقصير والظلم للعباد؟

وتطبيق القوانين على الجميع من دون استثناء متى ينفذ؟

ولماذا تعفى الشركات من الضرائب التصاعدية؟ ولماذا تزاد على الضعفاء والفقراء والمساكين من المواطنين بزيادة اسعار الكهرباء والمياه والهاتف والمواصلات حتى اصبحت هذه النفقات تستهلك جميع الدخل الشهري ولا يبقى قرش واحد للتغذية؟

فكيف يسكت المواطنون ولماذا تقف الدولة صامتة امام هذا الغنى الفاحش والحرام وغير القانوني للاغنياء القليلي العدد، امام ظلم الاكثرية من ابناء الشعب اللبناني المسكين؟

ان اكثرية الناس اصبحت تطالب اليوم، بـ«حكومة انماء» تمثل الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب اللبناني، تأخذ على عاتقها وضع خطة انمائية شاملة متوازنة لكل الناس ولكل المناطق. وتأخذ الاولويات في الحسبان، لا ان تنمي الحجر، وتنسى البشر، لا ان تعطي الاغنياء ثروات فوق ثرواتهم، وتزيد الفقراء فقرا، وان تحسن من أحوال الطبقة الوسطى التي اندثرت او كادت. لا ان تحولها باجراءاتها الى طبقة فقيرة جديدة الى جانب الطبقة الفقيرة القديمة. وان تشغل المتعطلين عن العمل، لا ان تزيد عددهم في لبنان المنكوب والفقير الذي يحتاج الى العناية الفائقة من الحكومة الرشيدة الصالحة التي تهتم بشؤون جميع المواطنين لا الاقلية منه فقط.

عن «الانوار»

تأهيل الادارة يحتاج الى ٨ سنوات

قال وزير الدولة المكلف بملف الاصلاح الاداري في لبنان انور الخليل في ختام زيارة رسمية لفرنسا بدعوة من الوزير الفرنسي للخدمة الوطنية اندريه روسينو: ان العمل جار على اعداد خطة اعادة تأهيل الادارة اللبنانية وقمنا بدراسات ميدانية عن حاجات الادارة اللبنانية وقسمنا الحاجات الى حاجات ملحة وتلك التي يمكن ان تنتظر لنكون على الاقل بدأنا بمرحلة استعادة تأهيل الادارة. واضاف: «غطت هذه الدراسات جميع الوزارات وقسما كبيرا من المؤسسات العامة ووضعنا سلم أولويات يعتمد على رؤية معينة لأن الاولوية يجب ان تعطى الى الادارة المالية وادارة الادارة».

واشار الى ان الادارة تتمثل بوزارة المال «لأننا اذا لم نحسن المداخيل بشكل عام لا يمكننا الصرف على الادارات الاخرى». وتعني الادارة الادارية الهيئات الرقابية التي ايضا من دونها ليس بامكاننا البدء بتحسين اوضاع الادارات الاخرى لأنه اذا حسنت اوضاعها وليس هناك هيئات تتعاطى مع هذا التحسين وتتابع وتطور هذا التحسين سيكون ايضا خطأ في الاستراتيجية.

قال: «اخترنا في عملنا كأولويات ٦ وحدات من: وزارة المال وهيئة الخدمات المدنية والتفتيش المركزي ومركز التأديب العام وديوان المحاسبة العام ومديرية الاحصاء المركزي، وسنبدأ مباشرة بعد فترة قصيرة بتناول الوزارات والمؤسسات العامة بعدما قسمنا الحاجات الى خمس أساسية:

١- مكاتب الوزارة اي البناء.

٢- التجهيزات بما في ذلك عملية استخدام الكومبيوتر.

٣- حاجة العنصر البشري.

٤- حاجة تدريب في كل وحدة.

٥- حاجات الدراسات والاستشارات لتطوير هذه الوحدات مستقبلا لكي تتعاطى مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي ننتهجه اليوم».

واضاف: «ان رؤيتنا ان برنامج اعادة البناء والاعمار اذا لم يتم بموازاة اعادة تأهيل الادارة، فان في ذلك خطأ فادحاً لأنه لا يمكن لأي عمل ان يستمر اذا لم تكن الادارة قادرة على تحمل هذه الاعباء الجديدة، ومن هناك كان اهتمامنا بتطوير اداراتنا بالسرعة الممكنة لتتمكن من مواجه المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقها وقد بدأنا بتنفيذ هذا البرنامج الطموح اي «آفاق ٢٠٠٠».

وقال: «لا ندعي اننا وصلنا الى مرحلة تلبي طموحاتنا في تطوير الادارة، التي اصبحت بعد ١٧ عاما من الحرب كما اصيبت جميع قطاعات الدولة بعجز ووهن كبيرين، واهم عجز وقعنا فيه العجز البشري لأن في هذه الادارة ما لا يزيد على ٣٣ في المائة من امكاناتها البشرية وترك الباقي الادارة او سافر او تحول الى قطاعات اخرى».

وشدد الوزير الخليل على ان «مشكلتنا كبيرة ومن الخطأ ان اقول ان هذه عملية كبس زر كي نصل الى ادارة جيدة، نحن في مرحلة اولى وهي اعادة التأهيل ستستغرق ٣ سنوات ولنصل الى ادارة جديدة تتمكن من تقديم الخدمات للمجتمع وبعدها سيأتي برنامج الاصلاح الاداري الذي سيستغرق خمس سنوات. نحن نتكلم عن مدة لا تقل عن ٨ سنوات لنشعر ان هناك فعلا ادارة تقدر ان تقوم بشيء مقبول».

وعن تمويل عملية اعادة التأهيل قال الخليل: انه يعمل على أساس حصوله على معلومات ومساعدات من جميع الدول وقسم منها يكون المال الذي سيرصد في الموازنة «فالمرحلة الاولى التي تكلمت عنها ستكلفنا ٣٦ مليون دولار وقد حصلنا على نحو ١٤ مليون دولار من عدد من الهيئات مثل برنامج الامم المتحدة للتنمية والصندوق العربي ومن فرنسا ومن اوروبا وكلها هبات ولن نأخذ أي قرض». وقال: «نحن نتكلم مع فرنسا لكي تتعهد برنامج التأهيل لهيئة ادارة التدريب التي ستكلفنا بحدود مليوني دولار بما فيه البناء، وكان اجتماعنا ناجحا جدا مع وزير الخدمة المدنية اندريه روسينو، الذي تعهد نهائيا بتبني بناء ادارة التدريب».

وأشار الى ان الرئيس الحريري طلب ان يترك لذلك مساحة ١٠ الاف متر مربع في الجامعة اللبنانية في كفرشيما، فالبناء وحده سيكلف نحو ٤ الى ٥ ملايين دولار ويكون التدريب في لبنان وخارج لبنان.

وذكر ان هناك ١٥ شخصاً من الادارة في باريس يقومون بدورة تدريبية لمدة شهر وجميعهم من الفئة الاولى وهي الفئة الادارية العليا والاهم في القيادة المالية، وستحمل تكاليف هذه البعثة وزارة الخارجية الفرنسية التي اعطتنا هذه التسهيلات». وقال: «وضعنا برنامج مساعدات من بعض الدول والجامعات المحلية اما ما تبقى من المرحلتين يكلفوننا اعادة تأهيل الادارة فستكلفنا ١٥٢ مليون دولار، اي ان المرحلتين يكلفوننا بحدود ٢٠٠ مليون دولار».

مليار دولار ودائع المصارف

كرر رئيس الحكومة رفيق الحريري الدعوة الى «العمل معا يدأ بيد وكتفا الى كتف في ورشة اعادة بناء الدولة بشراً وحجراً». وأكد «إننا كحكومة ستتابع ما بدأناه، وسنبذل كل جهد ممكن للاسراع في التنفيذ وتلبية حاجات المواطنين في نطاق الممكن والمعقول».

ولفت الحريري الى «كلام يتردد اما عن سوء نية واما عن جهل بحقائق الامور ونرجح سوء النية على الجهل، يحاول البعض من خلاله التشكيك في وضع لبنان الاقتصادي ومستقبله. هذا الكلام اقل ما يقال فيه انه غير صحيح... والارقام التي يدور الحديث عنها تستخدم في غير اتجاهاتها العلمية والواقعية...». وقال «يتقدم لبنان شهرا اثر شهر وزادت ودائع المصارف اللبنانية بما نسبته ١٢.٨٦ في المائة واصبحت ما يقارب مليار دولار اميركي في الاشهر السبعة الاولى من سنة ١٩٩٤. وزاد حجم التسليفات من المصارف الى المواطنين في المرحلة نفسها ما يساوي مجموع تسليفات عام ١٩٩٣ كلها اي نحو ٨٥٠ مليون دولار».

واوضح ان «هذه حقيقة نضيفها الى الحقائق الاخرى المتعلقة بالمسالة الاجتماعية. اذ ان ما نسبته ٣٨ في المائة من موازنة سنة ١٩٩٤ مخصصة ايضا للقضايا الاجتماعية والتربوية».

وشدد على «اننا في تخطيطنا للمستقبل لا تغيب عن اذهاننا لحظة واحدة الاوضاع الاجتماعية والمعيشية للمواطن التي تحظى بالاولوية في اهتماماتنا».

وعرض خمس ثوابت لـ «بناء اقتصاد سليم» هي:

١- تأمين الاستقرار الامني والمحافظة على النظام.

٢- تأمين الاستقرار المالي والاقتصادي.

٣- اعطاء الحوافز الضريبية وغير الضريبية وازاحة العقبات من امام المستثمرين اللبنانيين وغير اللبنانيين بما يكفل وضع لبنان على المستوى التنافسي نفسه مع دول العالم الاخرى التي تتلقى الاستثمارات لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والدولية.

٤- اعادة بناء البنى التحتية.

٥- مشاركة اللبنانيين في عملية النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار.

تلزيم المرحلة الاولى من البنية التحتية في وسط بيروت

■ احتفل بوضع حجر الأساس للبدء في اعادة اعمار وسط مدينة بيروت يوم ٩/٢١، بعد تقدم الخطوات التحضيرية ميدانياً واجرائياً لاعلان المباشرة في هذا المشروع. وتزامن استكمال الاشغال التحضيرية منذ تموز/يوليو الماضي، وهي تشمل هدم الابنية المصدعة ورفع الانقاض والردميات، مع بدء ورشة اشغال البنية التحتية للوسط في مرحلتها الاولى بعد ٩/٢١.

وحسب ما قاله مسؤول في مجلس الانماء والاعمار فان مجموعة شركة خلاط ومعوض مع «كونسورزيو كوويراتيف كونتروزيوني» فازت بالتزام المرحلة الاولى من هذه الاشغال في المناقصة التي تمت اخيرا وقدمت أدنى الاسعار وبلغت قيمة العرض ٦٣.٦٤٥ مليون دولار.

يذكر ان «١١» شركة صنفت لهذا المشروع وقضت مظاريف عروضها في ١٩ تموز/يوليو الماضي. وتفاوتت الاسعار المقدمة بين ٦٣ مليونا و١٣٦ مليون دولار.

وهذه المرحلة من الاشغال، وهي الاولى من ضمن مشروع كامل كلفته ١٢٩ مليون دولار، ستنفذ في منطقة الوسط التقليدي بموجب المخطط التفصيلي وتشمل:

١- الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية والجسور والانفاق وشبكات المياه والمجارير والمجاري.

٢- الاعمال المدنية المتعلقة بمسارات الشبكات الكهربائية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣- الاشارات الضوئية والشبكات التي تتحكم بحركة السير.

٤- محطة التحويل الكهربائية المركزية ٢٢٠ ك. ف/٢٠ ك. ف وخط التوتر العالي ٦٦ ك. ف. منها الى محطة الحرش.

٥- تجهيز الشوارع كبلاط الارصفة وعلب الهاتف ومحطات الباصات ومقاعد العموم والتشجير.

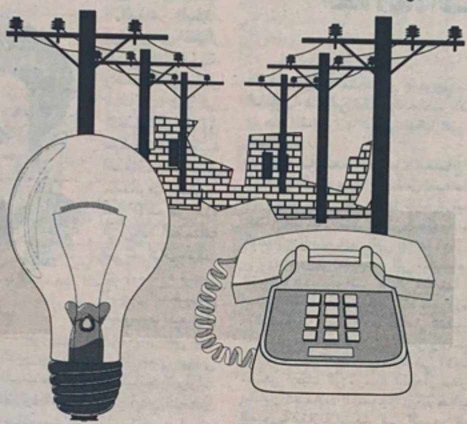
٦ - معدات تجميع النفايات الصلبة.

وتقضي المرحلة الاولى وكلفتها ٦٣ مليون دولار، بتنفيذ اشغال الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية والجسور والانفاق وشبكات المياه والمجارير والمجاري والاشارات الضوئية والشبكات التي تتحكم بحركة السير.

والى جانب قرب انطلاق مشروع اعمار وسط بيروت، فان اشغال مشاريع التأهيل مستمرة في كل القطاعات، واوضح المسؤول في مجلس الانماء والاعمار ان: «٥٥٠ عقداً وقِّعت في سنة تصل قيمتها الاجمالية الى ١٦٠٠ مليون دولار» لافتاً الى ان «البحث جار الآن تحضيراً لتلزيم مشاريع مستقبلية كلفتها ٣٨٠٠ مليون دولار».

وعن المشاريع الضخمة بالتي ستباشر اشغالها قريبا، قال: «ان اشغال تأهيل مطار بيروت الدولي وتطويره بدأت في ٩/١٥».

ومعلوم ان هذا المشروع لزِّم الى مجموعة شركة «هوشتيف» الالمانية و«سي. سي. سي». وبلغت قيمة العقد ٣٨٥ مليون دولار. وتم التوقيع على هذه القيمة عوضاً عن ٤٩٠ مليون دولار تنفيذا لقرار مجلس النواب القاضي بتخصيص ٤٠٠ مليون دولار موزعة على أربع سنوات، على ان يتم تنفيذ ما تبقى من هذه القيمة وهي ١٠٥ ملايين دولار بعد تأمين التمويل.



وفي ما يتعلق بمشروع تأهيل قطاع الكهرباء وتطويره، افاد المسؤول ان «اللجنة المكلفة بتحليل عروض الشركات السبع التي تقدمت لبناء معملين لانتاج الطاقة ستنجز عملها، وترفع توصياتها الى مجلس الوزراء الذي سيحيلها الى المجلس النيابي للموافقة».

وسيبنى هذان المعملان في البداوي (شمال لبنان) والزهراني (جنوب لبنان) بطاقة ٩٠٠ مبغاواط وبكلفة تقديرية هي ٧٢٠ مليون دولار. وتضاف هذه الطاقة (٩٠٠ ميغاواط) الى الطاقة التي ستؤمنها المعامل القائمة ويتم تأهيلها حاليا مع كل المنشآت التابعة لقطاع الكهرباء. ولزِّمت لاربع شركات هي «انسالدو» لتأهيل معامل الانتاج و«هيواندي» لتأهيل محطات النقل و«بويغ» و«كليمسي» لتأهيل قطاع التوزيع. وتبلغ كلفة هذه الاشغال نحو ٢٥٠ مليون دولار. واكد المسؤول «ان الاعمال جارية بحسب البرنامج وتنجز بعد ١٨ شهرا لتعطي تغذية كاملة وتأمين طاقة الف ميغاواط». ولفت الى ان «التقنين أثناء أعمال التأهيل لا بد منه لاجراء الاشغال اللازمة التي تتطلب توقيف التجهيزات عن العمل». وشدد على «وجوب تحسين الجباية وتطوير التعرفة للوصول الى مستوى معقول من الاستهلاك».

على صعيد آخر، تم في مجلس الانماء والاعمار في حضور ممثلين عن وزارة الصحة العامة فض مظاريف العروض المتعلقة بمناقصة مشروع بناء مستشفى بيروت الحكومي وكلفته نحو ٧٠ مليون دولار. وجاءت القيمة المؤقتة للعروض قبل التحليل كالآتي:

«المباني مقاولون عامون - سكانسكا» ٥٣.٥٧ مليون دولار، «سعودي بن لادن» ٧٤.٨٨٩ مليون دولار، «بوتيك» ٤٩.٥٨٨ مليون دولار، «السويكت - المقاولون العرب» ٥٢.٨٨٣ مليون دولار، «نسما» ٦٩.٦٣٤ مليون دولار، «السيف - متّى» ٤٤.٧٤٩ مليون دولار، «علوي تونسي» ٤٦.٧٨١ مليون دولار.

تحويلات «السوليدير» الى الخارج أدت الى نتيجة سلبية

■ جاء في النشرة الشهرية التي يصدرها مصرف لبنان عن نشاطات كل القطاعات الاقتصادية، ان «تحويلات سوليدير الى الخارج التي بلغت ١٣٥ مليون دولار أدت الى نتيجة سلبية في رصيد حساب الميزان الكلي بمبلغ ٢٧.٢ مليون دولار». وصدرت النشرة بعنوان «نشاط اقتصادي مرض في تموز/يوليو وبعض المؤشرات الاقتصادية بلغت مستويات قياسية». في القطاع النقدي، اظهرت النشرة انه «لم يطرأ في شهر تموز/يوليو اي تغيير ملحوظ على اتجاهات العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات، مع العلم انها أدت منذ مطلع هذه السنة الى فوائض شهرية بلغ متوسطها منذ شباط/فبراير ٨٠ مليون دولار شهريا. وسجلت الموازين الرئيسية لميزان المدفوعات فائضا يوازي ١٠٧.٨ مليون دولار». واعتبرت النشرة ان «تحويلات سوليدير الى الخارج التي بلغت ١٣٥ مليون دولار أدت الى نتيجة سلبية في رصيد حساب الميزان الكلي بمبلغ ٢٧.٢ مليون دولار».

وبالنسبة الى احتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية، بينت النشرة انه ارتفع من ٢٣٠٠ مليون دولار في نهاية حزيران/يونيو الى ٢٣٧٠ مليوناً في نهاية تموز/يوليو. وسحبت «سوليدير» من حسابها في تموز/يوليو مبلغ ١٨٠ مليون دولار، في حين ازدادت ودائع المصارف المحلية والخارجية لدى المصرف المركزي ما قيمته ٩٩ مليون دولار.

وفي ما يخص الدين العام، أفادت نشرة مصرف لبنان ان «الدين العام الداخلي الصافي ازداد من ٤٧١٤.٩ مليار ليرة نهاية عام ١٩٩٣ الى ٥٩٠٠.٧ مليار نهاية تموز/يوليو ١٩٩٤، اي بنسبة ٢٥.٢ في المائة، وبلغ متوسط الزيادة الشهرية لهذا الدين ١٢٥ عند مستوى ٢٣٠ مليار ليرة حتى تموز/يوليو».

واضافت: ان «الدين العام الداخلي القائم ارتفع في الاشهر السبعة الاولى من سنة ١٩٩٤ من ٥٨٥٣.٩ الى ٨٦٠٣.٣ مليار ليرة وتخطى الزيادة في الدين العام الداخلي الصافي. وبلغت مساهمة المصارف في هذا الدين ٧٨ في المائة نهاية تموز/يوليو والقطاع غير المصرفي ١٦.١ في المائة، واقتصرت حصة مصرف لبنان على ٥.٩ في المائة». ولفتت النشرة الى انه «لم يطرأ اي تغيير على الدين العام الخارجي فبلغ ٤٢٦.١ مليون دولار بنهاية تموز/يوليو». واظهرت نشرة مصرف لبنان ان الكتلة النقدية الاجمالية (أم - ٣) تابعت تطورها المعتدل وبلغت زيادتها في الاشهر السبعة الاولى من السنة ١٤.١٠ في المائة، اي باتجاه نمو سنوي نسبته ٢٥.٣٧ في المائة. وانخفضت سلسلة معدلات الفوائد على الليرة خصوصا الفائدة المدينة التي تراجعت من ٢٣.٠٩ في المائة الى ٢١.٧٥ في المائة».

وبالنسبة الى القطاعات الانتاجية، أوردت النشرة ان «الصادرات الصناعية زادت بنسبة ٥.٢ في المائة في تموز/يوليو. وازداد عدد الشركات الصناعية المسجلة في الشهر نفسه بنسبة ١٩.٢ في المائة بالمقارنة مع تموز ١٩٩٣ وبنسبة ٢٦.٧ في المائة بالمقارنة مع حزيران ١٩٩٤. واستحوذت شركات الصناعات النسيجية والمعدنية على ١٩.٢ في المائة من اجمالي رأس المال الموظف وتلتها الصناعات الجلدية وحصتها ١٦ في المائة».

في قطاع البناء، اوردت النشرة ان «مساحات البناء المرخص لها زادت بنسبة ٢٠ في المائة. وزادت تسليمات الاسمنت بنسبة ٣٥.٦ في المائة. وتضاعفت نسبة الاسمنت المستورد ١٠٤ في المائة مقارنة مع المعدل الشهري للنصف الاول من السنة».

التضخم ١٢٪ والدين الداخلي ارتفع الى ٤،٤٪

■ ذكر تقرير لجمعية مصارف لبنان ان الاقتصاد اللبناني يمر الآن بمرحلة ركود، وفي حين وصل التضخم الى نحو ١٢٪ خلال الاشهر السبعة الاولى من السنة الحالية، ارتفع الدين الداخلي اللبناني بنسبة ٤.٤٥٪ في الفترة نفسها الى نحو ٥.٥ مليار دولار.

وقالت الجمعية: إن معدل نمو النشاط المصرفي خلال الاشهر السبعة الاولى من العام الحالي بلغ ١٢.٨٪، وهو نمو لم يكن كافيا، اذ يكاد يكون معادلا لمعدل التضخم في الفترة نفسها ممايعكس حالة الركود الاقتصادي التي تعاني منها البلاد.

وجاء في التقرير، ان التحويلات المصرفية من الخارج سجلت فائضا بلغ ١٠٧.٨ مليون دولار خلال شهر تموز/يوليو الماضي، وقد أدى هذا الفائض الى تنامي الودائع ومن ثم الكتلة النقدية.

واضاف: «ولم ينعكس هذا الفائض ايجابا لجهة تحريك عجلة الاقتصاد كون معظم هذه التحويلات توظف اما في القطاع العقاري، او في محفظة سندات الخزينة ذات المردود المرتفع، وتبقى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعة والزراعة والسياحة بمنأى عن هذه التوظيفات».

واعلنت الجمعية في تقريرها ان أرقام الدين العام الداخلي الفعلي اللبناني ارتفعت من ٨٨٣٢.٩ مليار ليرة في نهاية حزيران/يونيو الماضي الى ٩٢٢٦.٤ مليارليرة في نهاية تموز/يوليو مسجلة زيادة قيمتها ٣٩٣.٥ مليار ليرة ونسبتها ٤.٤٥٪.

سوريا

خطة لاعادة تنظيم الادارات الاقتصادية الحكومية

أصدر الرئيس السوري حافظ الاسد مرسوما تشريعيا يحمل الرقم ٣٠ ويخص تنظيم عمل الشركات والمؤسسات الحكومية. واعتبر المرسوم ان «المؤسسة العامة» و«الشركة العامة» و«المنشأة العامة» هي «تاجر» في علاقاتها مع الغير، و«تمارس جميع النشاطات المترتبة على ذلك، وفق سياسة الدولة وخططها العامة»، على حد تعبير المرسوم كما نقلته وكالة «سانا» السورية للانباء.

ويوسع المرسوم صلاحيات ومسؤوليات مجالس ادارات مؤسسات القطاع العام السوري ويمنحها مرونة واستقلالا عن مراكز القرار الحكومية والسياسية التي كانت تتبع لها في الماضي، مع كل ما يستتبع ذلك من ضياع في تحديد المسؤوليات والصلاحيات.

وكان الرئيس الاسد قد تحدث في خطابه الاخير امام مجلس الشعب السوري عن ضرورة تنشيط الشركات الحكومية ومنحها مرونة الادارة المتوفرة للشركات الخاصة.

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر سورية مطلعة ان حملة تغيير قد تكون واسعة النطاق بدأت وتهدف لاعادة تنظيم الادارات الاقتصادية الحكومية. ويتوقع ان يصدر مرسوم لتعديل قانون تداول العملات الاجنبية في سوريا، والمعروف باسم القانون رقم ٢٤ الذي يتناقض مع قوانين اخرى صدرت بعده، لكن من دون ان يتم الغاؤه. وحتى الآن يعاقب هذا القانون «نظريا» كل من يضبط بحوزته عملات اجنبية عقوبات صارمة جدا تصل الى ٢٥ عاما من السجن. ورغم تجميد عمل هذا القانون بقي مجرد وجوده يثير الكثير من التعليقات حول التغييرات الاقتصادية في سوريا ويعتبر الغاؤه موشرا نفسيا مهما. ورغم ان المسؤولين السوريين ما زالوا يكررون غياب اي نيات لديهم لـ «تخصيص» شركات القطاع العام، فان فتح المجال أمام ادارات هذه الشركات لتطبيق «ادارة تجارية عادية» هو مؤشر جديد على الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية السورية نحو اقتصاد السوق.



حافظ الاسد

لكن تفسيرات وتطبيقات المرسوم الرئيسي الجديد هي التي ستحدد مضمونه الفعلي، وبالتالي انعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث تعاني بعض الشركات مشكلات ذات طابع قانوني احيانا، وسياسي احيانا اخرى، اضافة الى مشكلاتها الادارية والاقتصادية. وربما كانت قوانين التوظيف والاجور التي حددها ما يعرف باسم «قانون العاملين الموحد» هي من اهم تلك المشكلات، اذ لا ترتبط اجور العاملين بانتاجيتهم او تأهيلهم او مهارتهم وانما فقط بشهاداتهم وقدمهم في وظائفهم، الامر الذي أدى الى استنزاف اليد العاملة الماهرة من الشركات العامة والتي ذهبت للعمل في القطاع الخاص الذي يقدم رواتب افضل، وذلك حتى في ما يخص المناصب الادارية العليا. ايضا كانت شركات ومؤسسات القطاع العام لفترة طويلة مجرد وسيلة لامتصاص البطالة، من دون اي اعتبار للربح والانتاجية، واصبح لدى بعض الشركات عدد من العاملين يفوق حاجتها بعدة اضعاف، مما جعل خسائرها محتمة، لكن الاهم من هذا ان زيادة العمالة في شركات منعت اي زيادة في الدخل الحقيقي المتوسط للعامل بسبب توزيع كتلة الاجور على عدد كبير ومتزايد من الموظفين. وعلى المستوى الاداري كانت قرارات الادارة اليومية خارج أيدي القائمين المباشرين على الشركات، مما منع أي معايير موضوعية للحكم على حسن الادارة التي كانت تأتي نتيجة تعيينات واعتبارات سياسية اكثر مما كانت نابعة من قدرة الاداريين.

من هنا تظهر اهمية تخصيص ادارة المؤسسات والشركات العامة في سوريا لأنها ستتيح محاسبة ادارات الشركات، لكنها مع ذلك لن تعطي نتائج فعلية الا اذا تم منح الادارات صلاحيات كاملة في ما يتعلق بتحديد العمالة والاجور على حد تعبير رئيس سابق لشركة حكومية سورية.

واضاف قوله: ان تعديل نظام الاجور والعمالة اصبح ضرورة ملحة حتى على المستوى الاقتصادي الكلي لأنه يتيح اعادة توزيع كتلة الاجور بما يكفي لتأمين مستلزمات حياة العاملين من جهة، ويؤمن صعود طبقة متوسطة ذات دخل مرتفع تساعد على زيادة الطلب المحلي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وفي نهاية الامر البحث عن حل اقتصادي لمشكلة البطالة عن طريق التوسع الاقتصادي.

اتجاه لالغاء الضرائب على الصادرات وتوحيد أسعار الصرف

قال وزير الاقتصادي السوري محمد العمادي ، ان الحكومة ستولي قطاع التصدير الاولوية القصوى في المرحلة المقبلة وانها تسعى حاليا الى الغاء الضرائب على الصادرات.

واوضح العمادي في اجتماع لمديري مؤسسات التجارة الخارجية خصص للبحث في سبل تطبيق التوجيهات التي تضمنتها كلمة الرئيس حافظ الاسد في افتتاح البرلمان السوري، ان الحكومة ستستمر في عمليات الاصلاح الاقتصادي التي بدأتها فعلا.

ودعا وزير الاقتصاد الى انضمام سوريا الى «منظمة التجارة الدولية» التي ينتظر قيامها السنة المقبلة لتحل محل منظمة «غات». كما اكد ضرورة تكييف القطاعات الاقتصادية المحلية مع عوامل التغيير، مشيرا الى ان المستقبل سيشهد تغييرات أعمق وأوسع نطاقاً.

ونقل عن العمادي قوله في الاجتماع ان الحكومة تسعى ايضا الى توحيد اسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الصعبة. ويتم حاليا التعامل بالليرة السورية بثلاثة اسعار هي السعر الرسمي الذي يطبق على التعاملات الرسمية والذي يبلغ ١١.٢٠ ليرة سورية للدولار والسعر الجمركي الذي يستخدم في احتساب الرسوم الجمركية والذي يبلغ ٢٣ ليرة مقابل كل دولار وسعر البلدان المجاورة الذي يطبق في معظم التعاملات الاخرى والذي يبلغ ٤٢ ليرة للدولار.

ويراوح سعر الليرة في السوق السوداء بين ٤٨ و٥٠ ليرة سورية للدولار، وهذا السعر مستقر منذ اعوام عدة ولا يتعرض لتذبذبات تذكر. وتقول مصادر اقتصادية ان هذا الاستقرار يعكس متانة الاقتصاد ويشكل عاملا مشجعا للحكومة لتحرير سعر الصرف وجعله يرتبط مباشرة بقوى السوق.

وتحدث العمادي عن القوانين الخاصة بالعملات الاجنبية وتداولها والتي تنص على عقوبات قاسية بحق المتعاملين بها في صورة غير مشروعة تصل الى السجن مع الاشغال الشاقة لاكثر من ١٥ سنة. ومما قال: إنه سيتم تعديل هذه القوانين لما فيه المصلحة العامة للدولة.

واضاف قائلاً:

«اننا بحاجة الى تعديل اسعار القطع، اذ انه من غير المقبول ان نعمل بثلاثة اسعار، لأن هذا الامر يسبب لنا مصاعب كثيرة في الاحصاءات وفي وضع الموازنة العامة». ولم يحدد موعدا لتوحيد اسعار الصرف او تعديل قوانين العملة.

وكذلك تحدث باسهاب عن التصدير وقال: «ان التصدير ضرورة قصوى ومن دونه لن نستطيع استيراد مستلزمات الانتاج. ومن غير المعقول ان تعفينا اوروبا من الضرائب على وارداتها من سوريا في حين نفرضها نحن على المصدرين».

واشار الوزير السوري في هذا الصدد الى ان الضرائب التي تفرض على الصادرات تصل الى ٣٥ في المائة. وقال : أن الحكومة تتخذ عددا كبيرا من الاجراءات لتحسين نوعية الصادرات ومراقبتها، مشيرا في هذا الصدد الى ان مركزا للتجارة الخارجية مكلفا بتطبيق نظام الرقابة على الصادرات يبدأ العمل به مطلع هذا الشهر.

العراق

استبعاد رفع العقوبات بعد التشدد الاميركي

قالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» ان مواقف الولايات المتحدة والعراق تجعل من رفع مبكر للعقوبات التي تفرضها الامم المتحدة على العراق بحلول منتصف عام ١٩٩٥ اقل احتمالا بكثير مما كان يعتقد. وقالت «ميس»: ان واشنطن شددت موقفها خلال الشهرين الماضيين ويبدو انها عازمة على ابقاء العقوبات ما بقي النظام الحالي في العراق.

واضاف: ان العراق يصر على الحصول على ضمانات بأنه اذا اعترف بالكويت وحدودها فان العقوبات سترفع، غير ان «ميس» قالت: ان النهج المتشدد للولايات المتحدة اضافة الى كون بغداد لا تزال متمسكة بالحصول على ضمان حول رفع العقوبات من مجلس الامن الدولي قبل اعترافها بالكويت وحدودها يعني تضاؤل فرصة تحقيق تصور لسيناريو رسم في وقت سابق من السنة وتصور انه مع التزام بغداد بازالة أسلحة الدمار الشامل وتعاونها فقد يحتمل رفع العقوبات بحلول منتصف عام ١٩٩٥.

وينص القرار على ابقاء الحظر النفطي الى ان يقتنع مجلس الامن بأن العراق تعاون معه في ما يختص بالاسلحة. ولكن «ميس» اشارت الى ان واشنطن تطالب ايضا بأن يبدي العراق نيات سليمة تتماشى مع ديباجة القرار، فيما قالت ان الاهتمامات الاقتصادية المتنامية في العراق من جانب روسيا وفرنسا وتركيا ، اضافة الى احتمال انضمام العراق الى عملية السلام في الشرق الاوسط، قد تخلق قوة دفع في مواجهة الموقف الاميركي.

وقالت النشرة التي تصدر من قبرص: إن فاضل عثمان رئيس منظمة تسويق النفط المملوكة للدولة التي تتولى مبيعات النفط العراقي، حاول الحصول على مساعدة زبائن سابقين، وانه بث رسائل بالتلكس الى شركات نفط عالمية كانت من زبائن العراق التقليديين حثهم فيها على المطالبة بشكل مباشر او غير مباشر من الامم المتحدة ومن مجلس الامن الدولي بشكل خاص الوفاء بالتزاماته تجاه العراق بالسماح له بتصدير نفطه مجددا. وقال فاضل: إن طاقة العراق الانتاجية قد تساهم في استقرار اسعار النفط عند مستويات معقولة.



صدام حسين

على صعيد أخر قال قادمون من بغداد ان اسعار المواد الغذائية والاساسية في العراق بدأت موجة جديدة من الارتفاع بعدما باشرت الحكومة تطبيق قرارها القاضي بخفض كميات المواد الغذائية الموزعة على المواطنين العراقيين بالبطائق.

ويتوقع هؤلاء ان تتسع موجة ارتفاع الاسعار الجديدة على الرغم من جهود الرئيس العراقي صدام حسين الابقاء عليها منذ تسلمه منصب رئيس الوزراء في حزيران/يونيو الماضي ووعوده التي أطلقها بالحفاظ على اسعار المواد الغذائية كما هي من دون زيادة. وهو ما حد من أثار موجة من ارتفاع الاسعار حدثت بعد تسلمه رئاسة الوزراء بقليل لكنها لم تعمر طويلا.

وقال احد المواطنين العراقيين لمراسل الزميلة «الحياة» في عمّان: ان الخفض في كميات بعض المواد الغذائية المدعومة شمل حصة المواطن من الطحين من تسعة كيلوغرامات الى ستة، اي بمقدار الثلث. كما شمل حصة المواطن من الرز التي انخفضت من ٢.٥ كلغ الى ١.٥ كلغ ، مما رفع سعر الكيلو من ١٨٠ دينارا الى ٢٥٠ دينارا ، والسكر الذي انخفضت كميته من ١.٥ كلغ في الشهر الى ٧٥٠ غراما، اي بمقدار النصف، مما ادى الى ارتفاع سعر الكيلو منه من ٥٠٠ دينار الى ٦٥٠ دينارا.

كذلك شمل الخفض كميات زيت الطعام بمقدار ١٢٥ غراما، اي من ٧٥٠ غراما الى ٦٢٥ غراما. غير ان كميات مساحيق الغسيل والصابون وحليب الاطفال بقيت على حالها وكذلك الشاي والعدس، الا ان ذلك لم يمنع ارتفاع اسعارها، اذ بلغ سعر العدس ٣٥٠ دينارا للكيلو الواحد. كما تمت المحافظة على حصص المواطنين من علب الكبريت وشفرات الحلاقة التي ارتفعت اسعارها في الاسواق فورا.

وتزامن ارتفاع الاسعار مع ارتفاع سعر الدولار بالنسبة الى الدينار العراقي الذي وصل الى ٧٠٠ دينار للدولار الواحد.

وكان صدام امر بزيادة حصص المواطن العراقي من بعض السلع غداة تسلمه منصب الوزراء ، فزادت حصة المواطن من زيت الطعام من ٦٢٥ غراما الى ٧٥٠ غراما، كما زادت حصة المواطن من الزيوت النباتية من ١.٥ كلغ في الشهر الى كيلوغرامين.

وتدعم الحكومة العراقية المواد والسلع الغذائية الاساسية بما نسبته ٩٩.٧ في المائة من قيمتها. ويقول المسؤولون العراقيون، ان ما يطلقون عليه اسم «سلة الغذاء الشهرية» تسد ٧٠ في المائة من حاجات الفرد العراقي شهريا. ويقدرون تكاليف الدعم الشهرية بنحو ٩٠ مليون دولار. ويرد الخبراء الاجراء العراقي الاخير الى فشل الموسم العراقي الحالي وانخفاض محصول الحبوب وبعض المزروعات الاخرى، فضلا عن عجز الحكومة عن شراء ما يكفي من الامدادات الغذائية بسبب النقص في العملة الاجنبية. والامر نفسه ينطبق على المبيدات ومحسنات البذور والمخصبات التي يسعى العراق الى الحصول على كميات كبيرة منها.

الاردن حرب الخليج سبب أزمة السكن وبنك الاسكان دفع حتى الآن ١٢ مليون دينار

هل هناك أزمة سكن في العاصمة الاردنية عمّان؟

هذا السؤال حاول ان يجيب عنه عدد من الخبراء، ولكن من دون التوصل الى معادلة ملائمة لما يسمى بالأزمة السكنية.

ويقول أحد المسؤولين، ان أزمة السكن، أو ما يبدو بأنها أزمة، قد نشأت بعد حرب الخليج الثانية.

فقبل الحرب كان هناك فائض في البيوت والشقق الجاهزة للبيع او الاستئجار، وكان الثمن أدنى بكثير مما هو عليه الآن. وكان يمكن وصف ذلك الوضع بأنه راحة للشاري ولمن يريد أن يستأجر. ولكن حرب الخليج قلبت الوضع رأساً على عقب. فقد نتج عنها عودة حوالى نصف مليون مواطن فلسطيني الأصل الى عمّان، وخصوصاً من الكويت. وكان أول مطلب عاجل لهؤلاء بالطبع هو الحصول على المسكن الملائم. ويمكن القول ان البعض منهم كانت لديه بيوت في عمّان ولكن هذه نسبة ضئيلة. ومعظم هؤلاء لجأوا الى استئجار الشقق الملائمة لهم، أو البيوت الجاهزة. وقد نتج عن ذلك أولاً، ارتفاع في الاسعار ، والربح السريع لأصحاب الشقق والبيوت ثانياً، وخصوصاً في القطاع الخاص الذي يستثمر في البناء. وأهم من ذلك ثالثاً: هو قيام بعض شركات الاستثمار في بناء الشقق الجديدة.

ولما كان هؤلاء القادمون لا يعرفون نتائج حرب الخليج، ومعظمهم فضل التريث والترقب حتى تظهر نتائج الحرب. فقد بقوا على هامش الشراء والبيع. ربما للتصور بانهم عائدون الى أماكن عملهم حيث أمضوا سنوات طويلة في بلدان الخليج.

وهذا الترقب لم يؤد الى نتيجة . اذ بعد مرور ثلاثة أعوام بدأوا يعتقدون ان العودة الى أعمالهم في الخليج أمر غير متوقع وربما أصبح مستحيلاً، ولهذا لجأوا الى تأمين السكن بدلاً من الاستئجار. وفجأة بدأت أسعار الشقق في الارتفاع بصورة غير عادية الى حد وصل الارتفاع الى ضعف ما كان عليه قبل حرب الخليج.

ومن ناحية أخرى، قامت الشركات الخاصة بعملية استثمار واسعة في البناء من دون ضابط معقول. وتشير الاحصاءات الحالية الى ان هناك عددا كبيرا جدا من الشقق والبيوت غير مستأجرة وخالية. ولكن هذا لا يعني ان هذا الفائض هو صحيح اذا ما قورن بعدد المواطنين الراغبين في شراء المأوى لهم، والسبب هو الارتفاع الكبير في الأجرة السكنية الى الحد الذي جعل طبقة معينة من المواطنين غير قادرة على استئجار السكن الملائم.

فما الذي حدث؟

يقول أحد الخبراء انه حدث تحول في المناطق السكنية وأصبحت هناك مناطق محددة لذوي الدخل المحدود ومناطق اخرى لمتوسطي الدخل، او الطبقة المتوسطة، ومناطق خاصة للطبقة الغنية تماما كما هو في باريس او لندن او حتى المدن العربية. وتبعاً لذلك تحدد سعر الشقق والبيوت. ولكن هذا لا يعني مطلقا ان ارتفاع أسعار الشقق والبيوت قد توقف أو انحدر في بعض الاماكن. ذلك ان مشكلة الاردن الأساسية، هي عدم ثبات المواطنين الجدد في أماكن محددة لم يطرأ عليها أي تغيير.

ومن ناحية أخرى فقد ازداد سعر الاراضي وخصوصا، لتلك الطبقة المستثمرة في الاراضي والبيوت. ويمكن مشاهدة ذلك في التجول في العاصمة نفسها ومن دون الحاجة الى رأي خبير او الاعتماد على الاحصاءات . ويمكن القول ان امتداد العاصمة الاردنية في الجهات المختلفة ومن دون تحديد، هو المسؤول عن هذه الفوضى في الاراضي، ولكن هذا ليس شيئا مقبولاً يرفع عن المسؤولين الانتقاد اللاذع من المراقبين، اذ ليس من المعقول مثلا ان ترى العديد من قطع الاراضي الخالية من السكن الى جانب العديد من العمارات الضخمة او الصغيرة او البيوت السكنية الانيقة جداً أو في الشوارع الحديثة مثل الشارع التجاري «شارع وصفي التل» الذي يفضل البعض تسميته باسمه الاصلي وهو «شارع الغاردينيا» .

وهذا المظهر لا تجده في أية عاصمة من عواصم العالم. وهي فوضى في التنظيم كان من الممكن ان تحلها أمانة العاصمة باصدار القوانين الضرورية والحازمة، مثلما قامت بذلك بعض الدول، كاصدار قانون يمنع ابقاء الارض الخالية في الشوارع مدة تزيد على سنتين حتى ولو أدى ذلك الى هبوط أسعار هذه البيوت بعدما وصل سعر «الدونم» او الالف متر مربع في بعض الاماكن الى حوالى مليون دينار. ويمكن التصور مدى قدرة هؤلاء الافراد او الشركات الذين يملكون قطاعات واسعة من هذه الارض ومدى تدخلهم في سعر الاراضي ارتفاعا وهبوطا.

ويقول أحد المسؤولين انه لا يمكن اتخاذ مثل هذا الاجراء، اذ لو حدث ذلك لنشأت فوضى غير معقولة لا يمكن مواجهتها، ليس في اسعار الاراضي وحسب وانما في اسعار الشقق والبيوت... ويبقى ان من المستحيل الحفاظ على هذا المستوى عاجلا أم آجلا، ولا بد من اللجوء الى القوانين المعقولة للحد من الفوضى.

ولكن هناك مشكلة جديدة في العاصمة الاردنية نشأت بعد بداية مرحلة السلام مع اسرائيل، حتى ولو ان الاتفاقية النهائية لم توقع بعد، وهي مسألة مصير عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الاردن او اولئك الذين عادوا من الخليج وهم من أصل فلسطيني. فما الذي سيحدث للاسعار في الاراضي او في الشقق او في البيوت اذا ما اتيحت لعدد كبير من اللاجئين الفرصة للعودة الى فلسطين.

هنا نشأت مشكلة الترقب والانتظار. ولكن لم تنشأ مشكلة اسعار الاراضي او الشقق. ويقول عدد من الخبراء ان هناك عددا ضئيلا جدا من الفلسطينيين سيعودون الى فلسطين، فيما لو اتيحت لهم الفرصة بالعودة. فالذين قد يتطلعون الى العودة هم من الفئة التي لا تملك «الفيللات» الانيقة الغالية جدا، والذين يمكن ان يجدوا المأوى في ظل الحكم الذاتي. اما اولئك الذين جاءوا من المناطق التي احتلتها اسرائيل قبل حرب الايام الستة (١٩٦٧) فمن الصعب جدا التصور بعودتهم لأنه لا مكان لهم بين الاسرائيليين وخصوصا ان اسرائيل لن تقبلهم...

يضاف الى ذلك، انه في حالة التوصل الى وضع «بوس اللحى» بين المسؤولين العرب وزعمائهم، فان هناك مستثمرا جديدا قد يصل الى العاصمة الاردنية المطلة على ارض اللبن والغسل او الجارة لها. وهو المستثمر الذي يفضل ان تقضي أسرته وعائلته عطلة طلاب المدارس في الاردن، وهذه الشريحة ليست محدودة، وترغب في الاستثمار في البناء، فانها ستزيد السعر ارتفاعا وخصوصا في بعض المناطق المؤهلة لاستيعاب مثل هذه الفئة.

ولكن مشكلة السكن في الاردن ستزداد تعقيدا، وهناك سبب مهم لذلك، وهو عدم توفر المياه الكافية للشرب او الاستعمالات الاخرى الضرورية، وهي كميات هائلة تعجز العاصمة الاردنية عن توفيرها للمواطنين . ويذكر ان رئيس الحكومة الاردنية السابق مضر بدران قد قال في حديث خاص وبصراحة قبل حرب الخليج، بأنه اذا عاد هؤلاء المواطنون الى الاردن وهم اكثر من نصف مليون، فان من الصعب توفير المياه لهم. وقد عاد هؤلاء فعلا، ولهذا فليس من المثير للدهشة ان يركز المفاوضون الاردنيون مع اسرائيل على حصة الاردن من المياه التي استولت عليها الدولة العبرية اثناء حرب ١٩٦٧، والتي يماطل فيها الاسرائيليون ولا يريدون ، من دون دفع ثمن كبير، الاعتراف بها للاردن. ولهذا يرى الخبراء ان هذا الجانب من المفاوضات هو أخطر وأهم جانب فيها، وان على الاردن ان لا يضع حساباته في الصندوق التركي، كما يقولون، اي بان تقوم تركيا بتوفير المياه للاردن. فالمياه الجوفية المتيسرة الآن ستنفد بعد سنوات



الحسين بن طلال

وعندئذ لا مجال دون وقوع أزمة حقيقية في مياه الشرب. وخاصة في العاصمة الاردنية، هذا مع العلم ان التعليم العالي في القطاع الشعبي سيفرض مرحلة جديدة من الحياة لا بد من مواجهتها بكثير من التعمق الفكري والصبر المجدي.

بقي شيء آخر، وهو دور بنك الاسكان الاردني الذي وفر للقطاع الشعبي، اذا صح التعبير، وسائل الاستقراض لبناء بيوت سكن لهذه الطبقة المحدودة الدخل. ويقول أحد الخبراء : ان بنك الاسكان الذي يرأسه زهير الخوري قد لعب دوراً أساسياً في هذا المجال خلال العشرين عاماً الماضية.

فقد اعتمد البنك خطة عمل حيوية مرنة متجهة نحو البناء والعمران وربما اتخذت الدول الاوروبية نموذجاً لذلك. فقد اتسع نشاط الاقراض السكني في البنك وخاصة في القطاع المتدني الدخل والطبقة المتوسطة غير القادرة على الشراء من الادخار الخاص. ولم يتوقف بنك الاسكان عن ممارسة هذه الخطة ليس في العاصمة الاردنية وحسب وانما في جميع المناطق الاردنية من أجل تلبية الطلب على هذا النوع من القروض المحددة بتوفير السكن للمواطنين.

ويمكن القول ان البنك قد قام مؤخراً بالمساهمة في تمويل عدة مشاريع سكنية متضمنة تلك التي تنفذها «المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري».

ويقول أحد المسؤولين في البنك انه ساهم بحوالى ١٢ مليون دينار دعماً لمشاريع مؤسسة التطوير الحضري في المرحلة الثانية.

ويمكن القول الآن، مثلما يقال عن مشاريع المستقبل، ان مرحلة المفاوضات الحالية بين اسرائيل والاردن، قد وضعت قطاع الاستثمار في البيوت والشقق والاراضي في حالة «كمون وترقب».

عمّان - محمد المومني

غزة-اريحا ٣٠ مليون دولار من البنك الدولي

قال مسؤول فلسطيني ، ان البنك الدولي وقّع اتفاقا لتقديم قروض قيمتها ٣٠ مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية لاقامة مشروعات بنية اساسية في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة وبلدة اريحا.

وقال محمد زهدي النشاشيبي مسؤول المالية في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ان الاتفاق يغطي الكثير من مشروعات البنية الاساسية وخاصة في غزة.

وقال انه بموجب الاتفاق الذي وقّعه النشاشيبي مع نائب رئيس البنك الدولي كايو كوتش فسر سيتم استثمار الاموال على الفور في قطاعات الصرف الصحي والمياه والطاقة والنقل والاتصالات والتعليم.

ويلعب البنك الدولي دورا اساسيا في تنسيق مليارات الدولارات التي وعد المجتمع الدولي بتقديمها لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ورغم مرور عام تقريبا على تعهد المجتمع الدولي بتقديم مساعدات تزيد على الملياري دولار لمساندة اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لا يزال الفلسطينيون والدول المانحة يناضلون للشروع في العملية على نحو مناسب.



ياسر عرفات

ولا يزال المانحون يحجمون عن تمويل النفقات الجارية للادارة والشرطة اكثر من تمويل مشروعات التنمية الملموسة مثل الطرق وشبكات الكهرباء او المستشفيات. وهم مشتبكون في معركة ديبلوماسية مستمرة مع منظمة التحرير الفلسطينية حول ضمانات معرفة اين تذهب الاموال التي يساهمون بها.

فعلى الرغم من مرور ثلاثة اشهر على بدء الحكم الذاتي الفلسطيني لم يتضح على وجه الدقة من يدير جهود التنمية الفلسطينية «الوزارات الجديدة»، ام وكالة التنمية الفلسطينية ام غيرها من الشخصيات الغامضة الاخرى خلف الكواليس.

وقال احمد قريع مدير الوكالة الفلسطينية للتنمية الاقتصادية والاعمار وعضو السلطة الفلسطينية: اعتقد ان مشكلتنا الكبرى هي تمويل الشرطة الفلسطينية، فالكثير من الدول لا تريد المشاركة في دفع تكاليف الشرطة.

وقال «لرويتر» مكرراً ما يردده كثيراً صناع القرار الاقتصادي الفلسطينيون: أبدى المانحون تفهما لحاجاتنا ولكن يلزمهم تحويل ذلك الى اموال.

الامارات لا تراخيص لمنشآت جديدة في ٤٧ مجالاً

أوقفت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة الامارات منح تراخيص جديدة لاقامة منشآت ومحلات جديدة في ٤٧ نشاطاً اقتصادياً وخدماتياً تنفيذاً لقرار اتخذه مجلس الوزراء لتنظيم سوق العمالة واعادة النظر في التركيبة السكانية . كما بدأت وزارة التخطيط الاعداد للقيام باحصاء سكاني شامل مطلع السنة ١٩٩٥.

وتقدر وزارة التخطيط عدد سكان الامارات بنحو ٢.٣ مليون نسمة حالياً بزيادة تبلغ نحو ٧٠٠ الف نسمة عن عدد السكان في أخر احصاء رسمي تم في الامارات عام ١٩٨٥. وبدأت وزارة العمل اعتبارا من اول ايلول/سبتمبر الماضي تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بعدم اصدار تراخيص جديدة للمحلات والورش الحرفية البسيطة وعدم السماح باصدار أي تأشيرة عمل أو بطاقة لمنشأة بالنسبة الى المنشآت القائمة حالياً أو التي ستنشأ في المستقبل.

وابلغت الوزارة الدوائر الاقتصادية والبلدية ضرورة التقيد بقرار مجلس الوزراء ووقف تسجيل بطائق المنشأة وعدم منحها تأشيرات جديدة لبعض المهن والورش الحرفية البسيطة.

وكشفت الدوائر الاقتصادية ان قرار مجلس الوزراء في شأن المحلات والورش المحظور منها تأشيرات جديدة يشمل ٤٧ مهنة. واوضحت ان القرار يشمل محلات الخياطة ومشاغل الخياطة وورش التجارة الصغيرة والمخارط والمخابز وورش الحدادة البسيطة ومحلات التمديدات الصحية والكهربائية ومحلات تنجيد مقاعد السيارات والمطاعم الصغيرة والمقاهي ومحلات الكافيتريا والبقالات ومحلات السوبرماركت الصغيرة.

كما يشمل القرار محلات الطباعة والترجمة ومحلات تخليص المعاملات ومعامل الطابوق الصغيرة ومغاسل السيارات الصغيرة وورش تصليح مكائن السفن الصغيرة ومحلات بيع اللحوم والدواجن وورش الاصباغ والديكور الصغيرة ومحلات تأجير اشرطة الفيديو ومحلات السكراب ومحلات الاثاث المستعمل والمصانع وصالونات التجميل ومحلات الحلاقة والمرائب الصغيرة وورش كهرباء السيارات.

كذلك يشمل القرار ورش ميكانيك السيارات وورش تصليح اطارات السيارات وورش تبديل الزيت للسيارات وورش تصليح الدراجات الهوائية وورش تصليح الرادياتورات وورش تصليح عوادم السيارات ومحلات تصليح التلفزيونات والالكترونيات ومحلات تصليح الثلاجات والمكيفات ومحلات بيع الخضر والفاكهة وورش تصليح الادوات الصحية والكهربائية ومحلات تطريز الملابس النسائية وورش تركيب الزجاج والالومنيوم الصغيرة. وذكرت الدوائر ان هذا القرار جاء تمشياً مع قرارات اللجنة الوزارية الخاصة بمعالجة الخلل في التركيبة السكانية التي يرأسها الشيخ محمد بن راشد وزير الدفاع وتضم الوزراء المعنيين.

واوضحت ان الاحصاءات التي توافرت لدى هذه اللجنة العليا تفيد بارتفاع نسبة الوافدين سنوياً بمعدل ١٠ في المائة على الرغم من ارتفاع نسبة عدد المواطنين وان هذه النسبة قد ترتفع مستقبلا اذا بقي معدل استقدام العمالة الوافدة مفتوحاً.

واشارت المصادر الى ان قرار وقف منح التراخيص يستهدف بشكل اساسي المهن والمحلات غير الانتاجية التي تتطلب عمالة زائدة لا تتمتع بمستويات علمية وخبرات فنية وتخصصية.

واكدت ان وقف منح تراخيص جديدة لهذه المهن والمحلات جاء بعد دراسات اشارت الى حدوث كفاية في تغطية الخدمات التي تقدمها واستخدام الرخص الممنوحة للمتاجرة بتأشيرات الدخول الى الامارات.

وذكرت الدوائر ان القرار لن يسحب التراخيص للمنشآت والمحلات القائمة حاليا، وان هذه المحلات ستستمر في أعمالها ونشاطها التجاري بشكل طبيعي.

واكدت في الوقت نفسه ان القرار ينص على عدم اصدار اي بطاقة منشأة لأي منشأة جديدة وعدم منح اي تأشيرات جديدة للمنشآت القائمة حاليا او للنشاطات التي حددها القرار، بمعنى ان جميع المنشآت القائمة حاليا الخاصة بهذه المهن لن يسمح لها باستقدام اي موظفين او عاملين جدد علاوة على المستخدمين المرخص لهم حالياً. وتعكف وزارة التخطيط حالياً على اتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء التعداد العام للسكان مطلع السنة المقبلة. واصدر الشيخ حمد بن احمد المعلا وزير التخطيط قراراً بتشكيل الهيئة العليا لتعدد السكان واللجان، ودعا المؤسسات والوزارات المعنية في دولة الامارات الى التعاون مع وزارته لاعداد التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت.

وكان مجلس الوزراء وافق على القيام بالتعداد العام وذلك بعد مضي ١٠ سنوات على التعداد السابق.

واكدت الوزارة ان التعداد المقبل سيوفر بيانات مهمة تتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وبيان محل الميلاد للوصول الى مقياس تقريبي للهجرة الداخلية، وبيانات حجم الاسرة لاعطاء مؤشرات عن معدل التغيير في تركيبة الاسر في المستقبل ، اضافة الى بيانات التوزيع العمري للسكان التي تفيد في تقدير عدد السكان في المستقبل ودراسة المعدلات العامة والنوعية للمواليد.

٢٥٩ مليون درهم قيمة الواردات من أجهزة الحاسب الآلي الشخصية

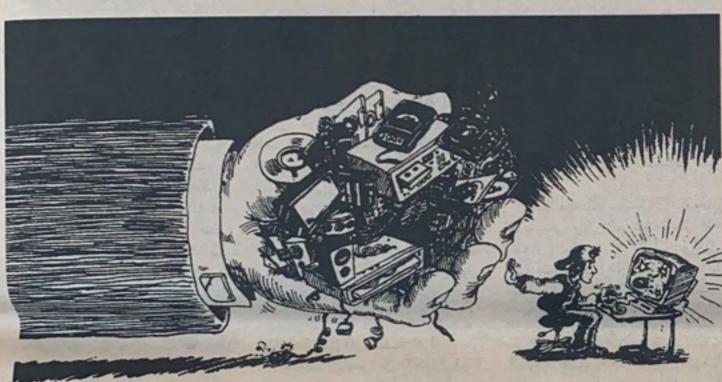
قال المصرف الصناعي بدولة الامارات ، ان واردات الدولة من أجهزة الحاسب الآلي الشخصية ارتفعت من ١١٣ مليون درهم في عام ١٩٨٥ الى ١٧٦ درهم في عام ١٩٩٠ ثم الى ٢٥٩ مليون درهم في عام ١٩٩٣. وتؤكد هذه الارقام ان هناك زيادة كبيرة على أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والتي يتضح انها تجاوزت الضعف خلال ثلاثة أعوام فقط، اذ ساعدت معارض الحاسب الآلي التي تقام في دولة الامارات سنوياً في سرعة انتشار هذه الاجهزة.

وترتب على ذلك ازدياد الطلب على مستلزمات أجهزة الحاسب الآلي من أوراق ومعدات وأشرطة الطباعة وقطع الغيار المتنوعة مما شجع على اقامة العديد من المؤسسات العاملة في انتاج مستلزمات هذه الاجهزة في الدولة. وضمن هذه المؤسسات هناك ثماني مؤسسات تقوم بانتاج اوراق الطباعة الخاصة بأجهزة الحاسب الآلي، يتركز معظمها في امارة دبي حيث يتميز الانتاج المحلي من أوراق الطباعة بمواصفات عالمية اكسبته قدرة على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية.

واشارت دراسة حديثة لمصرف الامارات الصناعي الى ان الانتاجية للمطابع الثمان العاملة في قطاع انتاج اوراق طباعة أجهزة الحاسب الآلي بالدولة يبلغ ٤.٥ الف طن سنويا وتقوم بانتاج ٣.٧ الف طن اي ما يعادل ٨٢٪ من طاقتها الانتاجية.

ويغطي هذا الانتاج ٤٠٪ تقريبا من الطلب المحلي على أوراق طباعة أجهزة الحاسب الآلي في حين يتم تلبية ٦٠٪ من الاحتياجات المحلية عن طريق الاستيراد من الخارج.

ووفقاً للاحصاءات الواردة بالدراسة حول انتاج مستلزمات أجهزة الحاسب الآلي، فقد ارتفع حجم الواردات من أوراق طباعة الحاسب الآلي من ٣.٦ الف طن عام ١٩٨٦ بقيمة ١٣.٦ مليون درهم الى ٥.٣ الف طن عام ١٩٩١ بقيمة ١٧.٦ مليون درهم لتشهد انخفاضا الى ٤.٥ الف طن عام ١٩٩٢ بقيمة ١٣.٦ مليون درهم . ثم ارتفعت في العام الماضي الى ٥.٩ الف طن بقيمة ١٥.٩ مليون درهم ، اي ان الواردات ارتفعت بنسبة تصل الى ٦٤٪ في غضون خمس سنوات في الوقت الذي ارتفعت قيمتها بنسبة ١٧٪ فقط خلال هذه الفترة.



ويرجع السبب في وجود هذا الفارق الكبير بين نسب زيادة كمية وقيمة الواردات الى شدة المنافسة في السوق المحلية التي برزت بشكل واضح بعد قيام العديد من المؤسسات الوطنية بانتاج ورق أجهزة الحاسب الآلي التي كانت تستورد من الخارج بشكل أساسي.

وتوقعت الدراسة ان ترتفع مبيعات الانتاج المحلي من أوراق أجهزة الحاسب الآلي في الاسواق المحلية في السنوات القليلة المقبلة، كما توقعت ان يرتفع حجم الصادرات الوطنية من هذه المنتوجات وذلك نظرا للجودة التي يتمتع بها الانتاج المحلي من هذه المنتوجات. ويشكل النجاح الذي تحقق في هذا المجال علامة بارزة على امكانية تطوير صناعة مستلزمات الاجهزة الحديثة بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي التي تنتشر استخداماتها بشكل واسع في جميع بلدان العالم. وهناك الى جانب المؤسسات العاملة في الامارات في مجال انتاج أوراق طباعة أجهزة الحاسب الآلي ١٥ مؤسسة مماثلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تقوم بانتاج مختلف أنواع وأحجام أوراق الطباعة الخاصة بهذه الاجهزة. وعلى الرغم من انه لا يوجد تنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي ، الا ان الاحتياجات الكبيرة والمستمرة لاوراق أجهزة الحاسب الآلي أتاحت فرصاً واسعة لتسويق هذه المنتوجات في الاسواق الخليجية. ويحذر الاقتصاديون من أن اقامة مصانع مماثلة في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي سيؤدي الى فائض في الانتاج والى وجود منافسة يمكن ان تضر بهذه الصناعة في المستقبل وذلك بسبب اختلاف حجم الاحتياجات الاخرى لأجهزة الحاسب الآلي لمعدات الطباعة وقطع الغيار.

من هنا تبر أهمية وضرورة التنسيق بين دول المجلس لتطوير صناعة أجهزة الحاسب الآلي من جهة وتطوير مستلزمات وقطع غيار هذه الاجهزة من جهة اخرى حيث يمكن في هذه الحالة ايجاد مناخ مناسب لتكامل هذا القطاع الصناعي المهم والذي يكتسب المزيد من الاهمية مع مرور الوقت وتخفيض تكاليف انتاج هذه الاجهزة مما سيساهم في سرعة وانتشار استخداماتها في مؤسسات القطاعين العام والخاص في بلدان مجلس التعاون. وفي هذا الصدد فان سرعة التوسع في استخدامات الحاسب الآلي ستكون لها نتائج ايجابية كثيرة على انتاجية المؤسسات في هذا البلدان وبالاخص في المؤسسات الصناعية والتي لا زال الكثير منها لم يستفد من الامكانيات الهائلة التي توفرها برامج الحاسب الآلي.

دبي - جمال المجايدة

دبي شركة مصرفية لتوفير خدمات البطاقات البلاستيكية

أعلن في الامارات رسمياً عن تأسيس شركة للتعاملات المصرفية ، قال مؤسسوها انها الاولى من نوعها في البلاد لتقديم خدمات البطاقات البلاستيكية والالكترونية وتحمل اسم «نتورك انترناشونال».

واعلن انيس الجلاف كبير المسؤولين التنفيذيين الذي يرأس الشركة الجديدة: «ان نتورك انترناشونال، هي شركة تابعة لمجموعة «بنك الامارات الدولي» الذي يتخذ من دبي مقراً رئيسياً لعملياته، وتم تأسيسها منذ أشهر عدة».

واضاف: ان الشركة الجديدة ستوفر عدداً كبيراً من خدمات البطاقات البلاستيكية الى المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في الامارات من خلال توفير خدمة الربط الآلي المشترك بين البطاقات الائتمانية وتوفير أجهزة البيع الالكترونية، وتنظيم المعاملات المصرفية باستخدام الهاتف، بما في ذلك المعلومات بالفاكس التلقائي، ومنح المصارف والمؤسسات بطاقات ائتمانية خاصة بها. واعتذر الجلاف عن كشف حجم راس مال الشركة الجديدة ، الا انه قال انه ليس كبيرا في الوقت الحاضر، مشيرا في هذا الصدد الى ان مجموعة «بنك الامارات الدولي» بما في ذلك «بنك الشرق الاوسط» كانت أول عميل للشركة الجديدة من خلال استخدام بطاقات «نتورك» التي تتيح استخدام بطاقات عالمية عدة في أنحاء العالم.

واعلن المصرف عن طرح خدمة جديدة في السوق المالي في الامارات، قال ايضا انها الاولى في البلاد. وهي عبارة عن أجهزة الكترونية تم توزيعها في المؤسسات والمحال التجارية تتيح قبول كل البطاقات الائتمانية العالمية والمحلية من دون استثناء، وتمكن العملاء من الحصول على المبلغ المستحق لحسابهم خلال يوم عمل واحد في حال التحويل الى الحساب وخلال ٧٢ ساعة في حال الدفع بالشيكات.

وقال مصرفيون ، ان الشركة الجديدة وأجهزة الدفع الفوري التي ادخلت الى السوق الاماراتية ستعزز عملية استخدام البطاقات البلاستيكية عوض النقد في الوقت الذي تشهد فيه سوق البطاقات في الامارات منافسة حادة بين المصارف الرئيسية العاملة في البلاد.

واشتدت المنافسة في سوق البطاقات البلاستيكية في الامارات مطلع الصيف عندما اعلن «بنك المشرق» ، وهو لاعب رئيسي في سوق البطاقات البلاستيكية، عن فتح المجال أمام جميع الافراد للحصول على بطاقتي «فيزا» و«ماستر كارد» من دون الحاجة الى الارتباط بالمصرف. واعلن في الوقت نفسه «بنك الامارات الدولي» اخيرا عن ربط جميع بطاقات الصرف الآلي التابعة له ول «بنك الشرق الاوسط» الذي يملك غالبية اسهمه، مع أجهزة الصرف الآلي خدمة مجانية ستقدم الى العملاء بهدف توفير المزيد من التسهيلات. وتختلف التقديرات المصرفية لحجم سوق البطاقات الائتمانية في البلاد ، الا انها تدور بين مليار و١.٢ مليار درهم (٣٥٠ مليون دولار) سنويا. تقول «ماستر كارد» : إن دولة الامارات لا تزال تشكل اكبر اسواقها في منطقة الخليج ، حيث يبلغ عدد بطاقات الشركة ٣٥ الف زبون وهو رقم يعادل ٣٠ الى ٣٥ في المائة من اجمالي عدد حاملي البطاقات في الامارات.

ويقدر المصرفيون هنا حجم سوق بطاقات الائتمان في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٨٠٠ الف بطاقة يصل اجمالي تعاملاتها السنوية الى نحو ثلاثة مليارات دولار. ويعتبر استخدام البطاقات الائتمانية في المنطقة ضئيلاً بالمقارنة مع الاستخدامات العالمية، الا ان حجم انفاق البطاقة الواحدة يعتبر من أعلى المعدلات العالمية نظراً الى معدلات الدخل المرتفعة في منطقة الخليج.

وكان مصرف «سيتي بنك» الاميركي أعلن في الامارات استعداده لمنح العملاء من غير زبائن المصرف بطاقة «فيزا» من دون الحاجة الى تحويل الراتب وتوفير ضمان مصرفي. وقال: إن هذه الخدمة ستشمل جميع المقيمين في الامارات من اماراتيين ووافدين.

الكويت شراء ٣ ناقلات عملاقة

أعلن مسؤول في صناعة النفط في الكويت، ان شركة النفط الكويتية حصلت على موافقة «مؤسسة البترول الكويتية» لبناء ثلاث ناقلات عملاقة جديدة لنقل النفط الخام قد تصل كلفة تصنيعها الى ١٨٠ مليون دولار.

وقال المسؤول : ان الشركة ستبدأ قريبا اعداد دفاتر الشروط والمواصفات لاحواض بناء السفن الاجنبية التي ستسعى الى التنافس على بناء الناقلات الثلاث التي تصل الحمولة الساكنة لكل منها الى نحو ٢٨٠ الف طن. وسيتحدد التسليم في نحو سنتين.

ويقول محللو الصناعة ان مثل هذه السفينة يمكن ان تصل كلفتها الى نحو ٦٠ مليون دولار.

وشركة ناقلات النفط الكويتية من اكبر شركات الناقلات في العالم. وتقوم بتشغيل اسطول ينقل النفط الخام ومشتقات تكريره وغاز النفط المسيل في أنحاء العالم . وللشركة سبع ناقلات للخام و٢٠ ناقلة لمشتقات التكرير وست ناقلات لغاز النفط المسيل. بالاضافة الى ذلك ستقوم الشركة بتحويل ناقلتين عملاقتين اخريين لجعلهما ناقلتين مختلطتين لنقل الخام والمشتقات.

ابوظبي

تقليص الموازنة في اطار ترشيد الانفاق

أعلنت حكومة أبو ظبي استمرارها في ترشيد الانفاق في موازنة سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٠ في المائة، وهي خطوة تتبع خفضاً مماثلاً في العام الماضي.

وذكرت دائرة مالية أبو ظبي في مذكرة الى الدوائر المحلية بخصوص اعداد موازنة ١٩٩٥ لامارة ابو ظبي، ان الظروف التي دعت الى ترشيد الانفاق سنة ١٩٩٤ لا تزال قائمة وتستدعي استمرارها في موازنة سنة ١٩٩٥ تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي (حكومة ابو ظبي) القاضي بترشيد الانفاق في ارقام مشروع الموازنة العامة لابو ظبي للسنة ١٩٩٤ بنسبة ٢٠ في المائة.

وتقول مصادر مالية، ان تقديرات دائرة مالية ابو ظبي بخصوص ترشيد الانفاق في موازنة سنة ١٩٩٤ تستند الى استمرار ضعف اسعار النفط وتراجع عائدات ابو ظبي منها.

وقدر المصرف المركزي في دولة الامارات قيمة عائدات النفط لدولة الامارات في عام ١٩٩٣ بحوالى ١٣.٩ مليار دولار في مقابل ١٤.٤ مليار دولار عام ١٩٩٢. ويشكل انتاج ابو ظبي من النفط الخام نحو ٨٠ في المائة من الضخ الكلي لدولة الامارات البالغ ٢.١٦٠ مليون برميل يوميا.

وتعتمد ابو ظبي في تمويل موازنتها المحلية ومساهمتها في موازنة الحكومة الاتحادية على عائداتها من النفط الخام.

وتقول مصادر في دائرة مالية ابو ظبي، ان الدائرة تعتمد في تقديراتها لوضع الموازنة ثلاثة سيناريوات لاسعار النفط الخام من دون تحديد معدلات الاسعار المعتمدة.

وتشير المصادر الى ان هذه الاجراءات جاءت بناء على نصائح من البنك الدولي في اطار تقرير قدمه الى الدوائر المالية والاقتصادية في الامارات عن التوقعات الاقتصادية في المنطقة ودولة الامارات خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويرى التقرير ان أسعار النفط ستكون خلال السنوات المقبلة في مستويات متدنية ربما وصلت الى مستوياتها عام ١٩٨٥ عندما راوحت بين ٨ و١٠ دولارات للبرميل.

ويربط التقرير توقعاته بخصوص هذه الاسعار بعودة العراق الى انتاج النفط وتصديره.

ويؤكد التقرير، ان تراجع اسعار النفط سيؤدي الى ارتفاع العجز في موازنات المنطقة ومن بينها الامارات.

وتوقع في هذا الصدد ان يتضاعف العجز ثلاث مرات ليصل الى ١١ او ١٢ مليار درهم.

ويوجه التقرير المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية صاحبة القرار الى العمل على التحكم في العجز، ويشير الى ان الانشاءات والتوسعات التي تتم منذ بداية التسعينات في الامارات وتشمل المراكز التجارية وما شابهها اكثر من الحاجة وهو ما يسهم في زيادة العجز في الموازنة.

ويؤكد التقرير مع ذلك ان الامارات تتبع بالفعل سياسة حكيمة في التحكم في قدر العجز في الموازنة.

ولم تكشف دائرة مالية ابو ظبي عن حجم العجز في موازنة امارة ابو ظبي للسنة ١٩٩٤ وتوقعاتها بالنسبة لعام ١٩٩٥، كما لم تكشف عن حجم الانفاق وترشيده في الموازنة لسنتي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ لانها لا تكشف شيئاً من أرقام الموازنة سواء بالنسبة الى الاعتمادات او الانفاق الاجمالي.

وطلبت الدائرة في مذكرتها للدوائر المحلية في ابو ظبي تقديم مقترحاتها في موعد اقصاه ٢٥ من الشهر الجاري وعدم ادراج اي وظائف مستحدثة في مشروع موازناتها لعام ١٩٩٥ سواء كانت هذه الوظائف شهرية او يومية.

كما طلبت المذكرة ان تتم تقديرات كل بند من بنود المصروفات الاخرى حسب الاولويات الفعلية للدائرة والا تزيد تلك التقديرات على الصرف الفعلي عام ١٩٩٤.

وتشمل المذكرة ضوابط في شأن صيانة المساكن والمباني والمشتريات الحكومية والمصروفات الخاصة مثل الاثاث والسيارات والمعدات وعدم ادراج اي طلبات جديدة.

وطلبت المذكرة من الدوائر المحلية التي تقوم بتنفيذ مشاريع مباشرة عدم ادراج مخصصات لهذه المشاريع ضمن تقديرات المصروفات المتكررة لعام ١٩٩٥ سواء كانت هذه المصروفات تخص العمالة اللازمة لهذه المشاريع او تخص المصروفات الاخرى او المصروفات الخاصة.

واكدت المذكرة ان تأخر الدوائر المحلية في تقديم مشاريع موازناتها لعام ١٩٩٥ عن الموعد المحدد سيؤثر سلبا في معدلات تنفيذ المشاريع والبرامج المعتمدة، وان الدائرة ستتولى اعداد مشروع موازنات الدوائر التي لا تقدم مقترحاتها وفق الأسس التي تراها مناسبة.

السعودية

٤٠ مليار دولار استثمارات القطاع الخاص عام ١٩٩٣

أعلن الدكتور عبدالله دحلان الامين العام للغرفة التجارية الصناعية في جدة ان حجم استثمارات القطاع الخاص السعودي ارتفع الى ١٥٠ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) العام الماضي. واشار الى ان ذلك يعتبر من معدلات الاستثمار الداخلية الخاصة المرتفعة في العالم.

وافاد، ان القطاع الخاص السعودي يملك من الامكانات المالية الهائلة ما يؤهله لتحقيق انجازات اكبر في مجال التخصيص.

وعن كفاءة القطاع الخاص ومؤهلاته لادارة مشاريع ضخمة اوضح دحلان، ان القطاع الخاص يشكل حاليا نسبة ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية، فيما يشكل كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي ما نسبته ٣٥ في المائة و٢٦ في المائة على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي.

وذكر أن معدل نمو الاقتصاد غير النفطي ارتفع بنحو ٥.١ في المائة العام الماضي في حين لم يتجاوز هذا المعدل ما نسبته واحد في المائة فقط بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، مما يعطي مؤشرا الى تقلص اعتماد القطاع الخاص على القطاع الحكومي فضلا عن اتجاه هذا القطاع الى التوسع في مجال تمثيله للشريحة الاولى من عملية التنمية وما يعكسه ذلك من نجاح للهدف الرئيسي للتخطيط التنموي في المملكة العربية السعودية والمتمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيدا عن النفط.

وقال دحلان: إن استثمارات القطاع الخاص في النشاط الصناعي ارتفعت من نحو ١٠ مليارات ريال عام ١٩٨١ الى نحو ٦٠.٦ مليار ريال عام ١٩٩٢ مسجلة بذلك نسبة نمو عالية تقدر بنحو ٤٢ في المائة في المتوسط سنويا، في الوقت الذي ارتفعت استثمارات هذا القطاع في النشاط الزراعي بمعدل نمو قدر بنحو ٧.٥ في المائة سنويا. واكد ان صادرات القطاع الخاص الصناعية والزراعية ارتفعت الى نحو ١٧ مليار ريال عام ١٩٩٢، في الوقت الذي بلغت فيه قيمة الصادرات من الصناعات التحويلية المملوكة لهذا القطاع في العام نفسه نحو ٣.٥ مليار ريال مقابل نحو ٣٩٦ مليون ريال عام ١٩٨٤ مسجلة نسبة زيادة في هذه الفترة بنحو ٨٤٩ في المائة.

ولمح دحلان الى ان عدد المصانع في المملكة العربية السعودية ارتفع من ٦١٢ مصنعاً عام ١٩٧٨ الى ٢٠٣٦ مصنعاً عام ١٩٩٢، اي بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٠.٥ في المائة سنويا، اضافة الى زيادة رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة في الفترة نفسها من ٢١.١ مليار ريال الى ١٣٨.٥ مليار ريال اي بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٦.٩ في المائة سنوياً.

نتائج معرض دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا

صفقات زادت على ٣٢ مليون جنيه استرليني

اظهرت نتائج البحث الذي أجرته «غرفة التجارة العربية - البريطانية» بين العارضين في معرض «دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا»، (الذي أقيم في قاعة «اولمبيا» في لندن في الفترة من ١٢ - ١٨ ايلول/سبتمبر الماضي)، ان حجم الصفقات التي تمت أثناء انعقاد المعرض قد بلغت ٣٢ مليون و٣٨١ الفا من الجنيهات الاسترلينية منها ٣١ مليونا و٥٠٨ آلاف جنيه مبيعات من الشركات الخليجية لبريطانيا واوروبا. وتعد هذه النتائج تكليلا للجهود التي قامت بها الغرفة في بريطانيا لتنظيم هذا المعرض ودعوة رجال الاعمال لزيارته بالنجاح. وقد اوضح البحث ان هناك صفقات اخرى ما زالت في الطريق، اذ ان هناك ٦٨ شركة، بالاضافة الى الشركات التي وقعت صفقات بالفعل، تنتظر توقيع تعاقدات تم الاتفاق المبدئي عليها اثناء فترة المعرض. كما ان هناك ١١٨ شركة ما زالت تناقش بعض الاتفاقات التي سينجم عنها المزيد من الصادرات من شركات عربية الى المملكة المتحدة واوروبا.

ويعد معرض دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا اول معرض تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليجي تحت سقف واحد خارج منطقة الخليج، كما يعد اول معرض عربي - بريطاني مشترك.

صفقات قيد الانجاز	
البحرين	٥
الكويت	٢
قطر	٣
السعودية	٣٤
الامارات	٧
بريطانيا	١٧

الصفقات المعقودة بين الشركات الخليجية وبريطانيا بالجنيه الاسترليني	
البحرين	١٢.٢٢٢.٠٠٠
الكويت	١٠٠.٠٠٠ (المعلومات عن تفاصيل العقود مع الشركة الكويتية غير مكتملة)
قطر	٥٠٥.٠٠٠
السعودية	٨.٢١٣.٠٠٠
الامارات	١٠.٤٧٠.٠٠٠

اما الصفقات البريطانية فقد بلغت ٨٧٣.٠٠٠

الشركات التي ما تزال تناقش بعض الاتفاقات	
البحرين	١٠
الكويت	٦
قطر	٧
السعودية	٣٣
الامارات	٤٢
بريطانيا	٢٠

الشارقة

١٣ معرضاً تجارياً حتى نهاية العام الحالي

يعتزم مركز «اكسبو» الشارقة، تنظيم العديد من المعارض التجارية خلال الموسم المقبل ضمن خطة طموحة لتطوير القطاعات الاقتصادية والتبادل التجاري مع دول العالم. ويؤكد سعيد عبيد الجروان مدير عام «غرفة تجارة وصناعة الشارقة»، ان المعارض التي اقيمت بمركز «اكسبو» خلال موسم ١٩٩٤/٩٣، شاركت فيها ١١٠ دول مثّلها اكثر من ١٥٠٠ عارض وزارها اكثر من نصف مليون شخص وشكل القطاع التجاري فيها نسبة ٢٥٪.

واشار الى ان برنامج المعارض الذي وضعته ادارة «اكسبو» الشارقة لموسم ١٩٩٥/٩٤ في اطار التوجه العام لغرفة الشارقة يهدف الى تفعيل أنشطة القطاعات الاقتصادية بمختلف فروعها الانتاجية والتجارية ومد جسور التعاون والتبادل التجاري والاستثماري بين فعاليات القطاع الخاص المحلية والخليجية من ناحية، ومختلف مصادر الانتاج والتجارة والاستثمار العالمية من ناحية اخرى، وللاستفادة من خطوط التقنية والصناعات العالمية في مجالات الاستثمار، والمشروعات الانتاجية، وافساح المجال أمام المنتوجات المحلية لكي تجد طريقها الى الاسواق العالمية، مؤكدا ان صناعة المعارض في عالم اليوم اصبحت تشكل القاعدة المتينة التي تنطلق منها اتجاهات حركة التجارة بين القطاعات المنتجة والمسوقة والمستهلكة على حد سواء.

واكد الجروان ان خطة تنفيذ برامج المعارض لموسم ١٩٩٥/٩٤ تستند في أساسها على الانجازات القياسية التي حققها «مركز الشارقة» في برامج معارضه خلال العام الماضي، الذي شهد تحولا عينياً في هوية المعارض من العموميات الى التخصص، في شتى القطاعات الاقتصادية من الناحية الانتاجية والتجارية، حيث شهد ذلك الموسم ارساء قواعد وبيانات راسخة لاول معارض تجارية متخصصة شملت قطاع صناعة النسيج ومستلزماتها، وقطاع صناعة وتجارة الساعات والمجوهرات، وقطاع صناعة مستحضرات التجميل ومستلزماتها، وقطاع صناعة الجلود ومنتوجاتها.

وقال الجروان: إن موسم ١٩٩٥/١٩٩٤ سيشهد بلا شك زيادات ملموسة من حيث حجم المشاركة ومساحة العرض وهي بالتالي مؤشرات حتمية في نسب الزيادة لاقبال القطاعات التجارية المحلية والاقليمية عليها خصوصا وان هذا الموسم سيشهد انفتاحا على معارض الدول المنفردة من خلال معرض «اسبوع ماليزيا ١٩٩٤» و«المعرض اليوناني»، مشيرا الى ان هذه الدول تنشد في الاساس توسيع دائرة صادراتها في منطقة الخليج، وتسعى لفتح مجالات استثمارية بالنسبة الى رجال الاعمال والمستثمرين من دول المنطقة.

واشار الى ان ايجابيات معارض الموسم الماضي، حتمت التزامات ومسؤوليات اضافية للارتقاء بأهداف موسم المعارض الجديد والتي تمثلت في اكتمال مشروع التحسينات التي أجريت على البنية القاعدية في «مركز اكسبو الشارقة» من حيث التسقيف الداخلي لصالات العرض وتسويرها وفق المعايير والمواصفات الدولية لمراكز المعارض، اضافة الى توسيع وتهيئة قاعة المؤتمرات لكي تلائم وتلبي كل متطلبات اللقاءات والمؤتمرات الخاصة بالعارضين، والوفود التجارية الرسمية المرافقة للمجموعات الحكومية والهيئات الخاصة المشاركة في معرض «مركز اكسبو الشارقة»، وذكر الجروان: انه في اطار التوسع في هوية المعارض التجارية التخصصة، ومعارض الدول المنفردة فان ادارة «مركز اكسبو الشارقة» قد أرست قنوات فعالة لاجراء الاتصالات المباشرة مع الهيئات والمنظمات التجارية ذات العلاقة في مختلف الدول، وكذلك مجالس ومنظمات تسويق وترويج الصادرات والتنسيق مع هيئات تنظيم المعارض الدولية، وتعيين وكلاء دوليين متخصصين في اكثر من ٢٥ دولة لتسويق معارض «مركز اكسبو الشارقة» على أوسع نطاق في الاسواق العالمية.

وقال: إن المعارض المتخصصة للدول قد ارتفعت من معرضين في موسم ١٩٩٤/٩٣، هما معرضا مصر واوكرانيا، الى خمسة معارض في موسم ١٩٩٥/٩٤ وهي معرض ماليزيا، ومعرض اليونان، ومعرض جمهورية روسيا البيضاء، بالاضافة الى معرض مصر ومعرض اوكرانيا، مشيرا الى وجود مشاورات ما زالت قائمة مع بعض الدول الاخرى لاقامة معارض متخصصة اخرى سيعلن عنها لاحقا.

واستعرض الجروان برنامج المعارض لموسم ١٩٩٥/٩٤ واشار الى أنها تشمل ١٣ معرضاً هي المعرض العالمي للمنسوجات ومستلزماتها، ومعرض ماليزيا الذي تنظمه هيئة التطوير التجاري في ماليزيا بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة، والمعرض العالمي للمواد الغذائية تحت رعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، ومعرض «ايميج اكسبو» لمستحضرات التجميل خلال الفترة من ٨ - ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ومعرضا لشرق الاوسط للساعات والمجوهرات خلال الفترة من ١٨ - ٢٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٤، والمعرض العالمي الثاني للسيارات خلال الفترة من ٢٠-٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤، ومعرض اكسبو العالمي خلال الفترة من ١-١٠ كانون الاول /ديسمبر. ويتزامن معه معرض «تكتو اكسبو» خلال الفترة من ٥-١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ومعرض، اليونان في الشرق الاوسط، من ٢٨-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ومعرض عيد الفطر خلال الفترة من ١٥ شباط/فبراير -٤ اذار/مارس ١٩٩٥، ومعرض الخليج للتجهيزات الداخلية من ٢٨ اذار/مارس الى ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥، ومعرض الشارقة الدولي خلال الفترة من ٧ الى ١٩ ايار/مايو١٩٩٥، ومعرض اكسبو للجلود خلال الفترة من ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

عُمان

استراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي

يستند القطاع الاقتصادي في سلطنة عُمان الى استراتيجية طويلة المدى تجاه تنويع مصادر الدخل القومي وذلك للتقليل من الاعتماد على سلعة النفط كمصدر رئيسي للدخل حيث انصب التركيز على التوسع في المجال الزراعي وقطاع الاسماك والتعدين والصناعات الخفيفة. وقد تم بالفعل تقليل حجم الاستيراد من السلع الغذائية، حيث تتكاتف الجهود في الوقت الحاضر من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي مجال الصناعات الخفيفة تم توسيع معدل الانتاج في البلاد لتلبي حاجة السوق المحلية كما يصدر الفائض منها الى الخارج.

وعلى هذا النهج جاءت استراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي وفقاً للخطة اقتصادية تنموية طويلة المدى مما نتج عنها انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الاجمالي تدريجيا لتصل الى ٤٢٪ حسب المتوقع لها في نهاية السنة الخمسية الحالية (١٩٩١ - ١٩٩٥)، كما أن الحكومة، وتشجيعا للقطاع الخاص، تعمل على الاسراع في تنفيذ سياستها الرامية الى تحويل ملكية بعض أصولها في عدد من المرافق الانتاجية الى ملكية القطاع الخاص، لتنشيط دوره ومساهمته في الاقتصاد العماني. ولتوسيع القاعدة الاستثمارية لصغار المستثمرين.

المغرب

قمة الدار البيضاء لتنمية الشرق الاوسط وشمال افريقيا:

هواجس السياسة المتوسطية في غرفة الانعاش الاقتصادي

ستحتضن العاصمة المغربية في غضون الأيام المقبلة الدورة الثانية لأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاقتصادي الدولي لتنمية الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المقرر انعقاده في نهاية هذا الشهر في مدينة الدار البيضاء.

وطبقاً لمصادر «الميزان» فان المداولات ستنصب على وضع اللمسات الاخيرة لجدول الاعمال الذي أعدته الدورة الاولى التي باشرت أعمالها يوم ٢٢ ايلول/سبتمبر الماضي في الرباط.

وكان الملك الحسن الثاني، الذي يتابع باهتمام مختلف المراحل التنظيمية لهذه القمة، قد تلقى رسالة من الرئيس بيل كلينتون، علم انها تضمنت التصور الاميركي لمشروع جدول الأعمال، فضلاً عن وضع الدولة المضيفة للمؤتمر في صورة تتابع مسلسل السلام في المنطقة المعنية بالمؤتمر الرامي الى ربط التسوية السياسية بالتنمية الاقتصادية.

وقالت مصادر على رفعة في المستوى لـ «الميزان»: إن الملك الحسن الثاني أطلع مبعوث الرئيس الاميركي دنيس روس، المنسق الخاص لشؤون الشرق الاوسط في الخارجية الاميركية، على الترتيبات التي أعدها المغرب لاحتضان هذه القمة التي سيلتئم فيها رؤساء دول وحكومات وخبراء ورجال مال وأعمال من القارات الخمس.

ووفقاً للمصدر ذاته فان المسؤول الاميركي وصف المؤتمر أمام الملك الحسن الثاني بـ «المنعطف التاريخي بالنسبة الى مستقبل الشرق الأوسط وشمال افريقيا».. مؤكداً الدعم الشخصي للرئيس كلينتون والادارة الاميركية ازاء ما سيتمخض عنه من التزامات.

دنيس روس، وبعدما قاد وفد بلاده في اجتماع اللجنة التحضيرية، أعرب عن تهاني الادارة الاميركية للسلطات المغربية علي استضافتها للمؤتمر، مشيرا الى تقدير بلاده لتفاني المغرب في القيام بدور فعال في عملية السلام، والى ان هذه القمة الاقتصادية ستشكل فرصة فريدة لتحقيق التعاون الاقتصادي، والازدهار الاقليمي الحقيقي.

المناسبة ذاتها، استقدمت الى العاصمة المغربية لسلي غليب رئيس مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، والمكلف الى جانب المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بتنظيم القمة الاقتصادية المذكورة.ولهذه الاعتبارات، على ما يبدو، حرص الملك الحسن الثاني، لدى اجراء محادثات معه على تاكيد ضرورة توفير الظروف الملائمة «بشراكة حقيقية بين الاطراف السياسية والاقتصادية باوروبا واميركا الشمالية وأسيا من أجل دعم تنمية بلدان الشرق الاوسط لدفع جهود السلام في هذه المنطقة وتنميتها كضمانة لاستمرارية السلام المنشود».

ورداً على ذلك أكد غليب ان هذا المؤتمر سيتيح للدول كما للمستثمرين فرصا ستمكنهم من العمل معاً لاقامة منطقة تنمية ورخاء في العالم ستشكل من خلال التعاون والشراكة امتداداً لعملية السلام التي انطلقت من مدريد.

وطبقاً لما سبق تركزت أعمال اللجنة على اعداد مشروع جدول أعمال القمة، وبحث امكانيات وفرص الشراكة بالمنطقة المعنية ودراسة آليات المتابعة والتنظيم اللوجستيكي لهذا الحدث المهم.

وكان الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الحكومة ووزير الخارجية حدد استراتيجية هذه القمة في انها ستكون مناسبة لـ «رسم خريطة عالم عربي جديد أساسه التفكير والتنظيم على أرضية التنمية والازدهار، منفتحة على القواسم المشتركة للمصالح لاحلال التعاون عوض سياسات الانكماش والمجابهة ، لبناء مستقبل اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا يقوم على التبصر الذي يقتضي عدم نسيان حقيقة ان القضايا السياسية لا زالت بعيدة عن التسوية الكاملة، فهناك اراض عربية ما زالت محتلة، والدولة الفلسطينية ما زالت في طور التكوين ، بيد ان المغرب مقتنع بأن مسلسل التسوية السلمية لن يكتمل الا في اطار ديناميكية الحوار والتشاور».

ولاعطاء هذه الاستراتيجية أبعادها العملية برزت خلال أعمال اللجنة الدعوة الى اتفاق لانشاء بنك للتنمية في الشرق الاوسط يعرض على قمة الدار البيضاء المزمعة للمصادقة عليه.. وكانت اسرائيل قد أعلنت أثناء اجتماعات اللجنة، ان مصر والمغرب والاردن وفلسطين قد وافقت على هذا الاقتراح، وصرح شمعون بيرين، ان معظم الدول المشاركة في قمة الدار البيضاء وافقت على انشاءه، وان التفاوض يجري مع الادارة الاميركية لدعمه.



الحسن الثاني

ووفقاً للمصدر ذاته، فان انشاء بنك اقليمي يعد أداة للتعمير في الشرق الاوسط في ضوء ان البنك الدولي يقرض ويدعم – على سبيل المثال – دولا وليس مناطق، في حين سيحدث العكس بالنسبة الى برامج وسياسات هذا البنك.

ويتضمن الاقتراح اقامة هذا البنك على غرار «البنك الاوروبي للانشاء والتعمير» برأسمال اولي مقداره عشرة مليارات من الدولار ٤٠٪ منها تمولها بلدان الشرق الاوسط والـ ٦٠٪ من الخارج. على ان يظل باب شراء حصص في هذا البنك مفتوحا امام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبرأي الدولة مقدمة الاقتراح، ان التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة هو افضل سبيل لمكافحة الحركات المتطرفة اذ «لا يمكن معالجة الموقف بالمدافع والبنادق بل من خلال تحسين مستوى المعيشة» على حد تعبير وزير الخارجية الاسرائيلي.

بيريز نفسه، لم يتوقع نموا فوريا للتعاون التجاري داخل المنطقة لكنه يراهن على ان بامكان اسرائيل والدول العربية المجاورة زيادة التعاون في ثلاثة مجالات هي: المياه ، والسياحة والبنية الأساسية.

وعلمت «الميزان» من مصادر مشاركة في اعمال اللجنة، ان مصر اعدت مجموعة من التصورات والاقتراحات أجيزت كبنود في جدول الاعمال الذي ستتمحور حوله مداولات قمة الدار البيضاء، وترمي هذه الاقتراحات الى رفع معدلات الأداء الاقتصادي، وتوثيق التعاون والتبادل بين الدول، وتوسيع عمليات التصدير وتشجيع الاستثمارات والتاكيد على حق الدول النامية في التمتع ببعض المزايا داخل الاسواق الخارجية. وتسهيل نقل التكنولوجيا واتخاذ اجراءات لتخفيف آثار اتفاقية «الغات» ودعم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اقتصادياً.

جدير بالذكر ان الوفود المشاركة في اعمال هذه اللجنة ترأسها من اميركا دنيس روس ومن روسيا فاليري كوزمين، مساعد مدير قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيافي الخارجية الروسية، وابو قش رئيس وفد دولة فلسطين، ويوري سافير، المدير العام في الخارجية الاسرائيلية، وبدر همام ، مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية والاسلامية، ونبيل عماري من الاردن، وعيسى ابو شهاب سفير دولة الامارات العربية المتحدة في المغرب. وهيرويغ بارتيل، السفير الالماني لدى الرباط، ومارك بيزين عن السوق الاوروبية المشتركة، ولسلي غليب عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وغريغوري بلات، عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» ، وأندري ازولامي، المستشار الاقتصادي للملك الحسن الثاني عن المغرب.

الرباط – ابو بكر الصديق الشريف

توقعات النمو نسبتها ٢٪ للمنتوج الزراعي لهذا العام

سيعرف الاقتصاد المغربي نموا نسبته ٢٪ بنهاية هذه السنة وخلال السنة المقبلة بعد الرقم القياسي ونسبته ١١٪ الذي عرفته التنمية الاقتصادية للسنة المالية ٩٣-١٩٩٤.

وطبقاً لخبراء اقتصاديين مغاربة، فان الواقعية في التعاطي مع المنتوج الزراعي تشير الى ان منتوج الحبوب للسنة المقبلة سيحقق نموا متوسطا لن يتعدى النسبة المشار اليها ، وكان المنتوج نفسه قد حقق في الموسم الزراعي الماضي نموا بلغ ٩.٢ مليون طن بفضل الامطار الغزيرة والظروف المناخية المؤاتية.

وكانت جهات محلية مهمة نسبت الى مسؤولين مغاربة توقعات متفائلة افادت بأن النمو خلال العام المقبل سيتراوح ما بين ستة وسبعة في المائة. وهو ما تحفظ حياله المركز المغربي للدراسات الاقتصادية ، مشيرا الى ان اقتصاديات البلاد ستعود تدريجيا الى نموها الطبيعي وان نسبة الاثنين في المائة المحتملة تعد واقعية بالنظر لنسبة النمو في سنوات ٩٢ - ١٩٩٣.

تجدر الاشارة الى ان وزارة المالية المغربية كانت حددت هدفاً للعام ١٩٩٤ يتمثل في ان لا يتعدى العجز ٤.١٪ في الميزانية العامة على ان يقابله عجز في الحساب الجاري نسبته ٢.١٪ ومعدل تضخم لا تتجاوز نسبته ٤٪. واوضحت ارقام مركز الدراسات الاقتصادية ان معدل التضخم انحدر الى ٥.٦٪ خلال الثلاثة اشهر الاولى من سنة ١٩٩٤، مما يرشح عجزا في الموازنة مقداره سبعة مليارات درهم (٨٠٠ مليون دولار) مع نهاية السنة الجارية اي ما يمثل ثلاثة في المائة من اجمالي الناتج القومي.

وبرأي مركز الدراسات، ان عائدات سياسة «الخصوصة»... بيع المؤسسات العامة للخواص.. سيقلص هذا العجز بنسبة ٥٠٪، اذ سيدخل للخزينة العامة ما نسبته ١٠٪ عام ١٩٩٥ بعائد مالي خلال السنة الحالية مقداره ٣.٥ مليار درهم (٤٠٠ مليون دولار).

ليبيا

الدفع متوقف والمستحقات تتزايد

يقول ديبلوماسيون ومحللون ان المشكلات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا تعقدت بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية وتجميد المتلكات الليبية في الخارج منذ عام ١٩٩٣ رغم ما يبدو من مظاهر ازدهار الاقتصاد الاستهلاكي في الاسواق المحلية.

وقال خبير دولي على علم بتطور الموقف في ليبيا في حديث لرويتر (لم يستثمر سنت واحد في مشروعات جديدة منذ عامين ولا تمول الا المشروعات التي كانت موجودة بالفعل)، والدفع للمقاولين يستحق السداد منذ وقت طويل وليبيا متأخرة في الدفع للمؤسسات الاقليمية والدولية. وقال ديبلوماسي، الشيكات التي تصدرها الوزارات لدفع مستحقات الشركات الاجنبية متوقفة منذ اشهر ، وقال ديبلوماسيون ان المبالغ المتأخرة المستحقة على الخزانة الليبية للشركات التركية التي تعمل في ليبيا تبلغ ٦٠٠ مليون دولار ، وان شركات كورية وروسية ومصرية تشكو من انها لم تتلق مستحقاتها، قالوا ان تقارير ذكرت ان منظمة ...ذية والزراعة التابعة للامم ...ة هددت بوقف عضوية ليبيا.

وفي وقت سابق من هذا العام ...كرت تقارير رسمية ان بعض المصانع في ليبيا تسير بقدرة تصل الى نصف قدرتها، وان ذلك يرجع اساسا الى نقص المواد الخام.

وقالت مصادر ديبلوماسية واخرى في مجال النفط ان حتى صناعة النفط التي استثنيت حتى الأونة الاخيرة من أجراءات التقشف تضررت من نقص قطع الغيار او الصيانة. ويقدر دخل ليبيا في العام الماضي من صادرات النفط بما يتراوح بين ستة مليارات وثمانية مليارات دولار.

وقال مسؤول في بنك تابع للدولة:

«بالطبع لدينا مشكلات مرتبطة بالتدفق النقدي ويفسر ذلك التأخير في دفع الرواتب ويدفعنا الى الحد من انفاق العملات الاجنبية».

معمر القذافي



ويبلغ الانفاق في ميزانية الدولة لعام ١٩٩٤ حوالى ٣.٢٠.٥ مليون دينار (عشرة مليارات دولار) في حين تبلغ الايرادات ٢٢.٨.٤ مليون دينار (٧.٣ مليار دولار) مما يبين عجزا يبلغ ٨١٢.٢ مليون دينار (٢.٧ مليار دولار)، ولا تقترض ليبيا من السوق الدولية ويجب ان تعتمد على اصولها او البنوك المحلية لتغطية عجز الميزانية.

وقالت مصادر في البنك المركزي ان ارصدة ليبيا في الخارج بلغت العام الماضي ١.٨١٨ مليار دينار (٦.٧ مليار دولار) وتشكل ٧٤ في المائة منها المشاركة في صناديق ومؤسسات مالية دولية واقليمية.

وقال القذافي في ايلول/سبتمبر الماضي، انه يشعر بالقلق ازاء هبوط قيمة الدينار الذي خسر مايصل الى ثمانية امثال قيمته امام الدولار في السنوات الثلاث الماضية، وقال انه لا يستبعد اجراء تغيير في سعر تعادل الدينار، ولكن ديبلوماسيين يشكون في ان هذه العملية ستكون مهمة سهلة.وذكروا انه في وقت سابق من هذا العام زار خبيران من صندوق النقد الدولي ليبيا لبحث امكانية المساعدة على تحقيق الاستقرار للعملة ولكنهما لم يتمكنا من تقديم اي مقترحات جادة بسبب نقص المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.

تونس

مدينة جديدة لرواد السياحة الراقية

تتهيأ تونس لانشاء مدينة سياحية جديدة في منطقة «هرقلة» تكون مخصصة للسياحة الرياضية وتقوم شمال مدينة «سوسة» حيث يوجد حاليا أحد المجمعات الترفيهية الرئيسية وهو مدينة «القنطاوي» السياحية.

وستكون المدينة الجديدة مقتبسة من المعمار التقليدي في مجمع القنطاوي وستشتمل على ميناء لليخوت وشقق وشاليهات فاخرة وفنادق من فئة خمس نجوم.

ويتطلع التونسيون الى جعل المجمع السياحي الجديد في «هرقلة» الارقى مستوى من نوعه في منطقة البحر المتوسط. وشجعت النتائج القياسية المسجلة خلال الموسم السياحي الحالي على انشاء مجمعات سياحية جديدة، خصوصا ان التونسيين يراهنون على الاسواق الجديدة لاجتذاب الزوار الى بلادهم من اميركا وآسيا.

واشارت التقديرات الى ان عدد السياح الاميركيين الذين زاروا تونس زاد من ٢٥٠٠ سائح فقط في سنة ١٩٩٢ الى ثمانية آلاف سائح في الشهور الثمانية الاولى من السنة الجارية.

كذلك يركز التونسيون على كندا حيث افتتحوا اخيرا مكتبا سياحيا في مونتريال لاجتذاب المزيد من السياح الكنديين.

واظهرت الاحصاءات الاخيرة ان الموسم السياحي الجاري سجل زيادة تفوق نسبتها ١٦ في المائة قياساً الى الصيف الماضي بعدما امضى السياح ٦.١٥ مليون ليلة في الفنادق التونسية السنة الجارية.

كذلك تحسنت نسبة الاشغال في الفنادق من ٥٠ في المائة في الموسم الماضي الى ٥٤ في المائة في الموسم الجاري، وسجلت أرقام قياسية في منطقة طبرقة حيث زادت عن السنة الماضية بنسبة ٣٠ في المائة بعدما امضى السياح ٢٥٠ الف ليلة في فنادق المدينة التي انشئت حديثاً.



زين العابدين بن علي

ويعتبر التونسيون انهم كسبوا المراهنة على مدينة طبرقة الساحلية التي رافقت حركة الاستثمار السياحي فيها مخاوف كثيرة من احتمالات الاخفاق.

واكد وزير السياحة محمد جغام في تصريحات أدلى بها اخيرا انه مرتاح الى النتائج التي حققتها المدينة السياحية الجديدة في طبرقة و«التي وضعت حدا للمخاوف السابقة».

كذلك يتوقع التونسيون استمرار اقبال السياح الالمان على تونس باعداد كبيرة وبعدما اعتقدوا ان تدفق الالمان باعداد غير معتادة في سنة ١٩٩٢ كان آنذاك مجرد طفرة عابرة، اتضح ان النسق ثابت بل وسجلت زيادة سنوية بوأت السياح الالمان المكانة الاولى بين السياح الذين يقصدون تونس، اذ هم يستأثرون حاليا بـ ٣٠ في المائة من السوق السياحية.

الخطوط الجوية القطرية «أسطع نجم» للرحلات الاقتصادية

المداخل والمخارج في مطارات الخليج

ان تسافر سفراً عاقلاً ومعقولاً في الخليج سواء كنت مقيماً هناك أو مجرد عابر سبيل، يقتضي تخطيطاً مسبقاً ونظرة انتهازية الى أجرة السفر الرخيصة والترويج القصير الأجل. والسر هو ان تعرف أي نوع من التذاكر عليك ان تشتري ومن أي خطوط جوية وأفضل مكان تشتريها منه.

وأسعار السفر المعلنة في الخليج هي أعلى بنسبة ٢٠٪ عنها في اميركا الشمالية او اوروبا او أسيا. ولذا يستحسن للمسافر الكثير السفر ان يشتري تذكرة في اتجاه واحد، الى لندن أو نيويورك مثلا، ومن هناك يشتري عدداً من رحلات الذهاب والاياب. كذلك فان التذاكر الموحدة تكون أغلى في الخليج احيانا، لكن شروطها ربما كانت أقل. ادفع ثمن تذكرة كاملة ومن المرجح ان تحصل على ترفيع فيا لدرجة.

ان «تركيب التذكرة» بذكاء يمكن ان يوفر عليك ما مقداره ٤٠٪ بزيادة بعض الوجهات الاضافية، مثل تذكرة سفر حول العالم، أو دمج رحلات ذهاب واياب منفصلة مع بعضها البعض في تذكرة واحدة.

لقد تحسنت نوعية السفر في البحرين ودولة الامارات العربية وقطر وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية تحسناً مذهلاً خلال الأشهر الاثنى عشر الماضية. فالأجواء المفتوحة في دبي، وانهاء احتكار «طيران الخليج» في البحرين، والامارات، وقطر، وعمان، وهي الدول الاربع التي تملك معاً «طيران الخليج»، ونشوء سياحة جدية هناك، قد أدت الى المنافسة في تقديم الخدمات. ولذلك فان حركة السفر جواً في الخليج تتزايد بمقدار ضعف المعدل العالمي البالغ ٣ أو ٤٪ سنوياً.

فشركة «طيران الامارات» التي تملكها حكومة دبي، والتي تطير الى ٣٤ اتجاهاً في الشرق الاوسط واوروبا وشبه القارة الهندية وآسيا، زادت سعتها بنسبة ٥٠٪ في السنة الماضية مستخدمة اسطولاً جديدا من طائرات «اير باص ٣١٠ و٣٣٠». وهي سوف تكون من أوائل زبائن «بوينغ ٧٧٧» في آذار/مارس ١٩٩٦.

وتتنافس «الامارات» ومقرها دبي تنافساً شديداً مع «طيران الخليج» ومقرها البحرين . أما «الخطوط الجوية العمانية» في مسقط فان شبكة خدماتها الاقليمية والدولية أخذة في الاتساع ، في حين ان الناقلة القطرية الحديثة العهد «الخطوط الجوية القطرية» وقد بدأت خدماتها في شهر حزيران/يونيو الماضي فانها تسير ثلاث رحلات الي لندن أسبوعياً بطائرة «اير باص ٣١٠» . وهي تطير ايضا الى عمان والقاهرة وابوظبي والخرطوم وكولومبو. وتتوقع «القطرية» ان تسير في نهاية هذه السنة رحلات الى ميونيخ وفيينا وبيروت واثينا، كما تخطط لتوسيع خطوطها لتشمل بانكوك وملبورن وسيدني.

وأما «الخطوط الجوية الكويتية» فانها تستثمر ملياراً من الدولارات في شراء اسطول جديد من طائرات «ايرباص» و«بوينغ» ينتظر ان تتسلمه فيا لسنة المقبلة.

ويقول الديبلوماسي البريطاني السابق سيمون ايفانز الذي عمل في ابو ظبي: «انك الآن تستطيع ان تقود سيارتك بسهولة الي مطار جديد حيثما كنت . ففي السابق لم تكن هناك حركة انتقال واسعة بين بلدان الخليج باستثناء رحلات «طيران الخليج» . اما الآن وقد أخذت «الخطوط الجوية البريطانية» و«خطوط الامارات» تضع في الخدمة طائرات صغيرة، ومع قيام «الخطوط القطرية»، فانك تستطيع ان تذهب الى اي مطار قريب وتطير في رحلة مباشرة».

ويعتبر مطارا دبي والبحرين من المحطات العملاقة، وبامكانك ان تصل من المطار الى فندقك في وسط المدينة بأقل من نصف ساعة .وكان هذان المطاران قبل عشر سنوات مشهورين بأنهما مكانان للتوقف في منتصف الليل للطائرات المتنقلة بين أوروبا وآسيا. ومن المفارقات ان استخدام طائرة «بوينغ ٧٤٧ - ٤٠٠» للرحلات الطويلة قد عمل على الاسراع في تطوير المطارين المذكورين ليصبحا محطتين عملاقتين بحد ذاتهما مع تنامي الخدمات الاقليمية والبعيدة المدى. وهناك عدد كبير من رحلات «الخطوط الجوية البريطانية» ورحلات «كاثي باسيفيك» يتوقف في البحرين او دبي في الطريق الى هونغ كونغ والمدن الاسترالية والنيوزيلندية.

وفي الامارات العربية المتحدة ستة مطارات دولية هي: مطارات دبي، وابو ظبي، والشارقة، والفجيرة، ورأس



الخمية، والعين. ومطار العين كلف ١٨٢ مليون دولار يقع في وسط الصحراء على بعد ١٦٠ كيلومتراً، من ابوظبي يتصل معهابأوتوستراد عريض من ستة ممرات افتتح في شهر اذار/مارس الماضي. وهو يستطيع في الوقت الحاضر خدمة رحلة واحدة في وقت واحد فقط.

والذين يعيشون في الخليج أمامهم فرص كبيرة لاستغلال تذاكر السفر حول العالم. فاذا كنت مقيماً في البحرين، مثلاً، فانك تستطيع أن تشتري رحلة حول العالم على كاثي/يونايتد ايرلاينز بمبلغ ٣٧٠٠ دولار (درجة رجال الاعمال) او ٢٤٠٠ دولار (درجة سياحية)، مما يتيح لك عشرات الخيارات. اذ بامكانك، مثلا، ان تطير : البحرين - هونغ كونغ - طوكيو - هونولولو - لوس انجلوس - نيويورك - لندن - البحرين، أو من أي مكان على الطريق فلا يختلف السعر الا باختلاف أسعار صرف العملة. أما اذا أردت ملا ان تبدأ رحلتك حول العالم في هونغ كونغ، فان تستطيع ان تشتري تذكرة ذهاب واياب الى هونغ كونغ، ثم تستأنف رحلتك حول العالم عائداً الى البحرين. ثم يبقى أمامك ١٢ شهرا لتستخدم خلالها الكوبون المتبقي البحرين - هونغ كونغ، عائداً الى البحرين بنصف تذكرة رحلتك الأصلية حول العالم.

وبوسع الباحثين عن أفضل الطرق ان يركبوا لك تذكرة مخفضة بالدرجة السياحية حول العالم بحوالى ١٠٠٠ جنيه استرليني (١٥٥٠ دولارا). ومن هذه الطرق ان تسافر من لندن الى دبي ثم الى استراليا على الخطوط الملكية لسلطنة بروناي، والعودة الى لندن اما بالخطوط النيوزيلندية التي تتيح لك التوقف في لوس انجلوس، او بيونايتد ايرلاينز التي تطير بك مباشرة من استراليا الى لوس انجلوس او نيويورك ثم الى لندن.

ان قرار السفر هو نوع من المبادلة بين الكلفة والتسهيل والراحة. وأسهل واريح طريق للسفر من دول الخليج هو الطيران على طائرات «الامارات» من غير توقف الى دبي، أو على «طيران الخليج» الى البحرين أو أبو ظبي. وتطير «السعودية» دون توقف بين الرياض ودلهي وداكا وفرانكفورت وجنيف ولندن ونيويورك وباريس، وعدد من الوجهات الاقليمية، وتطير بين جدة وبانكوك وبومباي وجنيف وجاكارتا ولندن ومانيلا ونيويورك وروما.

سافر بالدرجة الاولى او بدرجة الأعمال بتذكرة كاملة السعر بين دبي ومطاري «هيثرو» أو «غاتويك» على طيران «الامارات»، وتقدم لك سيارة يقودها سائق خاص على مدار ٥٠ ميلاً من المطارين المذكورين. كما تحصل على تذكرة سياحية مجاناً تستعملها في أي وقت.

ويتوقف عدد من أفضل التذاكر الموحدة على الطيران مع خطوط غير خليجية من محطتها الرئيسية. وأرخص هذهالتذاكر على الخطوط القبرصية عبر لارناكا، او «ايرفلوت» عبر موسكو الى البحرين أو دبي، او «الملكية الاردنية» عبر عمان، او «الشرق الاوسط» عبر بيروت، او «المصرية» عبر القاهرة الي دبي او البحرين. أو على طائرات «لانكا» او «بروناي» فيا لطريق الي كولومبو وهونغ كونغ. أما التذاكر المعلنة فتكلف اكثر اذا اشتريتها في الخليج. لكنه بامكانك دائما ان تشتري تذاكر مخفضة (اما عن طريق دامجي التذاكر او مع الخطوط الجوية مباشرة) وبشروط اقل كأن تغير الرحلات من غير دفع غرامة.

وقد تكون الخطوط الجوية القطرية أسطع نجم في الخليج للمسافرين على ميزانية اقتصادية. وتتوجه الشركة القطرية الى الأجانب العاملين في قطر بتقديم خدمة نوعية منخفضة الكلفة الى اوروبا وآسيا. ويذكر ان الشركة التي تتولى دمج التذاكر القطرية في لندن (تشيك - إن - ترافل) تقدم لزبائنها عرضاً لا يمكن مضاهاته: رحلة تامة ذهابا وايابا بالدرجة السياحية من لندن الى دبي (عبر الدوحة) بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً استرلينياً نظير سعر معلن مقداره ١٣٤٥ جنيهاً. اما رحلة دبي - لندن ذهابا وايابا فكلفتها ٤٧٨ جنيها فقط.

رودجر كوليس
عن «هيرالد تريبيون»

خــواطـر إقتصـادية

يكتبها: سليمـان الفرزلي

فـورمـولا واحــد

لرياضة السيارات، او للسيارات الرياضية، في نفسي هوى مزمن صار عمره الآن قرابة عشرين سنة. وقد تحول هذا الهوى مع الوقت الى هواية لاتصاله بالعمل الصحافي. ومع ان الصحافة عموما، والصحافة الرياضية خصوصا ، تتعامل مع هذه الرياضة وأهمها سباقات غران بري فورمولا واحد كخبر اعلامي له مرمى اعلاني فحسب، الا انه قلما اهتم احد بجوانبها الاقتصادية والعلمية.

وعندما حضرت في الشهر الماضي سباق غران بري البرتغال على حلبة «ايستوريل» حيث فاز فريق «روثمان وليامس - رينو» بالمرتبتين الاولى والثانية على التوالي، التقيت المدير التجاري لشركة وليامس، وهو ريتشارد وست الذي يتمتع بخبرة واسعة في المجال التجاري لرياضة سباقات فورمولا واحد. وقد دار بيني وبين المستر وست حديث ممتع ونافع وسط ضجيج المحركات الذي يصم الآذان أحيانا، حول الاطار الاقتصادي والتجاري لرياضة السيارات.

وقد علمت من حديثي مع وست ان حجم المال الذي يدخل في دورة فورمولا واحد لموسم واحد بات الآن قرابة المليار دولار بما في ذلك صناعة المحركات والصناعات والخدمات المتممة، وان قسما كبيرا من هذا المبلغ الضخم يغطى من خلال رعاية الشركات العالمية الكبرى لهذه الرياضة.

وسألت ريتشارد وست عن الفائدة التي تجنيها الشركات الراعية من استثمار كهذا فقال بلهجة طبيعية واثقة ان شركات من هذا النوع لا تضع استثمارات بهذا الحجم لو لم تكن لها منها فائدة. وقلت له ان الانطباع السائد هو ان الشركات تدفع لرعاية الرياضة لأن هذه المبالغ تخصم من الضرائب المترتبة للدولة على تلك الشركات . فبدل ان تدفع الى «الجباية» تدفع الى «الرعاية» . لكنه قال ان هذا غير دقيق تماما حتى ولو كان صحيحا من الناحية الفنية، لأن الهدف من الرعاية يتعدى احيانا منافع «الدعاية». وقال ايضا انه من الخطأ تضييق الخناق على الشركات الراعية للسباقات وذات السمعة العالمية الراقية والتي تسعى مخلصة للحفاظ على هذه السمعة.

وقال وست ان هناك تقنيات كثيرة نشأت من تطوير محركات السيارات الرياضية على الحلبات، وبشكل خاص حلبات فورمولا واحد، ووجدت طريقها فيما بعد ليس فقط الى السيارات السياحية العادية التي يستعملها الجمهور، وانما ايضا الى مجالات اخرى عديدة منها الطيران. ذلك ان محركات الطيران في الدفع العلوي تشبه محركات فورمولا واحد في الدفع السفلي. فقوة الدفع السفلي لسيارة «وليامس - رينو»، تكفي لالصاقها مقلوبة باي سقف! ولعل من أهم التقنيات التي شهدتها صناعة المحركات قاطبة طريقة النفث البخاخ للوقود، وهي طريقة تم التوصل اليها من خلال فورمولا واحد. ومن النقاط المهمة التي أثارها ريتشارد وست في حديثي معه على حلبة ايستوريل ان سباقات فورمولا واحد هي وسيلة اعلامية متعددة المنابر، ومن ذلك انها وسيلة اعلامية ترفيهية لها جمهور عالمي يقدر الآن بحوالى ٤٥٠ مليون مشاهد على التلفزيون و١٥٠ مليون متابع بوسائل اخرى كالراديو والصحافة والملصقات وما الى ذلك.

فهي على قوله من كبريات الصناعات العالمية النطاق سواء بعالمية جمهورها او بعالمية المنافع المتأتية من الاستعمالات الاساسية والجانبية للمنتوجات المطورة من التجارب على الحلبات. يكفي فقط ما تعلمته صناعة الدواليب، وما تتعلمه من كل سباق.

اما «الميزان» كوسيلة اعلامية متخصصة فقد تعلمت من فورمولا واحد ان اقتصاديات الرياضة والترفيه تساوي في حجمها النهائي اقتصاديات الصناعة والتجارة والسياحة، بل هي تدخل في هذه الاقتصاديات جميعها.

«كومباس فيرسوس كومباس»

منذ ان نجح فيلم داستن هوفمان وميريل ستريب المعروف باسم «كرايمر فيرسوس كرايمر»، لم تخطر مثل هذه المناظرة ببال الى أن وزعت نشرة «انرجي كومباس» (اي بوصلة الطاقة) الصادرة في واشنطن عن موسسة «اويل دايلي» (اليومية النفطية) بيانا أوضحت فيه أنها غير نشرة «كومباس».

وهذا لا يعني ان «انرجي كومباس» التي يملكها مع توابعها وتوابع توابعها صديقنا وزميلنا السابق رجا الصيداوي متضايقة من منافسة «كومباس» التي لا نعرف من يملكها. بل ربما دل على مضايقة من الالتباس في اخبار او تحليلات «منسوبة» الى «كومباس» وظن انها «محسوبة» على «انرجي كومباس».

وفي هذا العدد حرصت رئيسة تحرير نشرة «انرجي كومباس» الأنسة ديانا مونرو (لا تمت بقرابة الى النجمة الراحلة مارلين مونرو او الى الرئيس جيمس مونرو في عشرينات القرن الماضي ١٨١٧ - ١٨٢٥) على التأكيد بأن المؤسسة التي تصدر مطبوعاتها ونشراتها المتخصصة في شؤون الطاقة من واشنطن ولندن وباريس وبيروت تحرص على صدقيتها المهنية بقدر ما تحرص على صدقية مراسليها في العالم، وخصوصا في العالم العربي.

وقد كان أحرى بالأنسة مونرو الا تذكر هذا التخصيص الاخير، اي عبارة «وخصوصا في العالم العربي» لأن القدرة على تمييز الصدقية من غير الصدقية قد تكون في العالم العربي اكبر منها في بقية العالم. فلماذا افترضت ان العرب يصدقون اي شيء؟ لانها لو لم تفترض ذلك، لما كانت بحاجة الى هذا التأكيد او حتى الى البيان التوضيحي كله.

لكنها بالاسلوب الذي أذاعت فيه بيانها افترضت الأنسة مونرو ان النشرة الاخرى المدعوة «كومباس» غير حريصة على صدقيتها المهنية ولا على صدقية مراسليها وخصوصا في العالم العربي. والى ان نعرف حقيقة الموضوع الذي دارت حوله هذه المناظرة «كومباس فيرسوس كومباس» ونعرف او نتعرف على من هم اصحاب «كومباس» الاخرى وما هي اهدافهم، يمكن ان نتلمس شيئا ربما لا يكون غريبا او مستغربا في دنيا البيزنس وهو ان يكون مصدرو النشرة الاخرى المشابهة بالاسم (ولا نقول بالمضمون لاننا لم نعرفه بعد) من «المنشقين» عن صديقنا الصيداوي او «المنافسين» او «الحساد» او «المنغصين» الذين نغصهم استئثار ابي وديع بعالم النفط فارادوا تنغيص «بوصلته» بالتشويش عليها... والله اعلم.

والمعروف ان نشرة «عالم النفط» التي كان يصدرها زميلنا وصديقنا مكرم عطية في بيروت منذ الستينات، وعملت فيها في مطلع السبعينات الى جانب رجا الصيداوي الذي كان رئيسا لتحريرها، وهو المنصب الذي خلفه فيه الآن الزميل سمير عطاالله، قد آلت منذ سنوات الى مجموعة المطبوعات والنشرات التي تصدر عن «اويل دايلي» شأن «انرجي كومباس». وهذا من قبيل حنين الصيداوي الى المنزل الاول، على قول الشاعر:

كم منزل في الارض يألفه الفتى
وحنينه ابدا لأول منزل

لكنه تناهى الينا ان صديقنا الصيداوي قد ضاق ذرعا الآن بنشرة «عالم النفط» لأنها كما يقال باتت تشكل عبئا ماليا متكررا، بينما «المنازل» الاميركية والبريطانية والفرنسية أريح وأربح. فالحنين ايضا يمكن ان يسير في الاتجاه المعاكس «وخصوصا في العالم العربي»!

«الميزان» في الكتاب المقدس

«موازنة الميزانية» والأجيال المقبلة

سمعت اخيراً ناطقاً بلسان «التحالف المسيحي» في الولايات المتحدة الاميركية، يشرح تصورات منظمته، فلم أصدق أذني عندما سمعت ذلك الناطق يؤكد أن من أهداف المنظمة «موازنة الميزانية».

إنني لست خبيراً بالمبادىء المسيحية، ولا بالمبادىء اليهودية لهذه الغاية، لكنني أولي انتباهاً كبيراً الى المناقشات والآراء المتعلقة بموازنة الميزانية. ولا اعتقد انني سمعت من قبل ان «موازنة» الميزانية هي مبدأ أو فكرة مسيحية، باستثناء مرة واحدة.

ففي تلك المرة الاستثنائية سمعت والتر هيلر، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد رئاسة جون كنيدي، يقول إن موازنة الميزانية هو جزء من «الخلق البيورياتاني» [**البيوريتانية او «التطهرية» جماعة بروتستانتية انتشرت في بريطانيا وعلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الاميركية في القرنين السادس والسابع عشر ومن أهدافها تبسيط طقوس العبادة والتمسك بأهداب الفضيلة والطهارة الى درجة التزمت - المحرر**].

لكن هيلر، وإن كان شخصاً ذكياً ، ليس حجة في المسيحية. ولذلك، استشرت مراجع حول «الكتاب المقدس». ويبدو أن كلمة «ميزانية» ليست واردة لا في «العهد القديم» ، ولا في «العهد الجديد». أما كلمة «ميزان» فانها واردة ثماني مرات، لكنها لم ترد مرة واحدة في سياق «السياسة المالية».

ربما كنت آخذ الاشياء بحرفيتها كثيرا. وقد يكون هناك مبدأ أعم او أشمل يمكن منه استخلاص أمر يدعو الى «موازنة الميزانية». وربما كانت العبرة الاخلاقية او المسألة الخلقية المستمدة من ذلك تتعلق بالعدالة أو المساواة بين الجيل الراهن والأجيال المقبلة.

ذلك ان تركيب عجز في الميزانية يمكن ان ينظر اليه من زاوية ان الجيل الراهن يرتب أعباء على المستقبل.

فما هي العبرة الأخلاقية الصحيحة من ذلك؟

تقول الوصية الخامسة من الوصايا العشر: «**أكرم أباك وأمك**» ولا تقول انه عليك أن «**تكرم أولادك واحفادك**».

ولذا، يمكن للمرء ان يقول ان تلك «الوصية» لا تجيز فقط، بل تتطلب، تركيب عجز في الميزانية كوسيلة للأجيال الشابة تضحي بموجبها تجاه الأجيال الأكبر سناً.

والعهدان القديم والجديد كلاهما يدعواننا الى أن نحب جيراننا كأنفسنا. فاذا جاز تفسير كلمة «جار» زمانياً ومكانياً ايضا، فانه يمكن القول ان الاجيال المقبلة هم جيراننا، واننا مدعوون الى القلق عليهم كما نقلق على أنفسنا.

وقد يكون من المعاني المتضمنة انه علينا ان نسلك على نحو يتيح للأجيال المقبلة ان يكون لها كما لنا الآن مستوى عال من الدخل الفردي. وهذا ينبئنا بشيء عن السياسة الخاصة بالميزانية، لكنه لا ينبئنا بضرورة موازنة الميزانية.

فمن عام ١٩٧٣ الى ١٩٩٣، وهي فترة لم تشهد قط ميزانية متوازنة بل شهدت عجزا نسبته ٣.٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفع النصيب الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي نسبته ١.٣٪ ، وهو معدل كاف لمضاعفة الدخل الفردي في خمسين سنة.

أما في سنوات العجز الكبير خلال ادارة ريغان من ١٩٨١ الى ١٩٩٣ حيث ارتفعت نسبة العجز الى ٤.٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فان الدخل الفردي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ١.٥٪ في السنة.

غير ان اهتمامنا بالمستقبل، او قلقنا عليه، لن يقاس، ويجب الاّ يقاس، بالمعدل الفردي الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي وحده. ان ارثنا هو شيء اكثر جدية من ذلك.

فاذا استطعنا ان نترك لأولادنا بلاداً لا يخيم عليها خطر الحرب، شوارعها مأمونة، تخف فيها حدة العداء العنصري، وتختفي منها أحياء البؤس المغلقة، ونترك لهم ثقافة رفيعة، فلا داعي عندئذ ان نعتذر عن ترك عجز متزايد في الميزانية.

لقد سمعت أخيرا بعض العلماء يتناقشون حول بحث يقومون به في علم الوراثيات. وكانوا يقولون انه نتيجة لهذا العمل الذي يقومون به، سوف يخف كثيراً احتمال اصابة النساء بسرطان الثدي خلال ١٥ أو ٢٠ سنة من الآن.

ويتهيأ لي ان رغبة جيلنا في الاستثمار في بحوث كهذه تنم عن محبة كبيرة للجيل المقبل.

هؤلاء العلماء يعملون في المعهد الوطني للصحة، وتقوم الحكومة بتمويل بحوثهم، اي أن جزءاً من هذا التمويل يتم عن طريق تركيب عجز في الميزانية.

انني لست أسوق هنا حجة ضد موازنة الميزانية، وهو أمر يستحق ان تقال فيه كلمة. كما انني لست أناقش ضد حق «التحالف المسيحي» في دعم ميزانية متوازنة.

لكنني... أعتقد جازماً بأن هناك واجباً ملزماً بعدم تضليل الرأي العام حول أساس دعم اي كان لأي سياسة كانت.

وكان أحرى بمنظمة «التحالف المسيحي»، وأصدق مع نفسها ومع اسمها ، في رايي، لو لم تعط الانطباع بأن دعمها لموازنة الميزانية إنما هو نابع من المبادىء المسيحية. فقد قيل: **إعط لقيصر ما لقيصر وما لله لله**. واعتقد ان سياسة الميزانية الفيدرالية تقع في خانة «**ما لقيصر**».

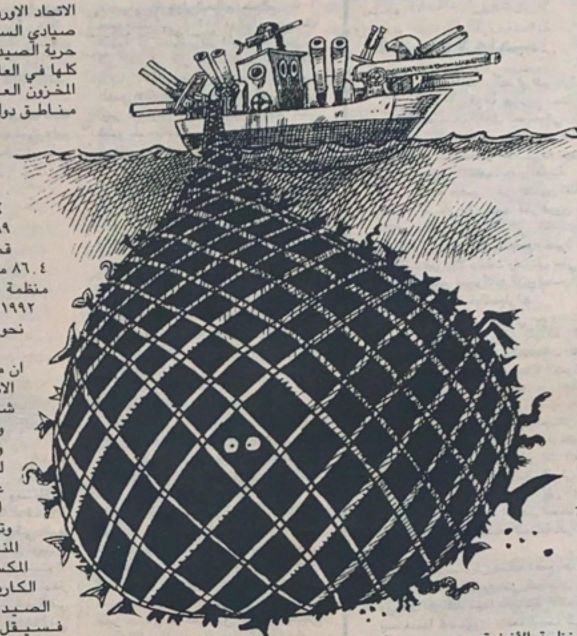
وقيل ايضا: «**لا تحلف باسم الرب الهك باطلاً**».

واعتقد أن هذا يعني ليس للمرء أن يستقرىء مرجعية إلهية لدعم اقتراحات أو عروض لم يسمح بها الله ، وأن كانت نبيلة القصد وقيمة بمقياس آخر.

هربرت ستاين
الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين في ادارتي نيكسون وفورد
عن «نيويورك تايمز»

10 Vol. 2 No.1 October 1994 المجلد الثاني - العدد الأول - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤

معارك الصيادين في أعالي البحار تكشف عن النقص العالمي في مخزون السمك



■ تعتبر الأوساط المطلعة الاصطدامات التي حصلت الشهر الماضي بين صيادي السمك حول صيد سمك التونة وسمك القُد (من أسماك شمال المحيط الاطلسي) في منطقتي القطب الشمالي وخليج «بيسكايا» عرضاً من أعراض مشكلة اكبر هي النقص في المخزون السمكي على مستوى العالم.

ويرى الصندوق الدولي الخاص بحماية البيئة، ان العالم شهد عشرين اصطداماً من النوع الذي حصل في المنطقة الاوروبية الشهر الماضي بين البريطانيين والاسبان، على مدى الاشهر الـ ١٨ الماضية، فيما دخل صيادو السمك مناطق مخصصة عادة لغيرهم سعياً وراء الصيد في مناطق جيدة تمكنهم من المحافظة على مستوى ربحهم.

ويجد صيادو السك أنفسهم في حلقة مفرغة، ففيما يتراجع مخزون السمك العالمي يزداد سعره ممايزيد الحوافز لمضاعفة الجهود ومحاولة اصطياد كميات اكبر من السمك.

وتقول منظمة الاغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة، ان المسعدات المالية التي تقدمها الحكومات الى أصحاب اساطيل صيد السمك، على سبيل المثال، والى أحواض بناء السفن أو التي تقدمها الى الصيادين لكي يتمكنوا من شراء أدوات الصيد كافة، تزيد المشكلة تعقيداً وحدة.

يضاف الى هذا ان قياس مورد طبيعي يقع تحت رحمة التبدلات الجوية والتبدلات في التيارات البحرية او المحيطية ليس امراً سهلاً.

وتبنى أنظمة حصص الاصطياد الدولية عادة على تقديرات العلماء المتخصصين للمخزون السمكي في مختلف مناطق العالم. لكن جون كادي، رئيس قسم الموارد البحرية في منظمة الأغذية والزراعة، يقول ان تقديرات العلماء معرضة للخطأ بمقدار يصل الى عشرين في المائة.

ويضيف: «اذا أخطأ العلماء في التقديرات مرات عدة يصبح بالامكان ان يكون المخزون العالمي من السمك في حال تراجع خطير جداً».

وساهمت سياسة دول الاتحاد الاوروبي المشتركة الخاصة بالسمك في توليد الخلافات والاصطدامات بين صيادي السمك لأنها وزعت حصصا تتناول كل منها نوعا واحدا من السمك، كالقد، حسب ما تقول اندراني ليتشمان، المسؤولة عن شؤون السمك في الصندوق الدولي الخاص بحماية البيئة، مما يشكل ضغطاً على مخزون هذه الانواع من السمك ويجبر الصيادين على دخول مناطق أخرى غير مناطقهم عندما يتراجع مخزون السمك الذي لهم حصة معينة في اصطياده.

ويقول المدافعون عن سياسة دول الاتحاد الاوروبي ان الاصطدامات بين صيادي السمك ستتفاقم اذا أطلقت حرية الصيد في البحار والمحيطات كلها في العالم خصوصا ان تراجع المخزون العالمي يؤدي الى افتقار مناطق دولية مثل منطقة «نيوفاوندلاند» الكندية.

وبدأت كمية السمك التي يصطادها الصيادون في العالم كله تتراجع منذ عام ١٩٨٩ عندما وصلت الى قمة قياسية بلغ مقدارها ٨٦.٤ مليون طن، حسب ارقام منظمة الاغذية والزراعة، وعام ١٩٩٢ وصلت هذه الكمية الى نحو ٨٠ مليون طن فقط.

وتعتبر الاوساط المطلعة ان معظم منطقة المحيط الاطلسي الشمالي ومنطقة شمال المحيط الهادى، والبحر الابيض المتوسط والبحر الاسود معرض لحجم من الصيد يزيد عما بوسع هذه المناطق ان تستمر في اعطائه. وتنتسب الى هذه الفئة من المناطق ايضا منطقة خليج المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي. واذا ازداد معدل الصيد في هذه المناطق كلها فسيقل ما يعلق في شباك الصيادين. ويشهد مخزون أنواع السمك التي يقبل الناس عليها اكثر من غيرها، كسمك البلايس المفلطح وسمك موسى، تراجعاً يزيد على تراجع مخزون الأنواع الأخرى من السمك. لكن تراجع مخزون سمك القد وسمك الحدوق وسمك الاسقمري لا يقل اثارة للاهتمام عن تراجع مخزون الأنواع الأخرى. ويصطاد العالم أكثر مما يجب اصطياده أيضاً من سمك السردين وسمك التيلابياس اللذين يكثران في البحيرات.

ويقول الصندوق الدولي الخاص بحماية البيئة، ان مناطق الصيد الجديدة معرضة للاستغلال المفرط فيما تتجه اليها أساطيل صيادي السمك.

وكان الاصطدام بين الصيادين البريطانيين والصيادين الاسبان الشهر الماضي في خليج «بيسكايا» بسبب سمك التونة، الذي لا تخصص دول الاتحاد الاوروبي حصصاً له. لكن هذا الوضع قد يتبدل اذا تسبب الصيد بوساطة الشباك المسحوبة، الذي يمارسه الصياديون البريطانيون والفرنسيون، في تراجع كبير في مخزون سمك التونة، وهو ما يخشى العلماء حدوثه.

وتقول ليتشمان، الناشطة في الصندوق الدولي الخاص بحماية البيئة، انها ترغب في ان يبحث المؤتمر، الذي ترعاه الأمم المتحدة ويعقد في نيويورك، في هذه المخاطرة كلها يذكر ان جدول أعمال هذا المؤتمر مخصص لمشكلة ادارة مخزون السمك العالمي في المحيطات والبحار التي تبعد ٢٠٠ ميل عن شواطيء الدول كلها.

وفي اعتقاد ليتشمان، ان حل مشكلة السمك في العالم يكمن في خفض عدد السفن التي تشكل أساطيل صيادي السمك في العالم. وتقول ايضا، أن من شأن فرض حصص وقيود معينة على ما يستطيع الصيادون ان يستخدموا من الأدوات والوسائل، ان يساهم في حل المشكلة خصوصاً في المنطقة المقابلة لشاطيء شمال النروج حيث لا يزال المخزون السمكي في وضع جيد.

وتفضل منظمة الأغذية والزراعة الدولية فرض القيود والحصص، لأن من شأن هذه ان تفسح في المجال أمام المخزون الدولي للعودة الى وضع العافية خصوصا خفض كمية السمك التي يتخلص منها الصيادون بعداصطيادها. وهذا يشكل اكثر من عشرة في المائة مما يصطاده الصيادون في عدد كبير من المسامك.

وترغب منظمة الأغذية والزراعة ايضا في العودة الى نظام حقوق الاصطياد الخاصة الذي يتناول تخصيص مساحات معينة أو مخزون معين لفئة أو لفئات معينة من الصيادين بغية تشجيع الحفاظ على الثروة السمكية.

ويورد جون كادي، الناشط في المنظمة مثال الاستثمارات الضخمة في انشاء المحمية البحرية الاصطناعية على الشاطيء الياباني بغية حماية السمك من مفترسيه جميعاً.

لكن الحلول الدولية لمشكلة السمك تتطلب اتفاقاً بين الدول المطلة على البحار والمحيطات وبين الدول التي يبتعد رعاياها الصيادون كثيراً جداً عن شواطئها كاليابان وكوريا واسبانيا، كما بين الصيادين الذين لا يخضعون الى أي أنظمة وقوانين والذين يبحرون في سفن ترفع أعلام دول لا ينتمون اليها.

ويشكل هذا كله أحد التحديات التي يواجهها مؤتمر الأمم المتحدة الذي بدأ نشاطه في عام ١٩٩٣ والذي انهى مهمته في ٣١ اب/اغسطس الماضي. ومع ما توصل اليه المؤتمر يبقى العالم يواجه مشكلة تتمثل في ازدياد مطرد في عدد السكان من جهة وتراجع في المخزون العالمي من السمك من جهة أخرى.

وتقترح منظمة الأغذية والزراعة ان يخصص لاستهلاك الانسان السمك الصغير الذي يستخدم حالياً علفاً للحيوانات والسمك الذي يربى بالطرق الاصطناعية في مزارع السمك فيما تتحسن نوعية هذين النوعين من السمك وتتحسن وسائل تجليده. ويذكر ان نحو ٣٠ في المائة مما يصطاده الصيادون في العالم كله يستخدم علفاً للحيوانات حالياً.

روسيا | لندن وباريس تتسلمان عائدات الصادرات لتسديد الديون



■ تتواصل المناقشات في الحكومة الروسية بصدد كيفية معالجة مشكلة الديون الخارجية للبلاد. وتشكل مديونية روسيا الخارجية اليوم ٧و٨٣ مليار دولار منها ٦١.٦ مليار دولار ديون الاتحاد السوفياتي السابق التي أخذت روسيا على عاتقها مهمة تسديدها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ودفعت روسيا في العام الماضي مبلغ ٢.٢ مليار دولار لخدمة هذه الديون ويتعين عليها ان تدفع في العام الحالي مبلغ ٤.٧ مليار دولار.

بيد ان اوليغ دافيدوف وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسي يرى بأن روسيا ستحتفظ في هذا العام بعد دفع جميع المستحقات بنصف عوائد التصدير بالعملة الصعبة، الا انها ستجد نفسها في عام ١٩٩٥ مضطرة الى تسليم جميع هذه العوائد تقريبا الى الدائنين لأن مديونية البلاد الى نادي لندن وباريس تتراكم. ففي العام الماضي لم تسدد الديون الى نادي لندن وقدرها نصف مليار دولار.

وانطلاقا من وتائر تنامي الديون هذه يخلص الوزير دافيدوف الى استنتاج مفاده انها ستبلغ في عام ١٩٩٥ حوالى ١٠ - ١١ مليار دولار. وحسب اقواله فان الارقام موجودة فعلا لدى وزارة المالية التي تبقيها في طي الكتمان. وفي الوقت نفسه فان الرصيد التجاري الايجابي لروسيا في غضون ٨ اشهر من عام ١٩٩٤ بلغ حوالى ١٠ مليارات دولار ويمكن ان يصل في نهاية العام الى قرابة ١٧ مليار دولار. ويعتقد الوزير ان الاحتمال ضئيل في زيادة الرصيد التجاري في العام المقابل. كما لفت دافيدوف الانتباه الى ظروف روسيا الخاصة التي تعتمد على التصدير بصورة تامة.

ويورد الوزير وانصاره جميع هذه المعطيات من اجل الاستنتاج بأن روسيا ستغدو في العام المقبل من دون مورد للعيش اذا ما سددت ديونها الخارجية المقرر دفعها. ويجري التأكيد بصورة خاصة على خطر مثل هذا الوضع في عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ اي عشية انتخابات الرئاسة.

ويعتقد انصار اوليغ دافيدوف ان من واجب الدائنين الغربيين ان يمارسوا حيال ديون الاتحاد السوفياتي (السابق) الاسلوب ذاته الذي يتبعونه حيال بولندا التي اعفيت من ٥٠ في المائة من ديونها، علما ان الوزير يعتقد بأن مكانة روسيا لا تتضرر البتة عندئذ، ما دام سيجري ابقاء الاقتصاد والتجارة بالمستوى المطلوب.

واحدثت افكار دافيدوف هذه توترا معينا لدى الدائنين الاجانب، وعاجل الكسندر شوخين نائب رئيس الحكومة الروسية الذي يشرف على المباحثات بصدد المديونية الخارجية الى القول بان تصريحات زميله في الحكومة تمثل رأيه الشخصي. لكن اعتمادا على الانباء المنشورة في الصحافة الروسية فان المناقشات لم تتوقف عند هذا الحد. وثمة مبررات للقول بوجود انقسام في الحكومة بصدد تسديد الديون الخارجية، عاد الكسندر شوخين الى القول ان حكومة روسيا لم تطرح ولا تنوي ان تطرح موضوع الغاء ديون الاتحاد السوفياتي (السابق) الخارجية كلياً او جزئياً.

وبرأيه ان روسيا لا يمكن ان تعتبر وفق المعايير الدولية من البلدان الفقيرة او من البلدان ذات الديون الخارجية الضخمة. ويعتقد نائب رئيس الوزراء ان الاشارة الى بولندا او مصر في هذا المجال تعتبر شيئا غير لائق. وكان وضع روسيا في عام ١٩٩٣ بالنسبة الى المدفوعات الفعلية للتصدير (٥٪ فقط) افضل بكثير من وضع بلدان مدينة اخرى مثل البرازيل او الارجنتين (اكثر من ١٠٪). وبذلك فان البلاد بلغت مستوى واطئا للمدفوعات بشكل لا مثيل له.

كما يرى الكسندر شوخين انه في حالة اعادة جدولة الديون فستواجه موسكو ضرورة ان تدفع مبالغ اكبر مما تدفعه الآن. علاوة على ذلك تظهر الخبرة بأن الغاء الديون ينسف الثقة بالمدين كشريك في الميدان الائتماني والمالي. في الوقت ذاته يلمح نائب رئيس الوزراء الى عدم ارتياحه ايضا من شكل وهيكلية الديون الخارجية الروسية اليوم. ووفقا للمعلومات المتوفرة فقد اعلنت الحكومة الروسية طريقة جديدة لتسديد الديون الخارجية، ويخلو هذا المشروع من بند الغاء الديون، في ما ينفي على جدولة الديون الخارجية وليس المدفوعات الخارجية فقط ووضع حد اقصى للمدفوعات يمكن ان يزداد بمرور الزمن، ويمكن ان يعتمد كأساس في تحديد الحد الاقصى والتنبؤ بميزان المدفوعات في فترة متوسطة. ويري شوخين ان هذه الطريقة الجديدة يمكن ان تقوي عنصر تحديد موعد تسديد الدين من وجهة نظر وضع الميزانية، كما يمكن ان تخفف الاوضاع في مجال تسديد الديون عموما، لأن روسيا يجب ان تسدد في الاعوام المقبلة مستحقات كبيرة جدا. وقد علق بعض المراقبين في موسكو على هذه الخلافات في داخل الحكومة وخلصوا الى استنتاج مؤداه بأنها كانت ستنبثق في كافة الاحوال عن قصد او من دونه. وبعد تصريحات الوزير دافيدوف أصاب الذعر الدائنين وفي مثل هذه الظروف يمكن ان تستغل روسيا الوضع لصالحها، ويعترف كل من شوخين ودافيدوف بأن الصيغة المالية لخدمة الديون الخارجية الروسية يمكن ان تغدو في المستقبل القريب عبئا ثقيلا جدا على روسيا.

ولهذا لا يستثني المراقبون ان تسفر هذه المناقشات عن وضع يروق الى روسيا اكثر. كما لا يستثنى المراقبون ان تجذب هذه المناقشات انتباه نادي باريس الى مسألة مديونية الدول المستحقة للاتحاد السوفياتي السابق والتي تتجاوز ديون روسيا والاتحاد السوفياتي مجتمعة.

بعد تأهيل «الأهلي» ووضع «الجزيرة» تحت ادارة جديدة:

البنوك السعودية تواجه التحديات من «قاعدة سليمة»

نشرت مجلة «ذي بانكر» البريطانية في عددها لشهر ايلول/سبتمبر الماضي، تحقيقاً عن وضعية القطاع المصرفي السعودي في مرحلة التباطؤ الاقتصادي الراهنة بسبب هبوط عائدات النفط. وقد أشار التحقيق الذي كتبه اندرو كانينغهام رئيس التحرير المشارك في نشرة MEES البترولية التي تصدر من قبرص، الى ان المصارف السعودية ما زالت تحقق أرباحاً معقولة لكنها لا تشبه الارباح الخيالية السابقة، وخاصة في الفترة حتى مطلع التسعينات. وتنشر «الميزان» التحقيق المذكور بحرفيته:

بعد سنوات ثلاث من الأرباح الجمة المتصاعدة، هبطت المصارف السعودية الى الارض عام ١٩٩٤ بشيء من الارتطام. فقد اجتمعت عوامل عدة لتشكل ظروف تشغيل صعبة، هي أصعب ظروف تشهدها المصارف السعودية منذ أواسط الثمانينات، ومنها التباطؤ الاقتصادي الناشيء من جراء هبوط العائدات النفطية، بالاضافة الى توقف السندات الحكومية العالية الفائدة.

ومع ذلك، ينتظر ان يعلن معظم المصارف زيادة في الأرباح خلال ١٩٩٤، وإن كانت هذه الزيادات تختلف عن الزيادات الهائلة في السنوات الأخيرة.

وهناك عدد من المصارف لم يستطع ان يسجل سوى زيادات رمزية خلال النصف الأول من السنة، وهناك عدد آخر سوف يضطر الى زيادة المؤونة لتغطية الديون الهالكة خلال النصف الثاني من السنة نظراً لأن الأحوال الاقتصادية ما زالت متباطئة.

لكن البنوك السعودية تواجه هذه التحديات من «قاعدة سليمة»: فالقطاع المصرفي بمجمله ما زال مربحاً وحسن الادارة. وأحسن المصارف أداء بلغت نسبة ربحه الى رأس المال في ١٩٩٣ حوالى ٢٠.٪ (انظر الجدول)، كما ان معظم المصارف وزع على المساهمين أرباحاً نقدية وفيرة. وقد حقق أحسنها عائداً على الموجودات زادت نسبته على ١.٥٪.

لقد زادت البنوك التجارية (١٢ مصرفاً) باستثناء ثلاثة منها رأس مالها خلال السنتين الماضيتين، وتم ذلك في معظم الحالات بتحويل المال الاحتياطي الى رأس مال عامل. لكنها بعضها مثل «السعودي - البريطاني»، و«بنك الرياض» و«بنك القاهرة السعودي»، زادت رأس مالها من خلال طرح أسهم للاكتتاب العام فزاد الاقبال عما هو مطلوب.

وليس في المملكة الآن أي بنوك «تعاني من صعوبات». وحتى «بنك الجزيرة» الذي ظل لسنوات عديدة هائماً على غير هدى تحت عقد ادارة مع «بنك باكستان الوطني»، أخذ الآن يسير في الاتجاه الصحيح تحت ادارة جديدة.

أما النهوض الأهم فهو الذي شهده «البنك الأهلي التجاري»، أكبر البنوك السعودية والخليجية قاطبة. فقد قطع «الاهلي التجاري» سنة من برنامج النهوض زاد رأس ماله خلالها بمقدار ٦ مليارات ريال (١.٦ مليار دولار). كذلك وضعت مؤونة ضد الديون الهالكة او جرت تغطيتها، وأدخل على البنك نهج جديد في الادارة. لكن نهج الممارسات السابقة ما زال يضع البنك في المراتب الأدنى ربحية، ويقول كبار المسؤولين انه سوف يعود الى تسجيل أرباح أعلى من المتوسط بحلول عام ١٩٩٦.

ومن العوامل الكبرى التي أدت الى الربح في الأعوام الثلاثة الماضية، العائدات المتأتية من «سندات التنمية الحكومية»، التي بدأ اصدارها في ١٩٨٨ كوسيلة لتغطية العجز المتكرر في ميزانية الدولة. ولما كانت مدة استحقاق هذه السندات لا تتعدى خمس سنوات فقط. وعوائدها تزيد على السندات الاميركية بين ٣٠ و٥٠ نقطة أساس، فقد استطاعت المصارف السعودية ان تجني عوائد عالية في وقت كانت فيه الفوائد على القروض المحلية آخذة في الهبوط على خطى الاتجاهات العالمية.

لكن هذه السندات العالية الفائدة قد توقفت الآن لتحل محلها سندات بفائدة أقل. والمعروف ان البنوك السعودية أعجز من غيرها من المصارف عن تعويض هذا النقص في العائدات بخفض كلفة الأموال المودعة، لأن جزءاً كبيراً من هذه الودائع السعودية، ربما بلغ نصفها، لا تدفع عليه اي فائدة لاعتبارات دينية.

فالبنك السعودي - الاميركي، وهو اول من اشترى كميات كبيرة من السندات الحكومية، كان أول من تأثر بفقد الفوائد العالية عليها. اذ بعد سنتين من النمو الاستثنائي، لم تزد أرباحه الا لماماً خلال عام ١٩٩٣. ومع ذلك، ظل «السعودي - الاميركي» أحد اكثر البنوك المحلية ربحاً متواصلا الى جانب «السعودي التجاري المتحد» و«السعودي - البريطاني».

لقد بدأ التباطؤ الاقتصادي في المملكة من نهاية السنة الماضية، فلم يكن بد من تباطؤ محدود، ولو كجزء من الدورة الاقتصادية الطبيعية، بعد سنتين من «البحبوحة المصغرة» في أعقاب حرب الخليج. غير ان انهيار أسعار النفط في نهاية ١٩٩٣ دفع الامور من حالة التباطؤ الى حالة الركود، وبالتالي فانه من المتوقع ان يكون النمو الاقتصادي الحقيقي لهذه السنة سلبياً، وإن كان القطاع الخاص سوف يحافظ على درجة من النمو فوق الصفر.

إن التباطؤ الاقتصادي المحلي له تأثيران رئيسيان على المصارف السعودية. أولهما، توقف الزيادة في الودائع مع هبوط عائدات الحكومة، وثانيهما، ارتفاع موجبات تغطية الديون الهالكة مع تزايد المصاعب التي تعاني منها شركات القطاع الخاص من جراء التأخير في المدفوعات الحكومية. وبات أمراً معروفاً ومقبولاً ان على المصارف ان تزيد موجباتها هذه لعام ١٩٩٤.

ويقول أحد المحللين السعوديين تعليقاً على ذلك: «لقد بدأ المصرفيون يدققون في أحوال الاقتصاد المحلي، كما راحوا يتفحصون هوية زبائنهم بدقة».

غير انه من المستبعد ان تواجه المصارف مصاعب من النوع الذي واجهته في أواخر الثمانينات. فقد أخذت المصارف تتشدد اكثر من السابق في عمليات الاقراض. كما إن المقترضين باتوا أقوى وأدرى.

ويتساوى في الأهمية التحدي الراهن للحفاظ على زيادة في الارباح، مع الغاية البعيدة المدى في الحفاظ على السيولة والمرونة في وجه ركود الودائع وتزايد الطلب على التسليف من قبل الهيئات الحكومية.

وحتى الآن لم يشكل الدين الحكومي مزاحمة ملحوظة على التسليف للقطاع الخاص، لكن اذا استمرت الاتجاهات الحالية فان هذه المشكلة سوف تنشأ في غضون سنتين.

لقد شهدت ميزانيات البنوك السعودية تحولاً جذرياً منذ نهاية الثمانينات حين عزت فرص الاقراض الداخلي فاضطرت المصارف الى استثمار ما نسبته ٤٠ - ٤٥٪ من موجوداتها مع مصارف خارجية. ومنذ ذلك الحين زاد التسليف الى القطاع الخاص بحوالى ٥٠٪، والأهم من ذلك، ان الدين الحكومي بدأ يقتطع جزءا كبيرا من تلك الميزانيات.

فما يحمله القطاع المصرفي من أوراق مالية، كثير منها على شكل سندات تنمية للحكومة السعودية، ارتفع من ١٦٪ من مجموع الموجودات المصرفية في ١٩٩٠ الى ٣٢٪ في نهاية ١٩٩٣. كما إن البنوك قد دعيت لتقديم قروض مباشرة الى الحكومة منها تسهيلات قدمتها البنوك المحلية بقيمة ٢.٥ مليار دولار في ايار/مايو ١٩٩١، وبقيمة ١.٨٥ مليار دولار في آذار/مارس لتمويل المدفوعات المترتبة من المشتريات العسكرية الاميركية. لكن الطلب الاكبر الناشيء الآن هو من المنافع العامة (الحكومية) كشركات الكهرباء، والشركات البتروكيمياوية المختلفة. هذه المنافع تحتاج الى ما لا يقل عن مليارين من الدولارات خلال الاشهر القليلة المقبلة فقط.

حتى الآن، ما زالت المصارف قادرة على تلبية هذه الزيادة في طلبات التسليف للقطاعين العام والخاص باستدعاء أموال من الخارج وباستدراج المزيد من الودائع في الداخل. لكن امكانية استدعاء الاموال باتت محدودة نظرا لان المتبقي من الودائع بين المصارف (انتربنك) لا يتعدى ١٥٪ من الموجودات. كذلك شحت الزيادة في الايداع او تلاشت، اذ إن الاستدعاء الكبير للاموال الخاصة الذي حصل في أعقاب حرب الخليج قد أخذ يتباطأ، كما تقلص حجم الودائع الحكومية نتيجة للهبوط في العائدات النفطية.

وبعد خمس سنوات على بدء برنامج «سندات التنمية الحكومية»، تأتي الاصدارات الجديدة من السندات كتسهيلات مستحقة معاد تدويرها بدل زيادة اجمالي السندات غير المسددة. فقد جرى سداد قروض ميزان المدفوعات البالغة ٢.٥ مليار دولار والمعطاة للحكومة في شهر ايار/مايو ١٩٩١، سداداً كاملاً.

ويقول مدير أحد المصارف المحلية: «ان نسبة الدين الحكومي في ميزانيتي هو الآن على أدنى مستوى له منذ سنوات عديدة».

وتعتمد الحكومة حتى الآن في تمويل عجزها السنوي على الاصدارات الجديدة من السندات، وعلى السحب من الاحتياطي. ويقدر هذا العجز رسميا بمبلغ ٨ مليارات دولار في السنة، وربما كان اكثر من ذلك في الواقع. (ميزانية ١٩٩٤ متوازنة رسمياً، لكن المتوقع ان يحدث شيء من العجز).

ولما كان الاحتياطي الملموس الآن يقدر بحدود ١٠ مليارات دولار (باستثناء المال الموقوف لدعم قيمة الريال وتغطية كتب الاعتماد) فانه من المتوقع ان تطرأ زيادة على الاقتراض الحكومي خلال السنتين المقبلتين.

وبما ان العائدات الحكومية هي المحرك الذي يدفع الجهاز المالي السعودي، فان حظوظ البنوك تتوقف هي ايضا على أسواق النفط، وان كانت البنوك تعتمد على المال الحكومي الذي يرشح عبر ذلك الجهاز.

وقلما كان ذلك سبباً للمشاكل في الماضي، مع انه لوحظ في المملكة ان الزيادات الاخيرة في أسعار النفط لم تؤد، حتى الآن على الاقل، الى خفض ملحوظ في تأخير المدفوعات على العقود الحكومية.

وضعيات المصارف السعودية حتى نهاية ١٩٩٣ (*)

اسم المصرف	رأس المال (بملايين الريالات)	الموجودات (بملايين الريالات)	نسبة رأس المال الى الموجودات (٪)	الارباح (بملايين الريالات)	نسبة الربح الى رأس المال (٪)
البنك الأهلي التجاري	٦.٩٥٢	٦٦.٨٤٨	١٠.٤	٥٠٣.٢	٧.٢
بنك الرياض	٦.٩١٦	٥٢.٣٥٥	١٣.٢	٩٢٢.٠	١٣.٣
شركة الراجحي المصرفية	٣.٨٠٧	٢٨.٥٩٨	١٣.٣	٨٠١.٨	٢١.١
البنك السعودي - الاميركي	٣.٢٤٣	٣٩.٤٧٥	٨.٢	٩٤٩.١	٢٩.٣
البنك السعودي - البريطاني	٢.٥٠٠	٢٢.٧٦٨	١١.٠	٤٠٢.٦	١٦.١
البنك السعودي - الفرنسي	٢.٤٣٤	٢٥.٤٦٩	٩.٦	٣٣٦.٨	١٣.٨
البنك العربي الوطني	٢.٤٠٤	٣٢.٤٠٨	٧.٤	٤٩٥.٢	٢٠.٦
بنك القاهرة السعودي	١.٥٨٩	١٥.٥٥٢	١٠.٢	٢١٤.٠	١٣.٥
البنك السعودي - الهولندي	١.١٧٣	١٤.٩١١	٧.٩	١٨٠.١	١٥.٤
البنك التجاري السعودي المتحد	١.٠٨٦	١٠.٤٣٩	١٠.٤	٢٦٤.٥	٢٤.٤
بنك الجزيرة	٥٩٢	٥.٦٦٢	١٠.٥	٤٠.٠	٦.٨
بنك الاستثمار السعودي	٣٦١	٦.٢٤٥	٥.٨	٦٠.١	١٦.٧

(*) أرقام «بنك الجزيرة» فقط حتى نهاية ١٩٩٢

بنك دبي الاسلامي يضاعف رأسماله

نمو في الموجودات الأجنبية لبنوك دولة الامارات

قرر «بنك دبي الاسلامي» مضاعفة رأسماله بدعوة المساهمين الى شراء أسهم جديدة للبنك بحيث يصبح رأس المال المدفوع ٤٢٠ مليون درهم، (١١٤.٤ مليون دولار). وبذلك يصبح البنك المذكور أكبر بنك اسلامي في العالم من حيث رأس المال.

ويصدر البنك ٢.١ مليون سهم بقيمة ١٠٠ درهم (٢٧.٢ دولار) لكل سهم.

ومع ان «بنك دبي الاسلامي»، سوف يصبح أكبر البنوك الاسلامية في العالم من حيث رأس المال، الا أنه سوف يبقى في المرتبة الثانية من حيث الموجودات بعد «بنك فيصل الاسلامي».

والمعروف ان «بنك دبي الاسلامي» مملوك في غالبيته من مستثمرين في القطاع الخاص، باستثناء ٢٢٪ منها حصة ١٢٪ لحكومة دبي و١٠٪ لحكومة الكويت.

ولم يستطع البنك ان يوزع أي أرباح على مساهميه خلال السنوات الثلاث الماضيات، الا انه قرر توزيع ٦٪ من أرباحه الصافية لعام ١٩٩٣ والبالغة ١٧ مليون درهم (٤.٦٣ مليون دولار).

ويتوقع القائمون على «بنك دبي الاسلامي» ان تقفز الأرباح لهذه السنة الى ٢٨ مليون درهم، (٧.٦٢ مليون دولار)، بسبب تحسن المناخ الاقتصادي في الخليج.

وكانت موجودات البنك قد شهدت تزايداً متواصلا خلال السنوات القليلة الماضية فبلغت رقماً قياسياً في نهاية ١٩٩٣ مقداره ٦.٨ مليار درهم (١.٨٥ مليار دولار).

وتأتي زيادة رأس مال «بنك دبي الاسلامي» في اطار سياسة نقدية عامة تنتهجها حكومة دولة الامارات مطابقة للمقاييس التي وضعها «بنك التسويات الدولي» في مدينة «بال» السويسرية. ومن هذا القبيل ايضا زاد «البنك التجاري الدولي» في رأس الخيمة رأس ماله بنسبة ١٠٠٪ على مرحلتين، المرحلة الأولى بنسبة الثلثين (٦٦.٦٪) ومقدارها ٦٠ مليون درهم (١٦.٥ مليون دولار). أما المرحلة الثانية فترفع رأس المال المدفوع الى ١٢٠ مليون درهم (٣٣ مليون دولار)، وهي بنسبة ٢٠٪ من رأس المال الاصلي مضافا اليه الزيادة المقررة للمرحلة الأولى.

وبذلك يكون «التجاري الدولي» خامس بنك في الامارات يرفع رأس ماله. وكان البنك؛ قد أعلن عن أرباحه للسنة الماضية، وبلغت ١٠.٢ مليون درهم (٢.٨ مليون دولار)، اي ما يعادل ١٩٪ من الحقوق الصافية للمساهمين. وقد خصص البنك مبلغ ٤.٨ مليون درهم (١.٣ مليون دولار) كمؤونة لمواجهة الديون الهالكة، فتكون أرباحه الصافية ٥.٤ مليون درهم (١.٥ مليون دولار).

وكانت ودائع البنك في السنة الماضية قد زادت بنسبة ٩١٪ من ٨٩.٧ مليون درهم، (٢٥ مليون دولار) الى ١٧٢ مليون درهم (٤٨ مليون دولار)، بينما زادت التسهيلات الائتمانية من ٩٠.٤ مليون درهم (٢٣.٥ مليون دولار) الى ١٥٧ مليون درهم (٤١ مليون دولار)، أي بنسبة ٧٤٪.

وظلت بنوك دولة الامارات من المستثمرين الرئيسيين في الاسواق العالمية، على الرغم من التقلب الحاد في أسعار العملات وهبوط أسعار الفائدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وعلى الرغم من هبوط الموجودات الخارجية لبنوك الامارات (٤٧ بنكا) بنسبة ٤٪ في ١٩٩٢، الا انها ظلت تشكل ما يزيد على أربعين في المائة من موجوداتها الاجمالية البالغة ١٥٥.٢ مليار درهم (٤٢.٣ مليار دولار) حتى نهاية شهر اذار/مارس من السنة الحالية.

وعلى أساس النسبة المبينة أعلاه تكون الموجودات الخارجية لبنوك دولة الامارات، ومعظمها في الغرب، قد بلغت في شهر اذار /مارس الماضي ٦٣ مليار درهم (١٧.٢ مليار دولار)، نظير ٦٧.٩ مليار درهم (١٨.٥ مليار دولار) في نهاية ١٩٩٢.

أما التسهيلات والقروض المحلية التي قدمتها البنوك الوطنية (١٩ بنكاً) والبنوك الأجنبية (٢٨ بنكا) حتى نهاية آذار /مارس الماضي فقد بلغت في مجملها ٧٤.٦ مليار درهم (٢٠.٣ مليار دولار)، أي بنسبة نصف موجوداتها تقريبا. وقد ذهب نصف هذه القروض والتسهيلات الى قطاعي البناء والتجارة، فيما توزع النصف الآخر على الصناعة والمواصلات والاتصالات والاسكان والزراعة والكهرباء.

ومن الامور الملفتة للنظر ضعف الاستثمارات الداخلية لبنوك دولة الامارات. فالاستثمارات المصرفية داخل دولة الامارات لم تصل الى اكثر من ١.٢٢ مليار درهم (٣٣٢ مليون دولار) فقط، اي ما نسبته ٠.٨٪ (اقل من واحد في المائة) من الموجودات الاجمالية للمصارف، او ما نسبته ١.٩٪ من الموجودات الخارجية لتلك المصارف ليس الا.

والمعروف ان بنوك الامارات تستثمر في الخارج من أصل موجوداتها الخارجية ٧.٣٤ مليار درهم (مليارات من الدولارات)، فتكون نسبة استثماراتها الداخلية الى استثماراتها الخارجية ١٦.٦٪.

لكن المصادر المصرفية في ابوظبي تتوقع ان تزيد أرباح المصارف في السنة الجارية عما كانت عليه في السنة الماضية. وتوقعت المصادر المذكورة ان تزيد بالمقارنة مع نتائج ١٩٩٣ بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ في المائة نظرا للتوسع الملحوظ في القطاع التجاري وفي القطاع العقاري وفي السياحة خلال النصف الاول من السنة. وبالاضافة الى التحسن في القطاعات المذكورة، فان الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه ان يسعف القطاع المصرفي. كما ان البنوك الاماراتية قد استحدثت وسائل جديدة للاستثمار كفيلة بجذب المزيد من الأموال والودائع الى البنوك.

الرئيس الجديد لمجلس التجارة والتنمية الدولي:

مشكلة النقص في الطلب تحرم الدول النامية من ثمار الانفتاح على الأسواق العالمية

فور انتخابه رئيساً لمجلس التجارة والتنمية في منظمة «اتفاقية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (اونكتاد) خلفاً للرئيس الاردني الشريف فواز شرف ، أعلن ريتشارد بيرس، وهو ممثل جامايكا، في افتتاح الدورة الخريفية للمجلس (١٩ – ٣٠ ايلول/سبتمبر) ان انقطاعاً شجاعاً عن السياسات التجارية والانمائية السابقة لا بد منه لمعالجة القضايا الملحة والضاغطة وأهمها: التفاوت الاقتصادي على المستوى العالمي، وتزايد الفقر والبطالة.





كان تقرير «اتفاقية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» لعام ١٩٩٤ (راجع «الميزان»، العدد ١٢، المجلد الاول، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤) صريحاً في دعوة الدول الصناعية المتقدمة الى ضرورة التخلي عن سياسة التشدد في الادارة الاقتصادية الشاملة وعن التركيز على «جانب العرض» في معادلة العرض والطلب، وذلك من أجل تحفيز النمو عن طريق تشجيع الطلب.

وقد تبنى ريتشارد بيرس مضمون هذا التقرير بعد انتخابه رئيساً لمجلس التجارة والتنمية قائلاً: إن هذا الانقطاع عن السياسات التي درجت في السنوات العشر الماضيات هو وحده الكفيل بأن تجني الدول النامية الثمار الموعودة للانفراج أو الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته خلال تلك الفترة لفتح اقتصادياتها على الاسواق العالمية.

وقال ريتشارد بيرس في مطالعته ان الاستنتاجات التي خرج بها تقرير المنظمة الدولية حول التجارة والتنمية من تحليله للتجربة الانمائية في شرق آسيا قد تبدو غير دارجة من حيث انها تفسر الى حد كبير النمط الاساسي الشائع حالياً حول مقومات الاستراتيجية التنموية الملائمة، وتركز تركيزاً قسرياً على دور الدولة في عملية التنويع الناجح وفي عملية التصنيع.

وأشار الى ان تقرير «اونكتاد» سلط الضوء على نجاعة المناهج البراغماتية، وعلى الخاجة الى سياسات اقتصادية متنوعة ومتمايزة استجابة لأحوال سياسية واقتصادية واجتماعية متنافرة سائدة في البلدان النامية.

وتحدث بيرس عن «جولة الاوروغواي» في اطار منظمة «غات»، فقال ان مهمة المجلس الذي يرأسه هي التوصية بادخال «البعد التنموي» في وضع القواعد المتعددة الاطراف، وتنفيذ المناهج التي اتفق عليها في مراكش، وعلى وجه الخصوص بالنسبة الى ضرورة اقامة «شبكة وقاية» او ضمانات تحضن الاقتصاديات المتضررة من التأثيرات السلبية الناشئة من التكيف مع نظام تجاري حر، وخاصة البلدان التي تعتمد على سلعة معينة، وتلك التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية، والدول الشديدة المديونية والأقل نمواً والتي ليست بعد في مركز يمكنها من المنافسة الفعالة.

الشريف شرف

اما الرئيس السابق للمجلس المندوب الاردني الشريف فواز شرف، فقد قال ان القرارات التي اتخذها المجلس في دورته السابقة يجب ان تمكن الدول المعنية من استقراء الدروس الملائمة في السياسات المحلية والدولية، بالاضافة الى التعاون المتعدد الاطراف في مجال التنمية.

واشار الى ان مركز «اونكتاد» قد تعزز بصفتها نقطة الارتكاز الصحيحة داخل الامم المتحدة ذاتها للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والشؤون المتصلة بها والتي تهم بصورة جدية بلدان العالم كافة.

وقال الشريف شرف: إن الدور النهائي لاعضاء المنظمة هو تحقيق معدلات ثابتة من النمو المتواصل في جميع البلدان وتسريع انماء الدول النامية بحيث تستطيع الشعوب جميعها التمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي لائق.

هبوط المداخيل

وتحدث ادريانو الفريدو تيكسيرا باريرا (انغولا) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال ان تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤ هو اسهام مهم في النقاش الدائر حول القضايا الأساسية التي تواجه البلدان النامية نتيجة للتغيرات السريعة المتلاحقة على المستوى العالمي. وقال: ان الانتاج الاجمالي لمجموعة الدول النامية ككل يتوقع له ان ينمو بنسبة ٤٪ فقط خلال هذه السنة، وان التفاوت بين الاقاليم ما زال كبيرا.

واضاف باريرا قائلا: إن معدل الدخل الفردي في بعض الدول النامية ما زال آخذاً في الهبوط على الرغم من تطبيق برامج للتعديلات البنيوية.

ومضى قائلاً: انه في غياب نهوض اقتصادي مستمر في البلدان الصناعية المتقدمة، لن تحل مشكلة النقص في الطلب العالمي، ولن تتحسن ظروف عدد ليس بقليل من البلدان النامية. فما لم يتسارع النمو في البلدان الصناعية، فانه من المستبعد ان يتواصل النهوض الاخير في اسعار السلع والمواد. كما يبقى من المستبعد اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة دفق الموارد المالية الى البلدان النامية وتخفيف ديونها الخارجية أو شطبها في بعض الحالات.

اجراءات الحماية

ولاحظت مجموعة الـ ٧٧ بقلق بالغ الجهود التي تبذلها قوى الحماية في بعض البلدان ، ليس فقط لتأخير ابرام اتفاقيات «جولة الاوروغواي» ، وانما ايضا لادخال قيود مشددة مخالفة للاتفاقية نصاً وروحاً.

ودعت المجموعة الامانة العامة لمنظمة «اونكتاد» ان تمحص اكثر في تقويمها للجولة المذكورة، على ان تكون الدراسات الخاصة بهذا الموضوع في اطار العمل الاجرائي وتتضمن اقتراحات لمبادرات مستقبلية. ذلك انه من الضروري العمل من أجل وضع برنامج مستقبلي للتجارة الدولية يعطي اولوية لمخاوف ومصالح البلدان النامية.

وقال الناطق باسم المجموعة: إن «اونكتاد» يمكنها ان تلعب دوراً مهماً في ضمان نتائج متوازنة وعادلة للمداولات المتعددة الاطراف حول التجارة والبيئة، بتقديم من جملة اشياء عديدة معلومات حول النظم الجديدة للمنتوجات وتأثيراتها المحتملة على حركة التجارة. واضاف ان المجموعة تتفق في الرأي مع «اونكتاد» ، كما ورد في الدراسة التي أعدتها أمانة المنظمة، من انه على الرغم من ان سياسات ادارة الانتاج مهمة لحماية البيئة، فانه ليس هناك ما يبرر تطبيق تلك المقاييس على المنتوجات المستوردة، نظراً لأن كافة المشكلات البيئية الناشئة من سياسات ادارة الانتاج هي مشكلات محلية ولا تنتقل عبر المنتوجات.

المساعدات الانمائية الرسمية

وقال جمال الدين سيد (بنغلاديش): إن زيادة المساعدات الانمائية الرسمية الى الدول الأقل نمواً، من شأنها ان تولد مزيداً من الطلب، وبالتالي تساعد على خفض البطالة في أنحاء العالم.

واضاف يقول انه بالنظر الى ترابط الاقتصاد العالمي، فان الخسائر في الداخل من جراء اختلال الموازين التجارية تمثل أداة لانتقال الموارد الاقتصادية الحقيقية من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية. والدول الأقل نموا تتطلع الى «اونكتاد» لمساعدتها على تنسيق الاحكام الخاصة بتلك البلدان والمتضمنة في القرار الوزاري المتخذ في مراكش. فبالاضافة الى تعزيز الفرص التجارية، تحتاج الدول الاقل نمواً الى تمويل خارجي لتنويع الانتاج واقامة البنية التحتية، وبناء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية.

الافتراق الاوروبي

وباسم الاتحاد الاوروبي تحدث الالماني روديجر ليمب قائلاً: إن الدول الاوروبية المنضوية في الاتحاد تتطلع الى نقاش مثير حول «تقرير التجارة والتنمية».

على ان الاستنتاجات التي خرج بها الاوروبيون تفترق في بعض الحالات افتراقا حاسماً عن الأداء التي عبر عنها التقرير المذكور.

الاقتصاد الفلسطيني

وكالعادة، ناقش المجلس في دورته الخريفية الموضوع الفلسطيني من خلال مراجعة مساعدات «اونكتاد» الى الشعب الفلسطيني. ولهذه الغاية درست الامانة العامة للمنظمة التطورات التي طرأت على المناطق الفلسطينية المحتملة من تموز/يوليو ١٩٩٣ الى حزيران/يونيو ١٩٩٤ مع اهتمام خاص بالتجارة الخارجية.

وبحث المجلس في اللجنة الدورية برئاسة اليمني يحيى جغمان تأثير المناخ السياسي الجديد على القاصتاد الفلسطيني بما في ذلك تأثيرات الاتفاقات الاسرائيلية – الفلسطينية والمساعدات الدولية التي ينتظر لها ان تصل الى ١.٢ مليار دولار وتتعلق بنشاطات داعمة للقطاع التجاري الذي شهد تدهوراً طويل الأمد من حيث نسبة البضائع المصدرة الى الناتج المحلي الاجمالي. فقد هبطت هذه النسبة من ٤١٪ في عام ١٩٨١ الى ١٣٪ فقط في ١٩٩٣.

وتهدف اقتراحات الامانة العامة الى تعزيز أدوات تخطيط ووضع السياسة التجارية، وتحسين الاجراءات والمعلومات التجارية، ودعم النقل البحري والبنية التحتية لوسائل النقل الاخرى المتصلة به، والاصلاحات القانونية والتنظيمية المؤثرة في التجارة والاستثمار، وتقوية طاقات الادارة المالية.

الذكرى الثلاثون

وبمناسبة الذكرى الثلاثين لقيام «اونكتاد» (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) تقام ندوة دولية في مدينة كولومبوس بولاية اوهايو الاميركية بين ١٧ و٢١ تشرين الاول/اكتوبر الجاري حول «الكفاءة التجارية».

وكان مجلس التجارة والتنمية قد احتفل بهذه المناسبة بندوة استضافتها الحكومة السويسرية يومي ٢٧ و٢٨ ايلول/سبتمبر الماضي بعنوان «افاق التجارة للبلدان النامية حتى العام ٢٠٠٠ وما بعد» شارك فيها اكاديميون وخبراء وممثلون عن منظمات دولية.

التقرير السنوي للبنك الدولي

تفاوت كبير في أداء الاقتصاديات العربية وأسباب سياسية وراء انخفاض القروض للشرق الاوسط وشمال افريقيا

تحتاج منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن خمسة في المائة سنويا حتى نهاية العقد لتجنب تدهور أداء دولها الاقتصادي مجددا ، وتصاعد البطالة واتساع حزام الفقر، بعد تعرض معظم دول المنطقة لهبوط مستمر في معدلات النمو وتعاظم فوارق الاداء والارقام السكانية.

وافاد البنك الدولي في تقريره عن السنة المالية ١٩٩٤ الذي اصدره في واشنطن بتاريخ ٩/٢٥، ان تراجع ما اقرضه لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا أدى الى خفض الاقراض العام الذي قدمه الى دول العالم العام الماضي.

وتراجعت تعهدات البنك الدولي الخاصة بالاقراض التي قدمها في السنة المالية ١٩٩٤ التي انتهت في ٣٠ حزيران /يونيو الماضي، بمقدار ٢.٩ مليار دولار ووصلت الى ٢٠.٨ مليار دولار . وكان التراجع حادا على نحو ملحوظ في ما قدمته الهيئة الرئيسية المقرضة في البنك الدولي، وهي بنك الاعتمار والتنمية الدولي. اذ تراجعت القروض التي قدمتها هذه الهيئة من ١٦.٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى ١٤.٢ مليار دولار سنة ١٩٩٤، وكان ما قدمته هذه الهيئة اقل بكثير من مبلغ الـ ١٧ الى ١٩.٥ مليون دولار الذي توقع المسؤولون في البنك الدولي ان تقدمه هذه الهيئة مطلع السنة الجارية.

الا ان ما قدمته وكالة التنمية الدولية، التابعة ايضا للبنك الدولي والتي تتخصص في تقديم القروض الميسرة، لم يسجل سوى تراجع ضئيل ووصل الى ٦.٦ مليار دولار.

وتضافرت عوامل سياسية واقتصادية في التسبب في تراجع اقراض البنك الدولي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، على حد ما يقول المسؤولون فيه. ويبلغ مجموع ما تعهد البنك الدولي تقديمه من قروض جديدة الى دول المنطقة ١.١٥ مليار دولار، اي اقل مما تعهد تقديمه العام الماضي بمقدار ٧٠٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من التقلبات التي تحدث سنويا في ما يقرضه البنك الدولي، يعتبر امرا مهما تراجع الاقراض عام ١٩٩٤ عن مستوى متوسط الاقراض في التسعينات وهو المتوسط الذي وصل الى ١.٧ مليار دولار، كما يقل الاقراض في السنة المالية الجارية قليلا عن متوسط ما اقرضه البنك الدولي لدول المنطقة في النف الثاني من الثمانينات والذي بلغ ١.٢ مليار دولار.

وتراجع اقراض البنك الدولي خصوصا لمصر والجزائر واليمن وايران. ويقول المسؤولون في البنك ان العوامل الاقتصادية كانت الاهم في تراجع الاقراض وخطوط الاعتماد التي قدمتها وكالة التنمية الدولية لمصر الى ١٢١ مليون دولار فقط العام الماضي. وكانت مصر مستخدما رئيسيا لمورد البنك الدولي في السنوات الاخيرة، فقد بلغت القروض وخطوط الاعتماد الاجمالية التي قدمت لها وحدها بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ نحو ١.٢ مليار دولار.

لكن القروض وخطوط الاعتماد التي قدمت الى مصر عام ١٩٩٤ ذهبت لدعم مشروع واحد فقط لتحديث الزراعة المصرية عن طريق توفير خدمات مالية واستشارية للمزارعين المصريين وتنمية المنافسة في سوق التمويل في الارياف.

ويدعم البنك الدولي حاليا المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادي وبرنامج تعديل البنى الاقتصادية المصرية. وهما البرنامجان اللذان تتولى الحكومة المصرية تنفيذهما. لكن البنك الدولي يوفر الدعم في هذا المجال من دون تقديم قروض جديدة خاصة بتعديل البنى وهي قروض تكون عادة كبيرة وتوزع او تصرف بسرعة - لأن مصر تتمتع حاليا بفائض في ميزان عائدتها يصل الى ١٨ مليار دولار.

ويقول المسؤولون في البنك الدولي ايضا انهم على بعض الخلاف مع الحكومة المصرية في شأن ما يجب ان يشدد ويركز عليه برنامج الاقراض. فالبنك الدولي يرغب في ان تركز مصر على مشاريع القطاع الاجتماعي ، لكن يبدو ان الحكومة المصرية تمكنت من الحصول على هبات وعلى مصادر تمويل اخرى بديلة لهذا القطاع. ويقال ، من جهة اخرى، ان المسؤلين المصريين يسعون الى الحصول على دعم البنك الدولي لمشاريع صناعية، في حين يخفض البنك اقراضه في هذا المجال ويبدي عدم اهتمام باقراض القطاع الصناعي المصري بسبب هيمنة الصناعات التي تملكها الدولة على هذا القطاع وبسبب بطء الجهود التي تبذلها مصر من اجل التخصيص.

وكان برنامج الاقراض الخاص بالجزائر يسير في صورة جيدة في الاعوام القليلة الماضية، لكنه تراجع بسبب الاضطرابات السياسية هناك هذا العام. ويذكر ان البنك اقرض الجزائر اكثر من ١.٣ مليار دولار منذ ١٩٩٠. اما العام الماضي فقد دعم البنك الدولي مشروعين فقط بقيمة اجمالية وصلت الى ١٤٠ مليون دولار (١٠٠ مليون دولار لمشروع يتناول اعادة تأهيل انظمة توزيع المياه في عشر مدن جزائرية و٣٠ مليون دولار لمكافحة الجراد الذي كان من المتظر ان تصيب افته الجزائر في اواخر عام ١٩٩٣ ومطلع السنة الجارية).

ويلفت المسؤلون في البنك الدولي ايضا الى ان برنامج البنك في اليمن يستحق ان يوضع في فئة البرامج التي تراجعت العام الماضي بسبب الاضطرابات السياسية على الرغم من ان مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار تقريبا الذي تم تقديمه الى اليمن اصغر من ان يؤثر في مستوى الاقراض العام في المنطقة كلها. ووصلت التعهدات بتقيم القروض الجديدة، في شكل خطوط اعتماد ميسرة من وكالة التنمية الدولية ، الى ٣٣ مليون دولار بالفعل.

وتراجع الاقراض لايران ايضا بسبب الظروف السياسية هناك. علما بان البنك الدولي كان ينهض ببرنامج ناشط في هذا البلد ووعد بتقديم ٨٤٧ مليون دولار بين ١٩٩١، اي العام الذي استأنف فيه البنك اقراض ايران، وبين ١٩٩٣. لكن البنك لم يتعهد تقديم قروض جديدة الى ايران العام الماضي بسبب نجاح الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والاعتراض على تقديم اي قروض جديدة الى ايران.

وبقي اقراض البنك الدولي لدول عدة في المنطقة في مستوى جيد في السنة المالية ١٩٩٤، فقد قدم البنك ٤١٢ مليون دولار لأربعة مشاريع في المغرب مما جعل القروض الاجمالية التي قدمها البنك الى المغرب منذ عام ١٩٩٠ نحو ٢.٤ مليار دولار . وشملت هذه القروض ١٢٨ مليون دولار لمشروع يتناول اعادة تأهيل شبكة توزيع المياه في ست مدن ومناطق ريفية. و١٢١ مليون دولار لدعم مشروع اصلاحي رئيسي في القطاع الزراعي.

وحصلت تونس على قروض بقيمة ٢٦٧.٥ مليون دولار، بما في ذلك ١٤٧.٥ مليون دولار لمشاريع زراعية، و١٢٠ مليون دولار لدعم تطوير اسواق المال التونسية.

ويلفت التقرير الى ان المغرب وتونس انتقلتا من مرحلة الاستتباب الاقتصادي الى مرحلة الاصلاح البنيوي الاقتصادي ومرحلة الادارة الاقتصادية العامة ذات النفس الطويل. ويضيف التقرير ان موافقة البنك الدولي على القروض الزراعية المقدمة لهاتين الدولتين ترمز الى هذا الانتقال.

واقترض الاردن ١٠٠ مليون دولار خلال العام المالي ١٩٩٤: ٨٠ مليون دولار منه لمشروع يهدف الى استعادة الجدوى المالية لقطاع الطاقة والى اعادة تنظيم بنية هذا القطاع و٢٠ مليون دولار لدعم مشروع يكلف ٢٢٣ مليون دولار ويهدف الى مضاعفة شبكة الاتصالات كافة في البلاد.

واعرب البنك الدولي عن قبوله تقديم قرضين الى لبنان بقيمة اجمالية بلغت ٧٧ مليون دولار: ٢٠ مليون منها مساعدة للحكومة اللبنانية في سعيها نحو تحسين الادارة الضريبية و٥٧ مليون دولار لمشروع يرمي الى تحسين الانتاج الزراعي والى اعادة تأهيل جزء من نظام الري اللبناني. وجاء هذان القرضان في اعقاب تقديم برنامج فرنسي سابق بمقدار ١٧٥ مليون لدعم اعادة الاعمار المستعجل الذي نفذته الحكومة اللبنانية . وهو القرض الذي استأنف به البنك اقراض لبنان بعد توقف دام سبعة عشر عاما.

وتعهد البنك الدولي ايضا تقديم ٣٠ مليون دولار من خطوط الاعتماد الميسرة، عن طريق وكالة التنمية الدولية، لقطاع غزة على ان تكون الاموال مساهمة في صندوق يؤخذ من الفائض من دخل البنك الدولي، وهذا اضافة الى ما قام البنك الدولي ويقوم به من اعمال سكريتارية في الجهود التي تبذلها دول متعددة لمساعدة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ويلفت تقرير البنك الدولي السنوي الى ان النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا واصل تراجعه في غضون عام ١٩٩٣، فقد تراجع النمو الاقتصادي الفعلي، المقاس بالناتج المحلي الفعلي، في الدول الثماني التي يقرضها البنك الدولي على نحو ناشط، وفي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وصارت نسبته ١.٥ في المائة، في حين كانت هذه النسبة ٤.٣ في المائة عام ١٩٩٢، لكن الرقم المشار اليه هو متوسط النمو في هذه الدول، فقد وصلت نسبة النمو الاقتصادي في لبنان مثلا الى سبعة في المائة في حين تراجعت الى ١٠.٥ في المائة سلبا في المناطق المحتلة.

ويقول التقرير ان التقدم في الاصلاحات الاقتصادية يستمر في تونس والمغرب والاردن ومصر وايران، ويتكهن بأن حظوظ المنطقة الاقتصادية ستتحسن اذا اتسعت آفاق العملية السلمية في المنطقة مما سيؤدي الى تحسن التبادل التجاري والى تدفق الرساميل الاستثمارية، والى تنمية الموارد البشرية وتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي.

لكن التقرير يقول ان تحقيق هذه المكاسب سيتطلب من حكومات المنطقة مواجهة ثلاثة تحديات تنموية اساسية. فهناك حاجة ملحة لاعادة نسبة النمو الاقتصادي السنوي الى نحو خمسة في المائة وابقائها في هذا المستوى. اذا ارادت الحكومات بالفعل مواجهة مشكلة التنامي السكاني السريع في المنطقة بنجاح، اذ أن هذا التنامي يؤثر كثيرا على معدلات البطالة ويؤدي الى زيادة الفقر والى الضغط الكبير على الموارد الطبيعية . وفحوى التقرير هي ان على الحكومات ان تعزز جهودها الايلة الى تشجيع القطاع الخاص، لا سيما في مجال الترويج للصناعات التي تتطلب اعدادا كبيرة من الايدي العاملة ودعم هذه الصناعات الى جانب دعم الشركات ذات الحجمين المتوسط والصغير.

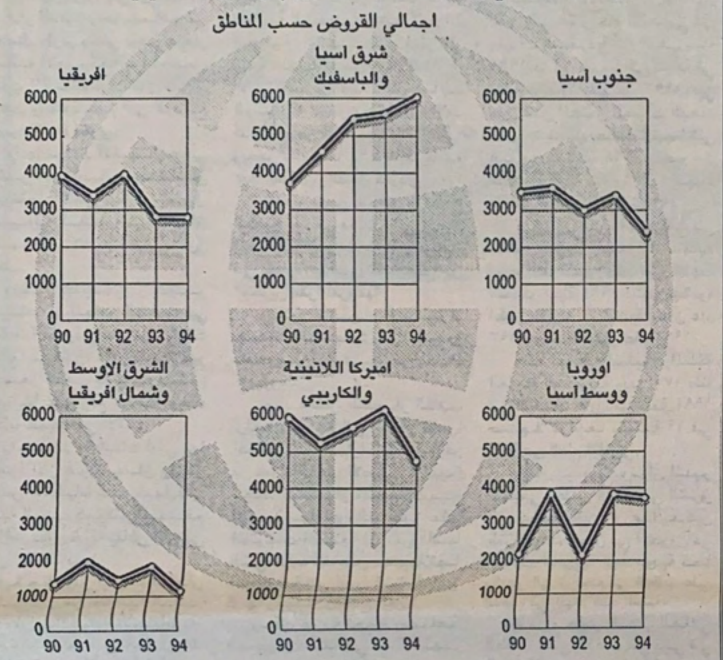
اما التحدي الثاني الذي يتعين على دول المنطقة ان تواجهه، على حد اعتقاد التقرير، فيتمثل في ضرورة تنمية الموارد البشرية. ويعتبر التقرير ان تحسين المؤشرات الاجتماعية في المنطقة هو مفتاح حظوظ التنمية السوية الطويلة المدى في المنطقة. لكن التقرير يحذر ملفتا الى ان تحسين المؤشرات الاجتماعية ليس سهلا بسبب التنامي السريع في التعداد السكاني بسبب الانفاق العسكري الضخم.

ويقول التقرير اخيرا ان ادارة الموارد الطبيعية في المنطقة تشكل التحدي الثالث الكبير كما تشكل مشكلة اقليمية ضاغطة، لا سيما بالنسبة الى موارد المياه. ويضيف ان المنطقة مع بعض الاستثناءات القليلة تتجه نحو «ازمة مياه» بحلول نهاية القرن الجاري.

ويلفت تقرير البنك السنوي الى ان مكتبه المسؤول عن عملياته في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يطبق حاليا تدابير تهدف الى تحسين ادارة ما يقدمه البنك من قروض وتحسين نوعية المشاريع التي يرعاها البنك في المنطقة كلها. كما يلفت الى ان تراجع اقراض البنك لبعض الدول في المنطقة ساهم في تحرير المسؤولين والموارد الاخرى المتوافرة لديه مما مكنه من القيام بانشطته الخاصة بالجهود المتعددة الجهات التي تبذل في مساعدة المناطق الفلسطينية .

قروض البنك الدولي

اظهر التقرير السنوي للبنك الدولي تحول تركيز قروضه إلى شرق آسيا والمحيط الهادي وانخفاضها بشكل كبير إلى اميركا اللاتينية



١١٨٨ مليون دولار قروض الدول العربية ثلثها للمغرب

قدم البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية التابعة له ١٩ قرضا قيمتها ١١٨٨ مليون دولار لتسع دول عربية في العام المالي المنتهي في منتصف العام الحالي اي ما يعادل ٥.٧ في المائة من مجموع قروضهما في العام نفسه.

وقدم البنك ١٥ قرضا قيمتها الاجمالية ١٠٥٠.٦ مليون دولار لست دول عربية في حين اقرت مؤسسة التنمية الدولية اربعة قروض لاربع دول عربية مجملها ١٣٧.٦ مليون دولار. ووقفت حصة الدول العربية في العام المالي ١٩٩٤ على ٧.٤ في المائة من اجمالي قروض البنك فيما بلغت حصتها ٢.١ فقط من اجمالي قروض مؤسسة التمويل الدولية.

وكان المغرب بحصوله على ٥ قروض مجموعها ٤١٢ مليون دولار ، اكبر الدول العربية المقترضة من البنك وتبعته بفارق كبير تونس التي حصلت على ٣ قروض مجملها ٢٧٦.٥ مليون دولار.

وقال تقرير البنك ان المغرب وتونس تحولا الآن من مرحلة «الاستقرار الاقتصادي» الى مرحلة «الاصلاح الاقتصادي» ضمن برامج اعادة الهيكلة الداخلة فيها بمعاونة البنك وصندوق النقد الدولي . فيما تصدرت الجزائر قائمة الدول العربية المقترضة في العام المالي السابق حيث حصلت في العام المالي ١٩٩٤ على ١٤٠ مليون دولار فقط وتبعتها مصر (١٢١ مليون دولار) ثم الاردن ولبنان وبفارق كبير اليمن وجزر القمر وموريتانيا. ومثل العام المالي السابق يلاحظ غياب السودان عن قائمة الدول العربية المقترضة من البنك بسبب خلافاته معه ومع صندوق النقد . وكان السودان حتى عهد قريب من اكبر الدول العربية المقترضة من البنك.

واستأثرت الزراعة بنحو ثلثي تمويلات البنك والمؤسسة للدول العربية وتبعها قطاع التعدين ثم الخدمات المالية والنفط والغاز والتعليم والاتصالات.

توقعات ذهبية عن حالة الذهب

ركود في المنامة وطلب في السعودية وسوق في الشارقة

حلقت أسعار الذهب بالقرب من ٣٩٥ دولاراً للأونصة لتحقق افضل مستوياتها هذه السنة، لكن محللين يتوقعون «ان الذهب ربما اصبح قريبا ضحية لنجاحه». ويقول خبراء المعادن النفيسة ان الذهب ربما سقط في فخ السمعة التي التصقت به كمؤشر للتضخم.

ويشير هؤلاء الى ان صعود اسعار الذهب ربما يساهم في التعجيل بقرار وقائي يرفع اسعار الفائدة الاميركية بما يضمن سحب الاستثمارات من اسواق الذهب ويعود بها الى الودائع المصرفية مرة اخرى.

وادى تجدد الاقبال على الشراء من جانب صناديق الاستثمار الاميركية الى تحويل السيولة النقدية من اسواق السندات والاسهم الى سوق الذهب.

ويقول جيف رودز كبير مستشاري المعادن الثمينة في مؤسسة «كريدي سويس برايفت بانكنغ» في لندن: «الارتفاع الاخير في سعر الذهب قد يرغم مجلس الاحتياط على رفع الفائدة، وهذه سحابة حقيقية في الافق».

واستشهد بتعليقات أدلى بها أخيراً الآن غرينسبان رئيس مجلس الاحتياط شدد فيها على أهمية الذهب كمؤشر للتضخم وهو أمر يدور حوله نقاش الآن في دوائر الاقتصاديين.

ويلاحظ رودز ان رفع اسعار الفائدة يقلل من جاذبية الذهب كاستثمار بزيادة كلفة الاحتفاظ به وزيادة العائد في حال ربط الاستثمارات كودائع مصرفية.

ويقول محللون فنيون يتابعون الرسوم البيانية لتحركات الاسعار للتنبؤ باتجاهاتها مستقبلا، ان الذهب سيختبر مستوى مقاومة رئيسياً عند ٣٩٥.٥٠ دولار للأوقية.

هذا وتتجاوز محلات الذهب على طول الشارع الممتد وسط الحي التجاري في المنامة، حتى اصبح يطلق على الشارع اسم «شارع الذهب».

واحتفظت البحرين على مدى العقود الماضية بسمعة طيبة في مجال صياغة الذهب وتصنيعه حتى ان «تعبير ذهب بحريني خالص» اصبح يستخدم للدلالة على جودة هذا المعدن الثمين.

وما هي حال سوق الذهب البحريني الآن؟

يشير التجار والمتعاملون في تصنيع الذهب وتجارته في البحرين الى ان حال الركود تسيطر حالياً على السوق لثلاثة اسباب:

١- الزيادة الكبيرة في عدد محلات وورش صياغة الذهب والاتجار به مما أدى الى نشوء حال من التشبع وتباطؤ في حركة المبيعات.

٢- انتشار مصانع وورش ضخمة لصناعة الذهب في دول الخليج المجاورة بحكم توافر موارد مالية اكثر مما في البحرين وتمكن رجال الاعمال الخليجيون من توظيف استثمارات ضخمة مما حد من اقبال مواطني دول الخليج الاخرى على شراء واقتناء الذهب المصنوع في البحرين.

٣- دخول آسيويين وافدين في هذه التجارة عبر كفيل محلي يتولى استصدار الرخص اللازمة لهذه التجارة واعادة تأجيرها من الباطن مما أدى الى نشوء وضع صعب للتجار المحليين.

ويشكل شراء الذهب وتخزينه عادة قديمة لدى السكان الخليجيين عموما لكونه يشكل ادخارا للمستقبل. لكن تنوع أدوات الاستثمار من اسهم وعقارات وسندات قلل من المكانة الاستثمارية التي كان يحتلها الذهب لدى السكان وعاداتهم المتوارثة.

وعلى الرغم من ان البحرين تأتي في الترتيب الرابع بعد المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر في كمية الذهب المستورد من الخارج، الا ان البحرين، حسب الاحصاءات الرسمية، استوردت عشرة آلاف كيلوغرام من الذهب العام الماضي. ويعتبر ذلك رقماً عالياً بالمقارنة مع عدد السكان والدخل الفردي.

ويعزو تجار الذهب ارتفاع الكمية المستوردة منه الى اتخاذ المصارف السويسرية المتخصصة في تجارة الذهب (السبائك) من البحرين مقراً لفروعها.

ويقود عمليات استيراد السبائك الذهبية كل من «كريدي سويس» و«سويس بنك كوربوريشن».

ويرد بعض التجار الذهب تراجع مبيعاتهم الى انتشار ظاهرة اقتناء الاكسسوارات كبديل أوفر من شراء الذهب الاصلي، لا سيما بعد انتشار محلات بيع الاكسسوارات والتركيز على المنتوجات المصنعة في شرق آسيا التي بدأت تنافس مثيلاتها المصنعة في اوروبا نظرا الى كونها رخيصة وتخدع العين.

وبدأت غرفة تجارة وصناعة البحرين ممثلة في لجنة الذهب والمجوهرات تحركاً من الجهات الرسمية لاحتواء ظاهرة الركود عبر وضع قيود على اصدار تراخيص جديدة وتنظيم معارض دولية لاستقطاب المشترين.

وتولي حكومة البحرين عناية خاصة بقطاع تجارة الذهب لأنه يشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل من خلال الرسوم التي تتقاضاها الدولة على الذهب المستورد.

وفي هذا الاطار انشأت مكتباً لفحص ودفع المصنوعات الذهبية والسبائك لتضمن الحفاظ على سمعة السوق المحلية. كما انشأت مختبراً حديثاً لتولي هذه المهمة زود أجهزة تصل حرارتها الى ١١٠٠ درجة مئوية لصهر وفحص السبائك والذهب من عيار ٢٢ و ٢١ و ١٨ و ١٤.

ويكثر في البحرين ودول الخليج تداول الذهب من عيار ٢١، اما عيار ٢٢ فانه غير متداول كثيرا بسبب ارتفاع سعره، اما عيار ٩ الذي يجري تداوله بكثرة في بريطانيا، فلا تسمح البحرين باستيراده او تداوله على اعتبار انه نوع غير جيد. ويرتبط تسعير الذهب في سوق البحرين بتسعيره في الاسواق العالمية. لكن يكثر الاقبال على وحدة معيارية يطلق عليها عشر تولات (اكثر بقليل من كيلو غرام) ويراوح سعرها بين ٥٣٥ و٥٥٥ ديناراً بحرينياً.

ولتعويض اي خسارة يلجأ تجار الذهب في البحرين الى زيادة تكاليف التصنيع او خفضها تبعاً لحركة الاسعار ليتمكنوا من الاحتفاظ بهامش ربحي مرتفع.

على صعيد اخر، قال مجلس الذهب العالمي ان استهلاك الذهب في المملكة العربية السعودية تراجع في الصنفالاول من السنة الجارية بشكل ملحوظ بلغت نسبته ٤٥.٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٩٣.

واضاف المجلس في بيان أصدره مكتبه في دبي: «ان مؤشرات الشهرين الماضيين أظهرت نمواً في واردات السعودية من الذهب، بعد ان سجلت اسعار النفط ارتفاعا ملحوظا في الفترة المذكورة وهو امر سينعكس ايجابا على السوق في الاشهر المقبلة.

وتوقع المجلس ان يكون اجمالي التراجع الاسمي في واردات السعودية من الذهب سنة ١٩٩٤ ما بين خمسة الى سبعة في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣، في حين قدر المجلس كميات الذهب التي ستعاد صياغتها في السعودية سنة ١٩٩٤ بنحو ٧٠ طنا مقارنة مع ٩٠ طنا العام الماضي و٨٣ طنا عام ١٩٩٢.

وذكر ان قدرة التصنيع في المملكة العربية السعودية ستتابع نموها كما تدعم الطلب على الذهب المصدر سنة ١٩٩٤ بنحو عشرة اطنان مقارنة مع ثمانية اطنان عام ١٩٩٣ وسبعة اطنان عام ١٩٩٢.

وبلغ اجمالي استيراد المملكة العربية السعودية ودبي ١٧٥ طناً في النصف الاول من سنة ١٩٩٤ مسجلا تراجعا بنسبة ١١ في المائة عن العام الماضي.

وقال بيدرو برتران المدير الاقليمي لمجلس الذهب في الشرق الاوسط والهند: «ان هذا يعكس التراجع الحاصل في المخزون في المملكة العربية السعودية كما يشير الى تراجع في الطلب على الذهب في الهند هذه السنة».

وقدر مجلس الذهب العالمي الطلب على الذهب في دبي في الربع الثاني من سنة ١٩٩٤ بنحو ١١.٤ طناً بزيادة ١٤ في المائة مقارنة بعشرة اطنان استهلكت في الفترة نفسها من العام الماضي، وبلغ اجمالي الاستهلاك في النصف الاول سنة ١٩٩٤ نحو ٢١.٤ طن بزيادة ١٢.٦ في المائة مقارنة بنحو ١٩ طنا عام ١٩٩٣.

وقال المجلس ان واردات دبي من الذهب اظهرت تزايدا في الربع الثاني من السنة الجارية ليقلب الوضع الذي ساد في الربع الاول من السنة نفسها. ووصل اجمالي استيراد الذهب في الاشهر السبعة الاولى من ١٩٩٤ الى ١٤.٦ طن مقارنة مع ١٤.١ طن في الفترة نفسها من العام الماضي بزيادة قدرها ٤ في المائة عن العام الماضي مما يعتبر مؤشرا جيدا بسبب انخفاض استيراد الذهب بنسبة ٢٤ في المائة في الربع الاول من السنة الجارية لكن الموازين انقلبت بين شهري نيسان/ابريل بنمو قدره ٣٨.٤ في المائة مقابل العام الماضي والفترة نفسها.

وعزا المجلس انخفاض استيراد الذهب في تركيا الى تراجع الاقتصاد وحالة التقلب السائدة التي تواجه البلد، لكن صناعة اعادة تصنيع الذهب شهدت قفزة كبيرة في النصف الاول من السنة الجارية لتبلغ ٣٥ طناً مقارنة مع ١٦.٥ طن في العام السابق والفترة ذاتها.

من جهتها اعلنت مجموعة «القاسمي الاستثمارية» عن بناء سوق للذهب في الشارقة هي الاولى من نوعها في الامارات، وقالت: «ان السوق التي يجري تشييدها حاليا في امتداد شارع الوحدة والشارع التجاري الرئيسي في الشارقة سيتم افتتاحها بحلول نهاية السنة الجارية».

وقال الشيخ فيصل بن خالد القاسمي رئيس «مجموعة القاسمي»: ان تكاليف انشاء وتجهيز السوق ستصل الى نحو ١٥ مليون درهم (٤.١ مليون دولار)، اذ تم تصميمها على الطراز العربي الاسلامي على مساحة تبلغ ٦٢ الف قدم مربع.

واضاف في تصريحات صحافية: «ان عدد المحال التي ستضمها السوق يصل الى ٤٥ محلاً، في حين يوجد في الساحة الداخلية للسوق مساحة فارغة كبيرة لاقامة المعارض والعروض المختلفة لترويج المبيعات». واشار الى ان تكلفة استئجار المحل ستدور حول ١٠٠ الف درهم سنوياً (٢٧ الف دولار)، وهي تكلفة منافسة تقل عن المستويات المتداولة في الاسواق الاخرى.

ويوجد في الشارقة حاليا قرابة ٧٠ محلاً للذهب، مقابل الف محل ومتجر للمصوغات الذهبية تعمل في دبي، وتعتبر مبيعات الذهب في الامارات الاعلى على صعيد المنطقة بالمقارنة مع عدد السكان.

وسيساعد انشاء سوق متخصصة للذهب في الشارقة على ترويج مبيعات المعدن الاصفر في الامارة، التي أصبحت الى جانب دبي مقصداً رئيسياً للسياح القادمين الى منطقة الخليج. وتعتبر اسعار الذهب في الامارات الارخص خليجياً بالنظر الى عدم وجود رسوم جمركية على واردات الذهب حتى وقت قريب، الا ان القرارات الجديدة بتعديل التعرفة الجمركية في الامارات، فرضت رسوماً قدرها ٤ في المائة على واردات المعدن الاصفر. ويقول التجار: «على الرغم من هذه الرسوم فان الاسعار لا تزال الارخص خليجيا لأن دول المنطقة تفرض رسوما تصل الى ١٢ في المائة على واردات الذهب.

وتعتبر سوق الذهب في دبي التي جرى تشييدها في الثمانينات الاكبر في منطقة الشرق الاوسط، اذ تضم اكثر من ٦٠٠ متجر تتعامل بمختلف انواع المصوغات الذهبية الهندية والعربية والعالمية، ويقدر عدد زوار السوق باكثر من مائة الف زائر شهريا معظمهم من رجال الاعمال والسياح خصوصا من مواطني كومنوولث الذين يزورون الامارات بالآلاف شهريا بهدف التسوق خصوصا بالسلع الالكترونية والمصوغات الذهبية.

كما تعتبر دبي، التي تبعد خمسة كيلومترات عن الشارقة، اكثر مستورد للذهب في منطقة الشرق الاوسط، ويقدر حجم استيرادها السنوي باكثر من ٢٣٠ طنا، يتجه قرابة ٢٠٠ طن منها لاعادة التصدير الى الاسواق المجاورة خصوصا الى الهند، في حين يتم تصنيع الجزء الباقي للاستهلاك المحلي.

مجلس التعاون

طاقات التكرير ارتفعت ٢,٦٪ عام ١٩٩٣

زادت طاقات التكرير في مصافي النفط في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بواقع ٧٢.٥ الف برميل يومياً العام الماضي بما يعادل زيادة قدرها ٢.٦ في المائة. وارتفع اجمالي طاقات التكرير في مصافي دول المجلس من ٢.٧٤٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٢ الى ٢.٨١٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٣.

واظهر تقرير لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، «اوابك» ان الطاقة التكريرية في مصفاتي النفط في الامارات ارتفعت العام الماضي بنسبة ٦.٥ في المائة من ١٩٢.٥ الف برميل يوميا عام ١٩٩٢ الى ٢٠٥ الاف برميل يوميا العام الماضي. بينما زادت الطاقة التكريرية في مصفاة البحرين بمعدل ١٥.٢ في المائة العام الماضي من ٢٤٣ الف برميل يومياً الى ٢٨٠ الف برميل يومياً.

واستقرت الطاقة التكريرية لمصفاتي النفط في قطر عند مستوى ٦٣ الف برميل يومياً، الا ان الطاقة التكريرية للمصافي التسع العاملة في المملكة العربية السعودية انخفضت بنسبة ١٢.٧ يوميا الى ١.٦٢٥ مليون برميل يوميا العام الماضي.

وافاد التقرير السنوي لـ «اوابك» ان الطاقة التكريرية في مصافي النفط الثلاث في الكويت ارتفعت بنسبة ٥٢.٥ في المائة من ٣٦٨.٤ الف برميل يوميا الى ٥٦٢ الف برميل يوميا، في حين استقرت الطاقة التكريرية لمصفاة النفط العمانية عند ٨٠ الف برميل يوميا. واشارت «اوابك» في تقريرها السنوي الى اعلان «شركة بترول ابو ظبي الوطنية»، (ادنوك) العام الماضي عن دعوة عدد من الشركات لتقديم عروضها الهندسية والانشائية لمشروع تحديث مرافق في مصفاة الرويس بكلفة تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار تتضمن الاعمال الهندسية المبدئية للمرافق وتحديث نظام التحكم والقياس في المصفاة، بالاضافة الى وحدة لتحلية المياه بطاقة ١٣٥٠٠ متر مكعب في اليوم.

وقالت: إن حكومة البحرين تدرس مشروعا لتجديد مصفاة العوالي الذي يتضمن الاستعاضة عن وحدات التقطير الابتدائي الاربع، الصغيرة والقديمة، بوحدة جديدة بطاقة ١٨٠ الف برميل يوميا يمكنها انتاج الغازولين الخالي من الرصاص والمقطرات الخفيفة لتسويقها في الشرق الاقصى والخليج. ويتوقع ان يكون قد تم الانتهاء من المشروع منتصف سنة ١٩٩٤ بكلفة تقديرية تراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليون دولار.

وفي شأن السعودية قالت «اوابك» انه نتيجة لدمج «سمارك» مع شركة «ارامكو - السعودية» حلت شركة «براون اندروت» الاميركية محل شركة «فوستر ويلر» في ادارة برنامج عمليات التوسيع وتحديث المصافي المحلية التي كانت تتبع «سمارك» سابقا. وهي مصافي ينبع والرياض وجدة. وكان لشركة «براون اند روت» عقد لادارة مشروع توسيع مصفاة رأس تنورة لزيادة طاقة وحدة التقطير الحالية من ٢٦٥ الف برميل يوميا الى ٣٠٠ الف برميل يوميا، بالاضافة الى انشاء وحدة تكسير بالهيدروجين بطاقة ١٠٠ الف برميل يوميا ووحدة تهذيب بالعامل الحفاز للانتاج بطاقة ٤٠ الف برميل يوميا ووحدة تكسير اللزوجة ووحدة صغيرة لانتاج الكبريت ووحدة لانتاج الهيدروجين وحدة لمعالجة المياه الحمضية، اضافة الى تحديث المرافق.

وتم تقسيم هذا المشروع الى اربع مراحل، كما تمت دعوة ست شركات لتقديم عروضها، ستساهم هذه المشاريع عند انتهائها في انتاج المزيد من المقطرات الوسطى مثل زيت الغاز والديزل الذي تستورده السعودية في الوقت الحالي لسد الحاجات المحلية، في الوقت نفسه تقوم السعودية بتعويض النقص في انتاج الغازولين من المصافي المحلية من انتاج المصافي المشتركة الخاصة بالتصدير.

واشار تقرير «اوابك» الى اعلان السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضيعن اعادة تشغيل وحدة التكسير بالهيدروجين بطاقة ٤٥ الف برميل يوميا في المصفاة المشتركة بين «ارامكو - السعودية» وشركة «شل» في الجبيل التي كانت توقفت عن العمل منذ ايار/مايو ١٩٩٢ نتيجة تعرضها لحريق. وستمكن هذه الوحدة المصفاة من انتاج ٢٦٠ الف برميل يوميا من النافتا.

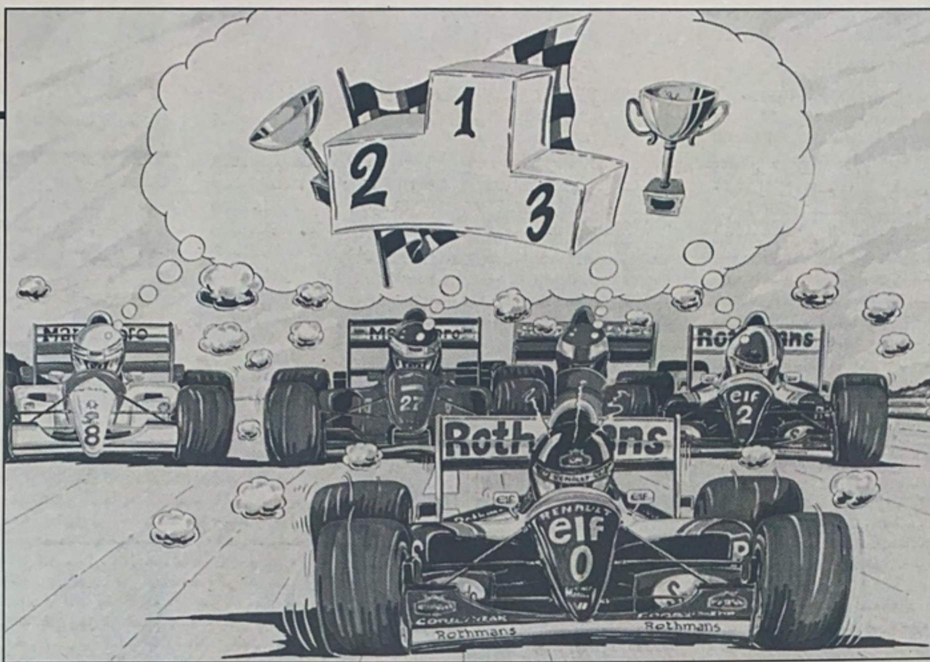
وذكر انه من المقرر ان تكون شركة «بترومين» لتكرير زيوت التزييت بدأت نهاية عام ١٩٩٣ تنفيذ مشروع انشاء وحدة جديدة لانتاج زيوت التزييت الأساسية في مصفاة ينبع برأس مال مشترك قدره نحو ٢٠٠ مليون دولار ويحتاج المشروع الى موافقة الحكومة السعودية والحصول على رخصة الانتاج، ويستغرق تنفيذه سنتين. وسينتج نحو مليوني برميل في السنة من الزيوت الاساسية.

يذكر ان شركة «بترومين» لتكرير زيوت التزييت هي شركة مشتركة بين «بترومين» السعودية و«موبيل» وتملك «بترومين» ٧٠ في المائة من أسهمها و«موبيل» ٣٠ في المائة. وتقوم الشركة بتشغيل وحدة لانتاج زيوت التزييت الاساسية في جدة بطاقة ١.٨ يمليون برميل في السنة.

وفي مجال الاستثمارات الخارجية عقدت شركة «ارامكو - السعودية» في نهاية عام ١٩٩٣ صفقة لشراء ٤٠ في المائة من أسهم شركة «بترون» الحكومة الفلبينية لتكرير النفط الا انه في الربع الاخير من عام ١٩٩٣ تم الغاء المشاريع المشتركة بين السعودية واليابان بسبب عدم جدواها الاقتصادية في الوقت الحاضر، وكانت تشمل اقامة مصاف للنفط في اليابان بطاقة ٧٥٠ الف برميل يوما.

وفي الكويت تم الانتهاء من اصلاح مصفاة الشعيبة التي كانت اصيبت باضرار جسيمة اثناء حرب الخليج. واعيد تشغيلها في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بطاقة ١٣٠ الف برميل يوميا ارتفعت لاحقا الى ١٥٥ الف برميل يوميا، وبذلك ارتفعت طاقة التكرير من المصافي المحلية الثلاث من ٤١٠ الاف برميل يوميا الى ٥٦٥ الف برميل يوميا، يخصص منها ٤٤٥ الف برميل يومياً للتصدير و١٢٠ الف برميل يوميا للاستهلاك المحلي.

ومن المخطط ان يتم التوسع في طاقة التكرير للمصافي الثلاث في الكويت الى ٨٣٠ الف برميل يوميا نهاية سنة ١٩٩٥.



غران بري اوروبا الجولة الرابعة عشرة في بطولة العالم لموسم ١٩٩٤

النّزال الحاسم بين هيل وشوماكر

سيشهد غران بري اوروبا ، الجولة الرابعة عشرة من بطولة العالم للاتحاد الدولي للسيارات FIA ، الذي سيقام في «جيريز» (اسبانيا) يوم الأحد ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، نزالاً حاسماً بين البريطاني ديمون هيل والالماني مايكل شوماكر.

فبعد فوزه الثالث المتتابع هذا الموسم في البرتغال، اصبح الفارق بين سائق «روثمان وليامس - رينو» وسائق «بنيتون - فورد» نقطة واحدة ولم يبق من عمر الموسم سوى ثلاث جولات.

شوماكر المبعد عن سباقين، بعد «حادث العلم الاسود» في غران بري بريطانيا على حلبة «سيلفرستون» ، سيخوض غمار النزال في «جيريز» بعناد لانقاذ ما يمكن انقاذه لانتزاع البطولة بعدما حافظ على تصدره سلّمها لجولات عديدة.

وسينضم الى السائقين المتنافسين في غران بري اوروبا، الذي حل مكان غران بري الارجنتين، زميلان جديدان.

نايجل مانسيل (٤١ عاماً) سيعود الى فريق وليامس - رينو في السباقات الثلاثة المتبقية من الموسم. وهو كان حقق للفريق عام ١٩٩٢ بطولة العالم وحل ضيفاً على غران بري فرنسا الذي جرى في «مانيي - كور» .

ونايجل مانسيل الى ذلك كان السائق الوحيد الذي حقق في موسمين متتالين بطولة العالم في فورمولا واحد وبطولة العالم في سباقات مجموعة «اندي كار» الدولية.

وعودته الى حلبات فورمولا واحد احدثت اهتماما كبيرا والانظار ستتجمع عليه في «جيريز» كما في «سوزوكا» (اليابان) و«إدليد» (استراليا) .

الكندي بول ترايسي النجم الآخر من نجوم سباقات مجموعة «اندي كار الدولية»، قد ينضم الى مايكل شوماكر فيقودا جنبا الى جنب لحساب «بنيتون - فورد» في الجولات الثلاث الاخيرات. وسيجري بول ترايسي اختباراً هذا الاسبوع ولن يقرر ما اذا كان سينضم الى الفريق الا على ضوء نتيجة الاختبار.

غيرهارد بيرغر وجان اليسي ينتظران سباق «جيريز» ويأملان بتغير حظهما العاثر تحت شمس اسبانيا. فالفريق احرز مواقع انطلاق متقدمة في السباقين الاخيرين ومع ذلك اخفق في اكمال السباقين والفوز بهما.

من الارجنتين الى اسبانيا

قرار الاتحاد الدولي للسيارات FIA بنقل السباق من الارجنتين الى اسبانيا ، مرده الى ان الاعمال في حلبة «بوينس ايريس» لم تنته في الوقت المحدد.

و«جيريز» الواقعة في جنوب اسبانيا أقيم عليها آخر سباق غران بري عام ١٩٩٠ فاز به آلن بروست سائقاً لحساب «فيراري».

وعلى حلبة «جيريز» في مطالع الموسم أجرت الفرق (وليامس وبنيتون وجوردان) اختبارات عديدة .

وقد ادخلت على الحلبة تغييرات وتعديلات اقترحتها «جمعية سائقي فورمولا واحد» لتأكيد السلامة.

تاريخ «جيريز»

ان أول غران بري جرى في «جيريز» كان عام ١٩٨٦ وفاز به أرتون سينا الذي كان يقود لحساب «لوتوس». وكرر البرازيلي الراحل الفوز عام ١٩٨٩ سائقاً لحساب «مكلارين». ونايجل مانسيل يعود الى الحلبة التي حقق عليها فوزاً باهراً عام ١٩٨٧ بينما غريمه الفرنسي آلن بروست انتزع الفوز عليها في العام التالي.

الجيش البريطاني يعتمد «السائل العجيب» لدواليب آلياته

قرر الجيش البريطاني استعمال السائل الذي يلحم دواليب السيارات والآليات من الداخل اذا تعرضت للثقوب في ظروف قاسية، بعد اجراء تجارب عديدة عليه قبل اعتماده في ٢٠٠ سيارة من آليات الجيش البريطاني العاملة في رواندا.

وقد وصفت احدى الصحف المتخصصة وهي مجلة «اوتو اكسبرس» (انظر الصورة) الدواليب التي تحقن بالسائل العجيب انها «دواليب مضادة للرصاص».

وكانت جريدة «صنداي تايمز» قد تفردت في نقل الخبر قبل شهر تقريبا في باب «مخترعات جديدة في مجال النقل» ، وقالت ان قوات الامم المتحدة في رواندا تجري تجارب على السائل المذكور الذي يمنع تنفيس الدواليب اذا انثقبت على الطريق، وان هذه التكنولوجيا سوف تعم على الطرق البريطانية لاعتمادها من الجمهور بعد نجاح التجارب العسكرية عليها.


Puncture-proof tyres drive in

TRANSPORT

UNITED NATIONS troops in Rwanda are testing a technology that may soon be used by British motorists — a substance that stops punctured tyres from deflating, writes Alison Pickering.

Military solution to a deflating problem

Tool proof

FLASH & HARRY

بروفيل

الآغـاخـان...

■ قليلون في العالم هم الذين لم يسمعوا أو يعرفوا عن الآغا خان الزعيم الديني للطائفة الاسماعيلية التي يقال ان تعدادها في أنحاء افريقيا وبعض البلاد العربية وآسيا وفي المهاجر الاوروبية والاميركية يبلغ نحو ١٥ مليون نسمة.

لكن الذين سمعوا أو عرفوا عنه، لم يسمعوا أو يعرفوا عنه بصفته الدينية، بل بصفته المالية أو الاقتصادية، وبصفته الاجتماعية كواحد من المشاهير الذين يتتبع الناس أخبارهم ، ولا سيما انه من أكبر وأشهر مالكي الخيول في العالم. فقد طبقت شهرته الآفاق عندما جرى اختطاف حصانه «شارغار» الذي قدر ثمنه في حينه، اي قبل حوالى عشر سنوات من الآن، بمبلغ ١٥ مليون دولار ، وهي جريمة ما زالت غامضة الى الآن.

وعندما يذكر الآغا خان البالغ من العمر ٥٨ سنة يقال عنه عادة انه أغنى رجل في العالم. وربما لا يكون ان الآغا خان هو أغنى رجل في العالم، لكنه قطعاً من أغنى أغنياء العالم. والأهم من ذلك ان الرجل يملك مزايا أخرى يحب ان يعرف بها مثل اهتمامه بالهندسة المعمارية وتخطيط المدن، وخاصة في مجال العمارة الاسلامية التي يخصص من أجلها جوائز ثمينة لأبرع المعماريين.

ومع ان «الاسماعيلية» التي يقوم عليها الآغا خان هي من بيئة شرقية، فان الآغا خان الحالي كريم، والآغا خان السابق علي، نشأت شهرتهما في بيئة غربية. فقد كانت اوروبا، وما زالت، مسرح الاضواء الذي تشكل عليه طراز الحياة الغربي للآغا خان السابق، وخاصة عندما اقتحم هوليوود في عز مجدها وتزوج من أشهر وأجمل نجماتها آنذاك ريتا هايورث.

وقبل ان يدخل مالكو الخيول الخليجيون ليسيطروا تقريباً على ميادين سباقات الخيل في اوروبا والى حد ما في اميركا في العقدين الماضيين، كانت شهرة خيول الآغا خان في اوروبا على اتساعها كشهرة خيول «الخواجا» هنري فرعون في لبنان على ضيق مساحته.

لكن الآغاوات ، كالخواجات، على الرغم من الشهرة والأمجاد، لهم أيام سود ونكسات!

ومن النكسات التي يمر بها الآغا خان الآن انهيار امبراطوريته الفندقية «سيغا» التي سيؤول قسم كبير منها الى «شيراتون». يضاف الى ذلك متاعب مالية أخرى في استثمارات متعددة بسبب الركود الاقتصادي العالمي في السنوات الاخيرة. وفوق هذا وذاك اضطراره الى أن يدفع مبلغ ٣٠ مليون دولار نقداً ثمناً للحصول على طلاق ودي أو مخالصة نهائية مع زوجته بعد زواج دام ربع قرن!

حتى حلم عمره في بناء منطقة سياحية راقية على أراض شاسعة يملكها في جزيرة سردينيا، بات الآن أصعب تحقيقاً بعدما تم بناء جانب منه في السنوات الاخيرة. وعلى تلك الاراضي الساحلية العذراء التي يملكها الآغا خان على الشاطيء الشمالي الشرقي من سردينيا وتعرف باسم «كوستا سميرلادا» ، أي «شاطيء الزمرد»، أقام عدد من الاغنياء العالميين أصدقائه فيلات أو قصوراً صغيرة للاستمتاع بدفء ذلك الشاطيء الجميل والنظيف.

ويبلغ من اغراء تلك المنطقة ان رئيس الحكومة الايطالية السنيور برلسكوني أقام عليها سبعاً من تلك «الفيلات» الأنيقة بحيث باتت الحكومة الايطالية تعقد هناك اجتماعات مجلس الوزراء!

ونقترح على الآغا خان ، ولو كمحاولة للتخفيف من أزمته المالية الراهنة، ان يستدرج رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري الى سردينيا لكي يقيم عليها «استراحات برلسكونية» لعل الحكومة اللبنانية تنتقل الى هناك لعقد اجتماعات مجلس الوزراء فتتخلص من «ازعاجات» الرئيس الياس الهراوي ، الا اذا أراد الهراوي هو الآخر ان ينتقل الى هناك اذا كانت أحواله المادية قد أصبحت تسمح له بذلك!

وعندما أصبح الآغا خان من المشاهير على مسرح الاضواء الاوروبي في الخمسينات من هذا القرن ، كانت الرواية الشائعة هي ان ثروته تأتي من ان تقليداً في الطائفة الاسماعيلية يقضي بأن يوزن الآغا خان ويغطي الاسماعيليون وزنه بالذهب والبلاتين والاحجار الكريمة. وحتى اذا كان هذا صحيحاً في الماضي، فانه ليس شيئاً معروفاً الآن. بل المعروف الآن ان الآغا خان قد أقام مؤسسات عديدة ذات أهداف انمائية في عدد من البلدان الافريقية والآسيوية، ومن مقاصدها مساعدة أبناء الطائفة الاسماعيلية على وجه الخصوص في تحسين أحوالهم الاقتصادية من خلال دعم مشاريع انمائية يقومون بها.

وحتى في الغرب ، وخاصة في بريطانيا حيث أقام الآغا خان «المركز الاسماعيلي» في وسط منطقة «كنزينغتون» - نايتسبريدج الراقية في المنطقة الغربية من لندن، أنشأ الآغا خان ايضاً صندوقاً انمائياً من خلال شركة «خدمات الترويج الصناعي» لدعم مشاريع صغرى يقوم بها فقراء الجالية الاسماعيلية بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية. وقد امتدت هذه العملية الى كندا، بحيث ان الصندوق المذكور يدخل شريكاً مع صغار رجال الاعمال الاسماعيليين ودعمهم برأس المال المطلوب لانجاح وتوسيع أعمالهم، وهي عادة أعمال في نطاق محدود أو هي مؤسسات عائلية صغيرة.

لكن الركود الاقتصادي في الدول الصناعية ضرب هذه المشاريع ايضا. ويقال انه من أصل ١٦ استثمارا من هذا النوع في بريطانيا يجري الآن تصفية خمسة استثمارات، وان ثلاثة استثمارات اخرى أشهر افلاسها، وان النصف الذي ما زال قائماً من هذه الاستثمارات يعاني الآن من خسائر ملحوظة.



وقد تردد ايضا، والله أعلم، ان هناك دعاوى قضائية بين ادارة شركة «خدمات الترويج الصناعي» وبين بعض الاشخاص الذين انيطت بهم أعمال من هذا النوع بسبب الاخفاق الذي حل بتلك الأعمال أخيراً. ويتركز معظم استثمارات تلك الشركة في مجالات التعليب والتوضيب، وصناعة اللدائن (البلاستيك)، والصناعات الجلدية، والصناعات الغذائية، وكلها في القطاع الخاص حيثما وجدت.

والمركز الاسماعيلي في وسط العاصمة البريطانية هو ايضا موضع جدل. ففي حين ان أحد المقربين من الآغا خان يقول ان الزعيم الروحي للطائفة يرى فيه مفخرة معمارية رائعة، وانه هو الذي عادة يضع التصورات الهندسية والمعمارية لمشروع من هذا النوع، فان آخرين يعترضون على الجمالية الهندسية والمعمارية للمبنى المذكور، ومنهم من يقول بانه أشبه بالأضرحة، وان الآغا خان ربما قصد ان يكون كذلك!

وأياً كان الأمر، فان زعيم الطائفة الاسماعيلية ينطلق على الأرجح من نية حسنة. فمع انه قليل التحدث الى الصحافة ووسائل الاعلام، وهو غير مألوف بين الذين يعيشون على مسرح الأضواء، فقد قال في مقابلة نادرة له مع جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية في السنة الماضية، انه سوف يركز جهوده كلها من الآن وصاعداً على الالتفات الى احتياجات الاسماعيليين أبناء طائفته.

لعله تأخر بعض الشيء!

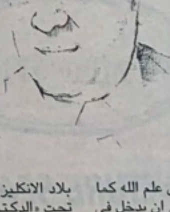
لكن... أن يفعل متأخراً خير من أن لا يفعل أبداً.

الضيـــف

«جمهورية الموز» في «هارودز»

محمد الفايد يضيق ذرعاً بـ«الدكتاتورية البريطانية»!

■ ما من شك في ان محمد الفايد صاحب محلات «هارودز» الشهيرة (مع شقيقيه الأقل شهرة علي وصلاح)، رجل «فهلوي» على قول المصريين او رجل «شاطر» على قول اللبنانيين، وان كان التعبيران المصري واللبناني كلاهما يحملان نبرة سلبية يخالطها الاعجاب.



ومحمد الفايد لم يكن غريبا عن بريطانيا قبل اشتهاره في «هارودز» يوم زحفت دبابات المال على نايتسبريدج قبل عشر سنوات في معركة طاحنة مع تايني رولاند صاحب «لونرو» .

فهو لم يحل على بلاد الانكليز من غامض علم الله كما حاول الاعلام البريطاني ان يدخل في روع البريطانيين. بل هو ليس غريباً عن اسكتلندا ايضا حيث له قصر عامر، او على الاصح قلعة حصينة، وله فيها «قطارات» تقطر «ماء الحياة» كما يطلق الاسكتلنديون على شرابهم العالمي. فقبل ان يمتلك «هارودز» بزمان، كان محمد الفايد يقدم لاصدقائه نوعا من الويسكي يصنع خصيصا له في قوارير من الفخار الازرق الفاخر اطلق عليه اسم «سكارى»!

وقبل «هارودز» ايضا كانت لمحمد الفايد شراكات وعمليات بزنسية في الخليج مع شركات بريطانية ورجال اعمال بريطانيين ومن بينهم صاحب «لونرو» المترنح في هذه الايام.ومن عجب ان محمد الفايد الذي ادعى عندما اقدم على شراء «بيت فرايزر» ، ومنه «هارودز» قبل عشر سنوات، انه ممتلىء بحب بريطانيا منذ ان كانت بواخر ابيه تمخر البحار حاملة القطن المصري الطويل التيلة الى مصانع النسيج في «ليفربول» منذ القرن الماضي، قد انقلب وده القديم ملمحاً الى امكانية مغادرته بلاد الانكليز لأنه لم يعد يطيق العيش تحت «الدكتاتورية البريطانية». لأن المحققين التابعين لوزارة التجارة والصناعة في لندن اتهموه بانه كان «مقتصدا في الصدق او في قول الحقيقة» في الاجوبة عن أصله وفصله. هذه الشهادة في «الاقتصاد» التي اعطيت لمحمد الفايد في لندن اعتبرها صاحب «هارودز» تجنيا عليه وتحيزا ضده الى درجة تشكل خرقا لحقوق الانسان!

ومن هذا المنطلق قدم الفايد دعوى الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان في ستراسبورغ ضد وزارة الخارجية البريطانية على اساس ان تقرير محققيها الذي منحه شهادة «اقتصاد في الصدق» يشكل خرقا لحقوق الانسان.

لكن المحكمة الاوروبية ردت دعوى الفايد على الحكومة البريطانية ونظامها الدكتاتوري، فأبقت له شهادة «الاقتصاد» الممنوحة من وزارة التجارة والصناعة!

وعلى سيرة حقوق الانسان، اتصلت بنا بائعتان سابقتان في الطابق الارضي في «هارودز» ، ظناً منهما اننا على صلة مع آل الفايد لمجرد اصدارنا مطبوعة عربية في لندن، طالبتين ان نشكو امرهما مع مدير ذلك الطابق بسبب تصرفات «دكتاتورية» حرمتهما من وظيفتيهما لانهما كانتا تقفان متكئتين على المنصة امام المشترين. وقالتا ان صديقة لهما ما زالت في عملها وكانت تتمتع بروح مرحة اضطرت الى تغيير طبيعتها للحفاظ على وظيفتها ففقدت حتى الان نصف وزنها وابلغها الطبيب انها على شفير انهيار عصبي. كل ذلك من اجل التقيد بتعليمات المدير المذكور الى البائعات بأن يحافظن على الجدية في وقفتهن وفي حديثهن الى درجة انهن بتن يعشن في قلق عظيم!

ولم يكن لنا سوى ان ننصح البائعتين المصروفتين باللجوء الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان!

على ان محمد الفايد كان شاطراً بالفعل في ادارته لهارودز ومن قبل لهاوس اوف فرايزر بكامله. وما كان بحاجة الى الدخول في متاهات حول اصله وفصله والافتخار بعصاميته وحدها على قول الشاعر العربي:

لا تقل فصلي واصلي ابدا
انما اصل الفتى ما قد حصل

وما قد حصل لمحمد الفايد ليس بالشيء القليل، فاعطاه اصلا لا يدانيه أصل سابق او لاحق، وخاصة بين «الاصول» التجارية والمصرفية.

فقد استغل «هاوس اوف فرايزر» قرابة عشر سنوات ثم فصل عنه «هارودز» وباع الباقي في سوق الاسهم فاسترجع المال الذي استثمره في الاصل وبقي له هارودز ربحا صافيا حلالا زلالا دافقا مدرارا. وفوق ذلك كله انسحب تايني رولاند من المعركة الباهظة التكاليف ضده وتصاحب معه من جديد، والتقطت لهما صورة تذكارية امام سمكة قرش في قسم الاطعمة وهي تبتلع «بوك» منافس رولاند داخل لونرو!

هذه واحدة من صرعات محمد الفايد التي يحلو له ان يقوم بها في قسم الاطعمة خصوصا حيث ظهر بوزرة حمراء، وقبعة من قش امام فرش من الموز معلنا تقيده بالاحكام الاوروبية التي تحدد حجم «الموزة» المسموح ببيعها في المحلات التجارية (١٤٫٥ سم×٢٫٧سم)! فظهر الفايد بوزرته الحمراء، واقراط الموز في يديه وكأنه حوّل هارودز الى «جمهورية موز»! ولعل صرعته التي صرعت المصورين الصحافيين في افتتاح موسم التنزيلات في السنة الماضية، تلك «المهاوشة» في الفراش على سرير عريض في هارودز مع الممثل الاميركي برت رينولدز، فكان اختيار السرير مسرحا لذلك المشهد المثير ... مثيرا للجدل! بل كان اكثر اثارة من مشهد «اليورو بنانا»!

النـــاس

● ناصر جودة مدير مكتب الاعلام الاردني، يغادر لندن في مطلع الشهر المقبل الى عمان ، ليتسلم مهامه الجديدة كمدير للتلفزيون الاردني. وقد اغتنم هذه المناسبة ووجه رسالة شكر وتقدير الى أصدقائه من الاعلاميين العرب والانكليز، ضمنها تمنياته بأن يستمر التواصل في نطاق الزمالة كما كان الوضع دائما.

● ناصر الدين النشاشيبي ، ما ان عاد الى لندن بعد طول غياب، حتى انهالت عليه دعوات التكريم، اولاً لشفائه التام من الجراحة التي أجريت له في جنيف، وثانياً لأنه حمل معه من القدس أجمل زهراتها... أهم تلك الدعوات كانت من رئيس تحرير «سوراقيا» الزميل غسان زكريا ، الذي أولم له في فندق «فور سيزونز» ، وكانت وليمة سياسية بخطابها وبحضورها.

● المصري نزيه رزق، جال العالم وأخذ منه الجوائز والاوسمة، ومفاتيح المدن، وهو سيكون في لندن يوم الاثنين ١٠/١٧ ليفتتح معرضا لأعماله بدعوة من السفير محمد شاكر في المركز الثقافي والتربوي المصري. اهمية نزيه رزق انه مصور فوتوغرافي يلتقط الصور باحاسيسه لا بنظره، لانه فقد النظر عام ١٩٧٦، ويحمل درجة ماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة «عين شمس».

● عبدالله الحبيّب، رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لـ «مجموعة ليبانون انفست» دعا الى حفل استقبال يقيمه في مركز «جفينور» في بيروت، مساء الجمعة ١٠/٢٨، لمناسبة مباشرة المجموعة اعمالها رسمياً.

● معن بشّور المنسق العام لـ «تجمع الروابط واللجان الشعبية» في لبنان يستخلص دروسا للأمة العربية من التجربة اللبنانية، وذلك مساء الخميس ١٠/٢٠ في «ديوان الكوفة» في لندن، بدعوة من النادي العربي في بريطانيا .

● هاني حكيم، رجال الاعمال الذي يتخذ من اثينا مقراً له، امضى زهاء اسبوعين في لندن، كان خلالهما موضع حفاوة اصدقائه اللبنانيين، من مهندسين وصحافيين، رغم ان زيارته كانت خاصة.

● الزميل علي هاشم ، امضى الصيفية مناصفة بين باريس ولندن ، قبل ان يعود الى بيروت وخلال وجوده هنا او هناك، كان ضيف الشرف في حفلات اهل الصحافة ومجالسهم.

● الدكتور عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، سيكون خطيب العشاء السنوي الذي تقيمه «غرفة التجارة العربية - البريطانية» ، مساء الخميس ١٠/٢٠، في «اوتيل متروبول» في لندن، وقد وجه الدعوة الى هذا العشاء ، رئيس الغرفة السير ريتشارد بومونت وزوجته، وامينها العام ومديرها التنفيذي عبدالكريم المدرس وعقيلته.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ١٥٦ ٨٦٨
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place,
London WC1B 4PD
TEL: 071 430 2072 / 92
FAX: 071 430 2084

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM | PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET | ISSN : 1352-7738